جامعة يحيى فارس المدية

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم : العلوم الاقتصادية

الموضوع :

إشكالية إدارة السيولة البنكية في المنظومة المصرفية الجزائرية

ـ دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية 2020-2021

وكالة السواقي 875 ـ

مذكرة مقدمة ضمن نيل شهادة الماستر في العلوم الإقتصادية

تخصص : إقتصاد نقدي وبنكي

من إعداد الطالب :

- **مقداش سيدعلي**

إشراف الأستاذة :

- **موزاوي عائشة**

لجنة المناقشة

سلام عبد الرزاق	جامعة المدية	رئيسا
موزاوي عائشة	جامعة المدية	مشرفا ومقررا
رويبحة فيسة عمر	جامعة المدية	عضوا ممتحنا

السنة الجامعية : 2024/2023

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

شكر وتقدير

قال تعالى : {لَئِنْ شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ }

نحمد الله حمد الشاكرين ، ونحمدك ربي على توفيقك لنا ومدنا بالقوة والعزم لإنهاء لإنجاز هذا العمل ونتقدم بكل آيات الشكر وكلمات الحب والجميل والعرفان للوالدين الكريمين ن فهما أصحاب الفضل الكبير لما وصلنا إليه من درجات العلم واقتداء بقوله ﷺ"من لا يشكر الناس لا يشكر الله"

كما نتقدم بشكرنا الجزيل إلى كل من قدم لنا يد العون من قريب أو من بعيد في انجاز هذا العمل وإتمامه ولو بنصيحة ، ونخص بالذكر الأستاذة المشرفة على هذا العمل

الدكتورة موزاوي عائشة

لما قدمته لنا من توجيهات ونصائح جيدة فلها خالص التقدير والإحترام .

ولا يفوتنا أن نتقدم بفائق التقدير وجميل العرفان لكل أساتذة

قسم العلوم الإقتصادية.

إهداء

الحمد الله والصلاة والسلام على حبيب المصطفى واهله وسلم تسليما كثيرا الحمد الله الذي وفقنا لهذا ولم نكن لنصل إليه لولا فضل الله علينا أما بعد :

أهدي عملي هذا إلى مصدر الأمان وظهري المتين , إلى درعي الذي به احتمي الى "أبي الغالي " حفظه الله وألبسه ثوب الصحة والعافية ،

إلى من أفضلها على نفسي , ولما لا فلقد ضحت من أجلي ولم تدخر جهدا في سبيل إسعادي على الدوام " أمي الحبيبة الغالية " حفضها الله وأطال في عمرها .

إلى إخوتي "أمين , سيف الدين , عبد الحق " حفظهم الله ورعاهم

إلى كل من ساندني في بحثي هذا صديقي "أسامة حمدادو " حفظه الله ورعاه .

المستخلص

مستخلص:

تعتبر إدارة السيولة في البنوك أكبر التحديات التي تواجه العمل البنكي وذلك لصعوبة التوفيق بين متطلبات السيولة الواجب الإحتفاظ بها ، واعتبارات الربحية المرجو تحقيقها في كونها تخفض من المخاطر التي تحدث جراء حدوث عجز أو فائض سيولة .

بهدف الوقوف على كيفية إدارة خطر السيولة والآليات المتبعة من طرف البنوك التجارية ، حيث كانت دراسة الحالة على مستوى بنك الفلاحة والتنية الريفية وكالة السواقي ، واتبعنا في ذلك المنهج الوصفي في الجانب النظري ، والمنهج التحليلي في الجانب التطبيقي ، وتوصلنا إلى أن البنوك التجارية تعتمد بالدرجة الأولى على قدرتها وكفاءة هذه الإدارات في تفادي المخاطر التي يمكن أن تتعرض لها ، وتعد السيولة مؤشرا هام للبنك كونها المحرك الأساسي لعمل البنك وعلى البنك التعامل بيقظة مع السيولة لمراعاة الأمان والإستمرارية ، كما أن إدارة السيولة في البنك تركز على تسيير الخزينة باعتبارها مقر النقد والتخزين للأموال .

Extract:

Liquidity management in banks is considered the greatest challenge facing the banking business due to the difficulty of reconciling the liquidity requirements that must be maintained, and considerations of the profitability that is hoped to be achieved by reducing the risks that occur as a result of a liquidity deficit or surplus.

With the aim of identifying how to manage liquidity risk and the mechanisms used by commercial banks, where the case study was at the level of the Bank of Agriculture and Rural Development and the Waterways Agency, we followed the descriptive approach in the theoretical aspect, and the analytical approach in the applied aspect, and we concluded that commercial banks rely primarily on The ability and efficiency of these departments to avoid the risks to which they may be exposed. Liquidity is an important indicator for the bank as it is the primary driver of the bank’s work and the bank must deal vigilantly with liquidity to take into account security and continuity. Liquidity management in the bank also focuses on managing the treasury as it is the seat of cash and storage of funds.

فهرس
المحتويات

فهرس المحتويات :

العنوان	الصفحة
شكر وعرفان	
الإهداء	
مستخلص	
فهرس المحتويات	I-II
قائمة الجداول **قائمة الأشكال**	B-A
مقدمة	أ - ه
الفصل الأول :مقاربة نظرية حول إدارة السيولة البنكية **مقدمة الفصل .....**	26-1 2
المبحث الأول : ماهية السيولة البنكية	13 - 3
المطلب الأول : مفهوم السيولة البنكية وأهميتها.....	3
المطلب الثاني : مكونات السيولة وأنواعها ومصادرها	5
المطلب الثالث : مؤشرات قياس السيولة البنكية والعوامل المؤثرة عليها	9
المطلب الرابع : أهداف ووظائف السيولة البنكية	12
المبحث الثاني : إدارة السيولة البنكية	26- 14
المطلب الأول : مفهوم إدارة السيولة البنكية وأهدافها	14
المطلب الثاني : تحديد احتياجات السيولة البنكية.....	18
المطلب الثالث . نظريات إدارة السيولة البنكية	19
المطلب الرابع : دواعي الاحتفاظ بالسيولة البنكية ...	21
خلاصة الفصل	26
الفصل الثاني : إدارة مخاطر السيولة في البنوك التجارية . **مقدمة الفصل .....**	58-27 28
المبحث الأول : استراتيجيات إدارة السيولة البنكية	29
المطلب الأول : إدارة السيولة بالبنوك التقليدية	29
المطلب الثاني : أدوات إدارة السيولة في البنوك التقليدية ومؤشراتها	32
المطلب الثالث : مبادئ إدارة السيولة البنكية حسب اتفاقة "بازل"	34

المطلب الرابع : إشكالية السيولة البنكية في البنوك	36
المبحث الثاني : إدارة مخاطر السيولة البنكية	58-37
المطلب الأول : ماهية المخاطر البنكية	37
المطلب الثاني : مفهوم إدارة مخاطر السيولة البنكية	45
المطلب الثالث : مبادئ تقنيات إدارة مخاطر السيولة البنكية	49
المطلب الرابع : دور وأطراف وقواعد إدارة المخاطر البنكية.	53
خلاصة الفصل	58
الفصل الثالث : دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية " BADR" وكالة السواقي ..... **مقدمة الفصل .....**	79-59
المبحث الأول : بطاقة فنية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية	61
المطلب الأول : نشأة بنك الفلاحة والتنمية الريفية	61
المطلب الثاني : مهام بنك الفلاحة والتنمية الريفية وأهدافه .	63
المطلب الثالث : موارد والهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية	65
المطلب الرابع : نظرة عامة حول بنك الفلاحة والتنمية الليفية وكالة السواقي	68
المبحث الثاني : إشكالية إدارة السيولة البنكية بنك الفلاحة والتنمية الريفية	75-70
المطلب الأول :نسب قياس السيولة في بنك الفلاحة والتنمية الريفية	70
المطلب الثاني : مشكلة عجز السيولة في بنك اللاحة والتنمية الريفية	76
المطلب الثالث : مشكلة فائض السيولة بنك الفلاحة والتنمية الريفية	78
المطلب الرابع : الاستراتيجية المتبعة لإشكالية إدارة السيولة ومخاطرها من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية	78
خاتمة الفصل	79
الخاتمة	82-80
قائمة المراجع.....	87-83
قائمة الملاحق	91-88

قائمة الجداول والأشكال

قائمة الجداول :

الجدول	العنوان	الصفحة
الجدول رقم 1-2 :	جدول يوضح غدارة الأصول والخصوم في المصارف الإسلامية	31
الجدول رقم 1-3 :	الميزانية العمومية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية 2020	71-70
الجدول رقم 2-3 :	الميزانية العمومية لبنك اللاحة والتنمية الريفية سنة 2021	73-72
الجدول رقم 3-3 :	نسبة الرصيد النقدي لدى بنك الفلاحة والتنمية الريفية لسنتي 2020-2021	74
الجدول رقم 4-3 :	نسبة السيولة البنكية القانونية لدى بنك الفلاحة والتنمية الريفية	75
الجدول رقم 5-3 :	نسبة التوظيف لبنك الفلاحة والتنمية الريفية لسنتي 2020-2021	76

قائمة الأشكال:

الشكل	العنوان	الصفحة
الشكل رقم 1-1 :	خط الاتجاه للودائع تحت الطلب	22
الشكل رقم 1-2 :	خط الاتجاه ودائع التوفير	22
الشكل رقم 1-3 :	خط الاتجاه الودائع لأجل	23
الشكل رقم 1-4 :	السيولة لأغراض تلبية القروض والسلفيات	24
الشكل رقم 3-1 :	الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والاتنمية الريفية	67
الشكل رقم 3-2 :	الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة السواقي	69
الشكل رقم 3-3 :	نسبة السيولة القانونية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية	75
الشكل رقم 3-4 :	نسبة التوظيف لبنك الفلاحة والتنمية الريفية	76

المقدمة

المقدمة :

يعتبر القطاع المصرفي من أهم الأسس التي تستند عليها أبيات نهضة اقتصادية على اختلاف الأزمنة والأمكنة؛ كما تعد فعالية هذا القطاع وسلامته أداة لحماية السيادة الوطنية وتعزيز النمو الإقتصادي المستقيم.

اتسعت أعمال البنوك وازدادت نشاطاتها ومعاملاتها؛ وتغيرت النظرة للبنوك من كونها مجرد فكرة لتجميع الأموال واقتراضها إلى مؤسسة مالية تؤدي دورا هاما من خلال الخدمات البنكية والمالية المتنوعة التي تقدمها للمجتمع إضافة لدورها الحيوي في خدمة اقتصاديات الدول وتنميتها والذي تطمح من خلاله لتحقيق أكبر قدر من الأرباح في ظل التغيرات السريعة والديناميكية تجد نفسها مجبرة على العمل في بيئة تتميز بالمنافسة الشديدة والتطورات الحديثة لذا وجب على هذه البنوك حسن إدارة سيولتها.

تعتبر إدارة السيولة من المواضيع التي تثير اهتمام الباحثين لما لها من أهمية اقتصادية كبيرة ولما تكتنفه من غموض وتساؤلات فالمؤسسات المالية مطالبة أن تدير سيولتها وتوالبها بما يحقق لها أرباح الهدف النهائي لأي عمل تجاري، وذلك استراتيجيات وسياسات تمكنها من التوفيق بين متطلبات السيولة وخصوصا طلبات السحب المفاجئة من قبل المودعين، ولهذا تلجأ البنوك إلى ما يعرف بتقييم الأداء المالي الذي أصبح ضرورة حتمية لها من اجل وضعية تنافسية أفضل في ظل المحيط الجديد والتحديات الجديدة التي تواجهها وتعتبر نسب السيولة من أهم الأدوات المستخدمة بهدف كشف الانحرافات والنقاط الضعف لتصحيحها والوقوف على النقاط القوة لتعزيزها.

طال البنوك تحتاج إلى سيولة لمواجهة الإحتياجات الآنية لعملائها، سواء تعلق الأمر بعملية سحب الودائع أو تقديم القروض، وهذا ما يزيد من نسبة مشاكل السيولة في النشاط البنكي، حيث يمكن القول أن المخاطرة والتي أصبحت سيمة ملازمة للنشاط البنكي وجزء لا يتجزأ منه، تعتبر مخاطر السيولة من أهم المخاطر التي تواجهها مختلف البنوك التجارية في العالم، والتي قد تصل بها إلى حد الإفلاس، وهذا ما يجعل البنوك ملازمة بوضع استراتيجيات لإدارة هذا النوع من المخاطر، وإرسال أنظمة سليمة وفعالة لتوفير حلول إبداعية تساعد على تحقيق حماية وكفاءة أكبر.

تبرز أهمية إدارة مخاطر السيولة كمعيار رئيسي للحفاظ على ثقة المودعين بالبنك والحفاظ على الإستقرار المالي، حيث أن الإدارة السليمة لمخاطر السيولة تمنع حدوث إنهيارات وأزمات البنوك وبالتالي تقلل من الأضرار على الإقتصاد المحلي.
وفي هذا الصدد تبرز إشكاية إدارة السيولة النقدية من طرف البنوك التجارية في الجزائر، هذا ما سنحاول أن نحكي من خلال دراسة حالة إشكالية إدارة السيولة في بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة السواقي .

1- التساؤل الرئيسي:

انطلاقا مما سبق تبرز مشكلة الدراسة والتي تتمحور حول إشكالية إدارة السيولة ومخاطرها في البنك، والتي يمكن صياغتها في التساؤل الرئيسي التالي:

- كيف يتم إدارة السيولة البنكية في البنوك التجارية عموما ؟ وفي بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة السواقي خصوصا؟

2- الاسئلة الفرعية :

- كيف يتم ادارة السيولة البنكية ؟

- كيف يتم قياس نسب ومؤشرات السيولة البنكية؟ وما مدى إلتزام البنوك بهذه المؤشرات؟

- آلية إدارة مخاطر السيولة البنكية في البنوك التجارية؟

- ما مدى فعالية تطبيق إدارة خطر السيولة البنكية في بنك الفلاحة والتنمية الريفية؟

3- الفرضيات:

وكإجابة أولية للأسئلة الفرعية نقترح الفرضيات التالية:

- يتم قياس نسب ومؤشرات السيولة البنكية وفقا لقوانين مضبوطة تلتزم بها جميع البنوك بما في ذلك بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة السواقي.

- يعتمد البنك في إدارة مخاطرها على أحكام الرقابة على عمل البنك، وكذا وضع استراتيجية عمل الحد من المخاطر ومواجهات الخسائر المترتبة عنها، كما أن خطة العمل المعمول بها يجب أن تتماشى مع الأهداف المسطرة والإمكانيات المتاحة لديه.

- بنك التنمية الريفية له فعالية كبيرة في إدارة خطر السيولة من خلال الإحتفاظ بسيولة تمكنه من تلبية طلبات السحب من جهة؛ وإغتنام فرص السوق لتلبية طلبات الإقتراض ويظهر هذا من خلال أداء البنك.

4- أسباب اختيار الموضوع :

إختيار الموضوع فيما يلي:

- طبيعة التخصص، والذي له علاقة وطيدة بالجانب النقدي والبنكي.

- الدور الرائد الذي تلعبه البنوك التجارية في التنمية الاقتصادية.

ـ دور البنوك في النشاط الإقتصادي وزيادة الإقبال والإعتماد عليها وهذا يستدعي ضرورة الإهتمام بإدارة مخاطر سيولتها بكفاءة عالية لتتمكن من القيام بنشاطها.

5ـ أهمية الدراسة:

تعد أهمية البحث أن إشكالية إدارة السيولة البنكية هي أحد المواضيع المهمة في البنوك التجارية؛ وشغلها الشاغل في عملها اليوم نتيجة احتكاكها بالعملاء؛ فقد يخسر البنك عددا من عملائهم نتيجة عدم توفر السيولة الكافية وعدم إمكانية تلبية طلباتهم المناسبة وهذا ما يزيد من إمكانية طلبات العملاء في الوقت نفسه؛ لقد يرسم البنك استراتيجية لإدارة خطر السيولة وذلك بالإحتفاظ بسهولة فوق حاجياته لسلامة وربحية البنك والوفاء بإلتزاماته المستحقة وهذا يتطلب القيام بعملية التحليل ودراسة القوائم المالية باستخدام التحليل المالي من أجل التقليل من خطر السيولة البنكية .

6ـ أهداف الدراسة:

يمكن حصر الأهداف التي يرمي إليها البحث من خلال ما يلي:

ـ التطابق إلى الجانب النظري لإدارة السيولة وإدارة خطر السيولة بصفة خاصة.

ـالوقوف على مدى فعالية إدارة السيولة في بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

ـالمعرفة الجيدة لخطر السيولة لتطوير الخدمات البنكية والإرتقاء لجودتها.

ـالتعرف على الوسائل والطرق التي يستعملها البنك لتقييم وتقدير إدارة خطر السيولة.

ـتقليص معظم الأخطاء التي يمكن أن تتعرض لها البنوك خاصة المخاطر السيولة.

ـتقوية المعارف المرتبطة بالتخصص.

7ـ منهج الدراسة:

من أجل معالجة الموضوع والإجابة على الإشكالية المطروحة؛ وإثبات أو نفي الفرضيات المعتمدة في الدراسة تم إتباع المنهج الوصفي التحليلي في الجانب النظري للدراسة إستخدمنا المنهج الوصفي من خلال وصف الظاهرة المدروسة وفي الجانب التطبيقي استخدمنا المنهج التحليلي من خلال استخدام أدوات إحصائية كالجداول والأشكال.

8ـ الدراسات السابقة:

ـ دراسة حياة نجار بعنوان" ادارة المخاطر المصرفية في اتفاقية بازل؛ دراسة واقع البنوك التجارية العمومية الجزائرية"؛ اطروحه الدكتوراه في العلوم الاقتصادية؛ جامعة فرحات عباس سطيف 1؛ 2014

هدفت هذه الدراسة الى معرفة واقع تطبيق البنوك التجارية العمومية لإدارة المخاطر المصرفية وفق معيير بازل الدولية المصرفية الرقابة المصرفية ؛ حيث وصلت في الاخير الى ان البنوك العمومية الجزائرية تعتمد بصفة اساسية على نسبة كبر الملائمة دون اهتمامها بباقي انواع المخاطر، وأخذ الحيطة والحذر المطبقة في الجزائر غير كافيه لضبط نشاط البنوك وادارة مخاطرها لأنها لم تطبق ما جاء في بازل 3.

ـ دراسة زهرة قويني وآسيا توتاي بعنوان " إشكالية إدارة خطر السيولة في البنوك التجارية دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة المدية "، أطروحة نيل شهادة ماستر في العلوم الاقتصادية جامعة المدية 2018.

هدفت هذه الدراسة إلى مدى فعالية إدارة خطر السيولة في بنك الفلاحة والتنمية الريفية .

تمثلت المشكلة في كيف يتم إدارة مخاطر السيولة في بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة المدية ؟

هدفت هذه الدراسة إلى مدى فعالية إدارة خطر السيولة في بنك الفلاحة والتنمية الريفية .

وكذا التطرق إلى الجانب النظري للمخاطر البنكية بصفة عامة وإدارة مخاطر السيولة بصفة خاصة

ومن بين النتائج المتوصل لها أن السيولة البنكية من العناصر الحساسة في إدارة البنوك ، وهو ما يفرض على الإدارة البنكية إعطائها جانبا هاما من الاهتمامات ، حيث متطلبات العمل البنكي تفرض على البنوك الاحتفاظ بجزء سائل من النقدية والأصول شبه النقدية بالإضافة إلى الاحتياطي القانوني .

ـ دراسة خضراوي نعيمة "إدارة المخاطر البنكية دراسة مقارنة بين البنوك التقليدية والإسلامية ـ دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية وبنك البركة الجزائري ـ أطروحة نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية جامعة بسكرة 2009.

تمثلت المشكلة كيف تتم إدارة المخاطر في البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية وأي البنوك أكثر مقدرة ومرونة في إدارة المخاطر البنكية ؟

وهدفت إبراز المفاهيم الأساسية للمخاطر وكيفية إدارتها وطرق قياسها في البنوك التقليدية .وكذا مناقشة المخاطر التي تختص بها البنوك الإسلامية ، وإبراز الفرق بين البنوك التقليدية والإسلامية .

9 ـ هيكل الدراسة:

للإجابة عن الإشكالية المطروحة ،تم تقسيم الموضوع كالتالي :

ـ مقدمة وتحتوي على : التساؤل الرئيسي ، الأسئلة الفرعية ، الفرضيات ،أسباب إختيار الموضوع ،أهمية الدراسة، أهداف الدراسة ،منهج الدراسة ، الدراسات السابقة.

ـ ثلاث فصول كما يلي :

الفصل الأول: بعنوان "مقاربة نظرية حول إدارة السيولة "تم تقسيمه إلى مبحثين ، المبحث الأول الذي تناولنا فيه مفهوم السيولة البنكية ، أما المبحث الثاني الذي تناولنا فيه إدارة السيولة البنكية .

الفصل الثاني : بعنوان "إدارة مخاطر السيولة في البنوك التجارية" تم تقسيمه إلى مبحثين ، المبحث الأول استراتيجيات إدارة السيولة البنكية ، المبحث الثاني إدارة مخاطر السيولة البنكية

الفصل الثالث (الجانب التطبيقي): بعنوان "دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة السواقي "تم تقسيمه إلى مبحثين ، المبحث الأول البطاقة الفنية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة السواقي ، المبحث الثاني إشكالية إدارة السيولة البنكية في بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة السواقي

وفي الأخير تطرقنا لخاتمة من خلالها تعرضنا لأهم النتائج وبعض الإقتراحات .

الفصل الأول :

مقاربة نظرية حول إدارة السيولة

مقدمة الفصل :

تقوم البنوك بدور هام في النشاط الإقتصادي , إذ تعمل على تجميع وتعبئة الموارد المالية من الوحدات الاقتصادية ذات الفائض المالي , وتوجيهها في شكل قروض وسلفيات إلى الوحدات الاقتصادية ذات العجز المالي , الأمر الذي يترتب عليه تأمين السيولة , فموضوع السيولة في البنوك التجارية من أهم وأكثر التحديات التي تواجهها , وهذا راجع إلى صعوبة التوفيق بين متطلبات السيولة الواجب الإحتفاظ بها واعتبارات الربحية التي يسعى البنك إلى تحقيقها , وهذا ناجم عن طلبات السحب غير متوقعة من قبل المودعين , وهو ما يجعل البنك يبحث عن السيولة لتلبية هذه الحاجات للحفاظ على مكوناته وعلى ثقة عملائه , كل هذا يتحقق عن طريق التعامل مع هذه الطلبات بسرعة كبيرة إلا تنجر عنها عدة أثار تعود بالسلب على البنك بسبب عدم قدرة البنك على مقابلة التزاماته بشكل فوري .

ومنه يتوجب على البنك الاهتمام بعنصر السيولة وإدارة المخاطر الناجمة من عدم توفر هاته السيولة , والاعتماد على طرق وأساليب لإدارة خطر السيولة البنكية , وذلك من خلال إحكام الرقابة على عمله واحتفاظه بأصول متفاوتة الدرجات في السيولة كالأصول النقدية وشبه النقدية , وهذا من أجل أن يتمكن من الوفاء بالتزاماته سواء للمودعين أو العملاء عند السحب أو طلب القروض , وهكذا يكون البنك قد أمن نفسه من الوقوع في أزمات مالية أو الإفلاس.

وبناءا على ما تم ذكره فقد تطرقنا في هذا الفصل إلى أساليب إدارة مخاطر السيولة في البنوك التجارية , حيث قمنا بتقسيمه إلى ثلاث مباحث وهي كالأتي :

المبحث الأول : ماهية السيولة البنكية.

المطلب الأول : مفهوم السيولة البنكية وأهميتها .

المطلب الثاني : مكونات السيولة وأنواعها ومصادرها .

المطلب الثالث : مؤشرات قياس السيولة البنكية والعوامل المؤثرة عليها .

المطلب الرابع : أهداف ووظائف السيولة البنكية .

المبحث الثاني : إدارة السيولة البنكية.

المطلب الأول: مفهوم إدارة السيولة البنكية وأهدافها.

المطلب الثاني : تحديد احتياجات السيولة البنكية .

المطلب الثالث : نظريات إدارة السيولة البنكية .

المطلب الرابع : دواعي الاحتفاظ بالسيولة البنكية.

المبحث الأول: ماهية السيولة البنكية.

تعد السيولة من أهم المشاكل التي تواجه القائمين على إدارة الأصول والخصوم في البنوك , فيجب على هذه الأخيرة الإحتفاظ بجزء من أموالها لتتمكن من تلبية حاجات عملائها وكسب ثقتهم , وكلما نوعت البنوك في السيولة التي تمتلكها وأحسنت الإدارة والتسيير كان هذا جيد في تطوير معاملاتها , وكلما استغلت البنوك التطورات التكنلوجية الخاصة في التعرف على المخاطر وطرق قياسها والتعامل معها , كان سببا في اكتساب مكانة هامة بين البنوك خاصة بعد زيادة شدة المنافسة بينهم .

ومن أجل التعرف أكثر عن السيولة البنكية نقوم بالتطرق في هذا المبحث إلى مفهوم السيولة البنكية و أهميتها , أنواعها ومكوناته وفي الأخير التعرف على مؤشرات السيولة البنكية والعوامل المؤثرة عليها

المطلب الأول : مفهوم السيولة البنكية وأهميتها

سنتطرق في هذا المطلب إلى ذكر بعض المفاهيم حول السيولة البنكية والأهمية البالغة التي تكتسبها هذه الأخيرة بالنسبة للبنوك

أولا : مفهوم السيولة البنكية

يقصد بالسيولة المصرفية : بأنها قدرة المصرف على مواجهة التزاماته المالية , والتي تتكون بشكل كبير من تلبية طلبات المودعين للسحب من الودائع , وتلبية طلبات المقترضين لتلبية حاجات المجتمع [1]

وتعرف بأنها قدرة المصرف على التسديد نقدا جميع التزاماته التجارية , وعلى الاستجابة لطلبات الائتمان , أو منح القروض الجديدة , وهذا يستدعي توفر نقد سائل لدى المصارف , أو إمكانية الحصول عليه عن طريق تسييل بعض أصوله , أي تحويلها إلى نقد سائل بسرعة وسهولة [2]

تمثل السيولة في البنك عصرا فعالا في عمل البنك , لذا نجد أن هناك تعدد لوجهات النظر لمفهوم السيولة غير انها في الأخير تصب في نفس المعنى , وسنذكر بعض مفاهيم السيولة فيما يلي

السيولة تعني قدرة البنك التجاري على تسديد جميع التزاماته التجارية نقدا والاستجابة لطلبات الئتمان ممنح القروض الجديدة [3]

---

[1] فلاح حسن الحسيني . **مؤيد عبد الرحمان الدوري , إدارة البنوك مدخل كمي واستراتيجي معاصر** , دار وائل للنشر , الأردن , 2000ص 95

[2] .رضا صاحب أبو حمد , **إدارة المصارف** , مدخل تحليلي كمي معاصر , دار الفكر للكباعة والنشر والتوزيع , الأردن , 2000 ص08

[3] أسعد حميد علي , **إدارة المصارف التجارية مدخل إدارة المخاطر** , الطبعة ألأولى , الذاكرة للنشر والتوزيع , الأردن عمان 2013 ص181

السيولة تعني قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها في الوقت المحدد للوفاء , وحسب السيار الطبيعي للامور ايدون ان تحتاج لان تختار لان تقترض او تبيع موجودات غير معده اصلا للبيع لكي تسدد التزماتها.[1]

السيولة في مفهومها المطلق النقدية اما السيولة في معناها الفني فتعني قابلية الاصل للتحول الى اصل سائل لمواجهة الالتزامات مستحقة الاداء حاليا او في غضون فترة قصيرة.[2]

وكذلك تعرف السيولة بانها احتفاظ البنك بجزء من اصولة في شكل سائل بدرجات متفاوتة وذلك لمواجهة الزيادة في سحب الودائع والسحب من الاعتمادات المفتوحة للعملاء يتمكن البنك في ذات الوقت من استغلال ودائعه مما يحقق له اكبر ربح ممكن مع احتفاضه بنقود كافية تمكنه من مقابلة طلبات السحب بدون ادنى تأخير ومن غير ان ينجم عن ذلك ارتباط في أعماله.[3]

ومن التعاريف السابقة نتوصل الى انه قد يتعرض البنك التجاري الى مواجهة طلبات سحب كبيرة في وقت واحد, ما يحتم البنوك التجارية ان تحتفظ بمعدل سيولة يتناسب مع اجمالي التزامات الديون خاصة قصيرة الاجل, ولا يقصد بالاحتفاظ بمعدل سيولة معين ان يحتفظ البنك باموله في صورة مبالغ نقدية سائلة, وانما يقصد بالسيولة في هذا المجال احتفاظ البنك بجزء من أصوله في شكل سائل او شبه سائل بما يتلائم مع احتياجات عملائه المتعددة وقدرته على تحويل بنود الاستثمار الى نقدية سائلة بسرعة دون التعرض للخسائر

ثانيا : أهمية السيولة البنكية

تعتبر السيولة ذات أهمية كبيرة لدى أي مؤسسة مالية وخاصة البنوك وهذا راجع الى طبيعة عملها، كونت تدفقات الأرصدة النقدية من وإلى البنك ضخمة مقارنة بقاعدة رأس المال بالإضافة إلى صعوبة التوقع أو التنبؤ بحجم وتوقيت انسياب الأموال النقدية خارج البنك، مع الأخذ في الإعتبار أن الجزء الكبير من موارد البنك تعرف هذا النوع من الإنسياب إذا تحتاج البنوك الى تواجد السيولة لديها بهدف مواجهة احتياجات عملائها الى الأموال، سواء المودعين أو المقترضين وهذا بسحب ودائعهم أو الإقتراض من البنك، البنوك تكون على أتم الإستعداد لمواجهة هذه الإحتياجات دائما وينتج هذا الإستعداد للإيجابيات التالية :[4]

- تمثل السيولة أحد الأهداف الاستراتيجية بجانب الربحية لضمان بقاء البنك واستمراره ونموه.
- الظهور في السوق المالي الحساس تجاه المخاطر بمظهر المامون القادر على الوفاء بالتزاماته.

---

1 حمزة محمودي الزبيدي , **التحليل المالي تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل** , مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع ,عمان,2004 , ص94

2 محمد الجموع قريشي,**أزمة السيولة النقدية وأهمية القطاع المصرفي للاقتصاد** ,مجلة الباحث العدد التاسع ,جامعة ورقلة الجزائر 2011ص2-5

3 نضال رؤوف احمد؛ **دراسة تحليلية لمخاطر السيولة باستخدام كشف التدفيق النقدي مع بيان أثرها على كيفية رأس المال في القطاع المصرفي**؛ مجله كليه بغداد العلوم الاقتصادية الجامعية؛ العدد السادس والثلاثون جامعه بغداد؛2013ص303

4 طارق عبد العال حماد؛ **إدارة السيولة في الشركات والمصارف" قياس وضبط السيولة"** الدار الجامعية- الإسكندرية؛ مصر؛2012ص13

° تعزيز ثقة كل من المودعين والمقترضين والتأكد من إمكانية الاستجابة لمتطلباتهم كلما ظهرت.

° يعد مؤشرا إيجابيا للسوق المالي والمحللين والمودعين والاداريين.

° تأكيد القدرة على الوفاء بالالتزامات والتعهدات.

° تجنب البيع الجبر لبعض الأصول وما قد تجلبه من سلبيات.

° تجنب دفع كلفة أعلى للأموال والاقتراض من البنك المركزي.

° تواجد السيولة سوف لا يجعلة يقوم ببيع بعض موجوداته بخسارة من أجل الإيفاء بالتزاماته.

° سيولة تمكنه من عدم اضطرار الى الاقتراض من البنوك الاخرى أو من البنك المركزي

المطلب الثاني : مكونات السيولة البنكية وأنواعها ومصادرها

أولا : مكونات السيولة البنكية

يمكن تقسييم مكونات السيولة في المصارف التجارية إلى جزأين رئيسيين هما :

1- الإحتياطات الأولية

هي تلك الموجودات النقدية التي يمتلكها المصرف التجاري دون أن يكسب منها عائدا وتتألف هذه الاحتياطات على مستوى المصرف الواحد من أربعة مكونات وهي:[1]

1-النقد بالعملة المحلية والأجنبية في الصندوق

يشمل مجموع الأوراق النقدية بالعملة المحلية والأجنبية والمسكوتات, وتسعى المصارف التجارية الى تقليل هذا المجموع الى أقل حد يمكنها من مواجهة التزاماتها المصرفية اتجاه الآخرين. وأن السبب في ذلك يعود الى أن هذا الرصيد لأي عوائد, كما أنه قد يتعرض الى التلاعب من قبل الموظفين في الداخل وقد يتعرض الى السرقة من الخارج, خاصة في المناطق غير الآمنة.

2- الودائع النقدية لدى البنك المركزي:

تنص التشريعات الحديثة على الزام المصرف التجاري بالاحتفاظ بنسبة من أمواله في صورة نقد سائل لدى البنك المركزي, والتي تعرف بنسبة الاحتياط القانوني. والبنك المركزي لا يدفع أية فوائد على نسبة الاحتياطي القانوني الذي يودعه المصرف التجاري لديه ولكن إذا زادت

[1] تحليل محمد حسن الشماع ، **إدارة المصارف**؛ الطبعة الثانية؛ مطبعه الزهراء؛ بغداد؛ بدون طبعه؛1995ص172-173

نسبة الايداع عن النسبة المقررة التي نصت عليها القوانين فإن البنك المركزي يدفع فائدة على هذه الزائدة المودعة لديه.

3- الودائع لدى المصارف المحلية الاخرى:

وهي الأموال التي يودعها المصرف التجاري لدى المصارف المحلية الأخرى مقاصد الصكوك وتحصيل فقرات أخرى من الديون, ويزداد حجم هذه الودائع كلما واجهت المصارف المودعة صعوبة في تشغيل النقد لديها او زادت علاقاتها المصرفية مع المصارف المراسلة داخل البلد وخارجها.[1]

4- الصكوك تحت التحصيل

وتمثل الصكوك المودعة في المصارف الاخرى, والتي لم يتم استلام قيمتها لحد

5-الودائع لدى المصارف الاجنبية في الخارج

تستطيع المصارف التجارية الاحتفاظ بأرصدة نقدية لدى الممارسين في خارج البلد, ما لا يزيد على نسبة معينة تحددها طبيعة السياسية النقدية والاقتصادية في ذلك البلد, من مجموع قيم اعتماداتها المستندية القائمة والتزاماتهاالاخرى[2]

وتنقسم الاحتياطات الاولية من حيث مشروطيتها القانونية الى نوعين, هما:

أ- الاحتياطات القانونية

تشمل مجموعة الأموال النقدية وشبه النقدية التي يحتفظ بها المصرف وفقا للسياسة النقدية التي يحددها البنك المركزي, من هذه الأموال يكون ضمن الإحتياطات الأولية الذي يخذ بشكل النقد في الصندوق, وودائع لدى البنك المركزي. والجزء شبه النقدي يكون ضمن الاحتياطات الثانوية، الذي يأخذ صورة حوالات الخزينة وسندات الحكومة.

للإحتياطات القانونية فوائد، أهمها أنها تعد عامل واقيا لسيولة المصرف والمحافظة على سلامة مركزها التنافسي، وذلك من خلال تأدية الإلتزامات المترتبة عليه في مواعيد الإستحقاق المتفق عليها، كما أنها تعمل على تعزيز ثقة السلطات الرقابية وثقة الزبائن بقدرة المصرف في المحافظة على أموال المودعين وعدم المغالاة في توظيف أموال الغير في أنشطة ما قد ينجم عنها مخاطر معينة، ويسهل عليها أن تكون الملجأ الأخير للاقراض، وتعاني الاحتياطات القانونية من سلبية أهمها انها تتمثل في تقييد قابلية المصرف في منح القروض والقيام بالاستثمارات، وهذا يؤدي الى تقليل ربحيتة، وكانت هذه الاحتياطات نوع

[1] Hemel . George h samisen . Donald G colmen.alanB .BANK 4JOHN WILEY sons in USA1994P157

[2] سيرين سميح أبو رحمة ،**السيولة المصرفية وأثرها في العائد والمخاطرة** ،رسالة ماجستير في إدارة الأعمال ،كلية التجارة ، الجامعة الإسلامية ،فلسطين ،ص21-22

من أنواع التكاليف التي يجب أن تتحملها المصارف لقاء القيام بأعمالها، كل من خفضت هذه الاحتياطات زيادة قابلية المصرف على الاقراض والاستثمار، وبالتالي زيادة ربحيته[1].

ب- الاحتياطات العامة

وهي الأموال النقدية وشبه النقدية التي لا يحتفظ بها المصرف بموجب تشريعات السلطة النقدية وإنما يحتفظ ببعض منها ويستخدم بعضا آخر وفقا لسياسته المصرفية.[2]

2- الاحتياطات الثانوية

الاحتياطات الثانوية في المصرف التجاري هي عبارة عن موجودات سائلة تدم لها عائدا وتشمل الأوراق المالية والأوراق التجارية المخصومة، والتي يمكن تحويلها الى نقد سائل عند الحاجة وتحقق هذه الاحتياطات في مجال السيولة فوائد متعددة، منها انها تساهم في تدعيم الاحتياطات الأولية، وفي استيعاب ما يفيض من الاحتياطات الأولية من عند متطلبات المصرف وكذلك أنها تساهم في تحقيق نسبة من أرباح المصرف[3].

والاحتياطات الثانوية تتكون من جزئين أول محدد قانونا، ويسمى بالاحتياطات القانونية والذي يأخذ شكل حوالات الخزينة وسندات الحكومة ويظهر هذا الجزء واضحا عندما تحتاج الدولة الى أموال لتمويل العدد الحاصل في ميزانيتها نتيجة لزيادة النفقات العامة على الايرادات العامة، أما الجزء الثاني من الاحتياطات الثانوية فيكون محددا بحسب سياسة البصمة في التجاري ذاته، لا تعتبر بمثابة ادخار يستخدم عند الحاجة اليه، كان يتم تحويل جزء منه الى احتياطات أولية أو تحويل جزء من الاخر إليه.[4]

أن المصاريف التجارية كغيرها من منشآت الأعمال ، تسعى الى زيادة أرباحها؛ وبالتالي ليس من مصلحتها الاحتفاظ باحتياطات أولية تفوق حاجتها الفعلية، اي أنها يمكن ان تستخدم جزء من أموالها في استثمارات قصيرة الأجل، الأوراق المالية، والاوراق التجارية التي هي اضافة الى أنها مربحة،فإنها تتمتع بسيول عالية، وهذه هي الاحتياطات الثانوية.[5]

ثانيا : أنواع السيولة البنكية

تنقسم السيولة الى ثلاث انواع وهي السيولة القانونية السيولة الاضافية والسيولة الاحتياطية

1- السيولة القانونية:

النسبة القانونية للسيولة التي يفرضها البنك المركزي على البنوك التجارية وتلتزم بها، واذا تعرضت لعقوبات مالية اذا انخفضت تلك النسبة عما هو مقرر[6] وتتكون النسبة من مقادير من الاموال يجلبها البنك التجاري عن التوظيف ، وهي تتضمن ما يلي:

---

[1] فلاح حسن الحسيني؛ مؤيد عبد الرحمن الدوري؛**إدارة البنوك مدخل كمي واستراتيجي معاصر**؛ دار وائل للنشر؛ الاردن بدون طبعة؛2000ص95

[2] رضا صاحب أبو أحمد؛ **إدارة المصارف مدخل تحليل كم معاصر**؛ دار الفكر الطباعة والنشر والتوزيع؛ الاردن؛ بدون طبعة2002ص189

[3] سيرين سميح ابو رحمة، مرجع سبق ذكره ،ص22

[4] رايس حدا ، مرجع سبق ذكره ، ص269

[5] عاقل مفلح، مرجع سبق ذكره ص 162

[6] محمد سعيد أنور سلطان ،**إدارة البنوك** ،دار الجامعة الجديدة للنشر ، مصر،2005 ص142.

- **احتياطي نقدي:** وهو عبارة عن نسبة مئوية من الودائع والارصدة المستحقة على البنك للبنوك المحلية والفروع المراسلين بالخارج، واية مبالغ تكون مستحقة الدفع بواسطة البنك بموجب شيكات او حوالات او اعتمادات، ويودع هذا الاحتياطي في البنك المركزي.[1]
- **أصول سائلة**: هي نسبة مئوية من اجمالي ودائع البنك والتزاماته، وتشمل هذه الاصول الرصيد النقدي بخزائن البنك وما يحوزته من سندات حكومية او ذهب، والمبالغ التي تكون التحصيل من كوبونات الاسهم وفوائد السندات، الشيكات والحوالات والاوراق المالية والعملات الاجنبية واية أصول أخرى ذات سيولة عالية كالكمبيالات الجيدة.[2]

2-**السيولة الاضافية:** حرس البنوك التجارية على توفير نسبة من السيولة أعلى من النسبة القانونية المفروضة، وذلك بغرض تدعيم ثقة الغير بها واستغلال اية فرص جديدة للتوظيف تدير عليها عائد عاليا، وتقدر هذه النسبة حسب ما يراه كل بنك مناسبا له[3].

3- السيولة الاحتياطية: تمثل في الاصول القابلة للرهن لدى البنك المركزي حيث يقدم هذا البنك للبنوك التجارية تسهيلات بنكية لتحقيق السيولة اللازمة عند الضرورة وذلك نظير رهن اصولها كالكمبيالة الجديدة المخصومة او الاوراق المالية الممتازة وغيرها، وطبيعة تلك السيولة الموسمية لان الحاجة اليها تكون عادة موسمية وتنتهي حاجة البنك اليها بانقضاء ذلك الوقت، وكذلك تحتاج البنوك الى اقتراض من البنك المركزي بعض الاصول لمواجهة سحوبات مفاجئة وكبيرة وغير متوقعة من قبل[4].

ثالثا: مصادر السيولة البنكية

على اموالها من خلال مصدرين اساسيين هما مصادر داخلية ومصادر خارجية حيث تمثل كل منهما فيما يلي:[5]

1- المصادر الداخلية: تمثل المصادر الداخلية نسبة ضئيلة من اجمالي السيولة وتشتمل على: حقوق المساهمين من رأس المال، واحتياطات وارباح المرحلة، والمخصصات وبعض المصادر الاخرى مثل التمويل من المساهمين على ذمة زيادة رأس المال؛ والقروض من المساهمين.

2- المصادر الخارجية: تشتمل المصادر الخارجية للاموال على الودائع بانواعها الودائع تحت الطلب(الحسابات الجارية)، والودائع الادخارية(حسابات التوفير)، وودائع الاستثمار وودائع المؤسسات المالية، والسكوك ودفاتر الادخار، وشهادات الايداع.

---

[1] ناجية عاشور ، **دور البنك المركزي في إدارة السيولة النقدية** ،مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية ،تخصص نقود ومالية ،جامعة محمد حيدر بسكرة ، الجزائر ،2014 ص32

[2] م حمد سعيد أنور سلطان ، مرجع سبق ذكره ص160

[3] بودربالة فائزة ،**إشكالية فائض السيولة في الجهاز البنكي لجزائري وألية امتصاصه خلال الفترة 2000و2007** ،رسالة ماجستير في علوم التسيير ،تخصص نقود ومالية ، جامعة الجزائر ، ص26

[4] محمد سعيد أنور سلطان ،مرجع سبق ذكره ً160

[5] الموقع الإلكتروني :قتيبة عبد الرحمان العاني ، **مخاطر وتحديات السيولة في المصارف** ، تاريخ الاطلاع 16-03-2024

المطلب الثالث: مؤشرات قياس السيولة والعوامل المؤثرة عليها

حتى تتمكن البنوك من تحديد حجم السيولة التي بحوزتها اعتمد في ذلك على مؤشرات تلي قياسها والتعرف على العوامل التي تؤثر في مقدار السيولة البنكية وهذا ما سنبينه في هذا المطلب.

أولا: مؤشرات قياس السيولة البنكية

تعتمد المؤسسة المالية التجارية على عدد من النسب المالية لقياس مدى قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته، مقدار السيولة النقدية التي يمتلكها او أصول أخرى سريعة التحول الى نقد. والسيولات تمثل سيفا ذو حدين، فاذا ازداد حجم السيولة في الحد الاقتصادي لها اي الاحتفاظ بكميات تزيد على الحد المطلوب سوف يؤثر سلبا في ربحية البنك، ومن جهة أخرى أن انخفاض السيولة عن الحد المطلوب سوف يؤدي الى حالات العصر المالين ويحقق الضعف في كيفية البنك عن الوفاء بالتزاماته خاصة اتجاه المودعين عند سحب ودائعهم، وكذلك عدم القدرة على تلبية طلبات الاختيارات المقدم له من العملاء و المؤشرات(النسب المالية) المستخدمة في هذا المجال هي:

1- نسبة السيولة النقدية (الرصيد النقدي) :

تشير هذه النسبة الى مقدار الارصدة النقدية للبنك بمختلف انواعها بما في ذلك النقود الموجودة لدى البنك المركزي والصندوق، بالاضافة الى الارصدة السائلة الاخرى كالعملات الاجنبية والمسكوكات الذهبية الموجودة في البنك لمواجهات الالتزامات[1] وتحسب هذه النسب وفق المعادلة التالية:

نسبة السيولة النقدية=[(النقد لدى البنك المركزي + صندوق+أرصدة سائلة اخرى)/ وما في حكمها]×100

نسبة الى العلاقة بين موارد البنك النقدية وصافي الالتزامات المالية
ويمكن تحسين هذه النسبة من خلال ما يلي:

-ايداع نقود جديدة من جانب الافراد والمؤسسات.

-سداد قروض سبق ان اقرضها البنك للعملاء.

-الاغتراب من البنك المركزي بضمان الاوراق المالية مثلا.

-وجود رصيد دائن البنك لدى البنوك الاخرى نتيجة لعمليات المقاصة.

[1] زهرة قويني و اسيا توتاي ، **إشكالية خطر السيولة في البنوك التجارية** ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم التجارية ، تخصص مالية وبنوك ، جامعة يحيى فارس المدية ص49

المقصود بالودائع وما في حكمها[1]: جميع المطلوبات باستثناء راس المال الممتلك(حقوق الملكية)، مثل اجمالي الودائع؛ الصكوك المستحقة الدفع، الارصدة المستحقة للبنك، المبالغ المقترضة من البنك المركزي.

2- نسبة الاحتياطي الإجباري" القانوني"

وفقا لقانون البنوك والائتمان ينبغي على البنوك التجارية ان تحتفظ لدى البنك المركزي برصيد دائن وبدون فوائد وقد يكون بفائدة يطلق على الاحتياط القانوني، ويتمثل هذا الرصيد في نسبة معينة من الودائع التي يحددها البنك المركزي، وتمثل قدرة الارصدة الموجودة في البنك المركزي على الوفاء بالتزامات المالية المترتبة بذمه البنك في تاريخ الاستحقاق المتفق عليه، والتي يمكن ان تدعم موقف البنك المالي التزاماته في الظروف غير الاعتيادية للمودعين وبشكل خاص .

وتعطي هذه النسب وفقا للمعادلة التالية:

نسبه الاحتياط الاجباري" القانوني"=[الرصيد النقدي لدى البنك المركزي/ الودائع وما في حكمها]×100

هذه النسبة تختلف حسب تعليمات البنك المركزي في البلدان المختلفة

تعد نسبة السيولة القانونية من اهم المؤشرات المالية لدراسة وتحليل وتقييم السيولة البنك؛ اي في قدرته على الوفاء بما يطلبه المودعين عند طلبهم ويتم حسابها بقسمة الاصول النقدية والاصول شبه النقدية على حجم ودائع البنك وذلك وفقا للمعادلة التالية :

نسبة السيولة القانونية=[(نقدية وذهب لدى البنك+ أرصدة لدى البنك المركزي+ اوراق تجارية+ اذونات الخزينة+ شيكات للتحصيل)/(اجمالي الودائع+ مبالغ مقترضة من البنك المركزي+ مستحقات البنوك الاخرى+ شيكات وحولات مستحقات الدفع)]×100

3- نسبة التوظيف:

تستخرج نسبه التوظيف من قسمة القروض والسلف(التسهيلات الائتمانية) على اجمالي الودائع؛ وتحسب هذه النسبة وفقا للمعادلة التالية.

نسبة التوظيف =[التسهيلات الائتمانية/ ودائع العملاء]×100

وتشير هذه النسب الى مدى استخدام البنك للودائع في منح القروض تلبية حاجية عملائه، زيادة هذه النسبة تعني ارتفاع مخاطر السيولة، على اعتبارات ان ذلك يزيد من نسبة القروض التي يتعذر تصفيتها وقت الحاجة الى السيولة[1].

[1] زهرة قويني و اسيا توتاي ، مرجع سبق ذكره ،ص50

وتعتبر نسبة القروض(التسهيلات) الى الودائع المستقرة الصورة الاكثر تعبيرا عن السيولة، وكلما انخفضت هذه النسبة كانت مؤشر مخزون من السيولة لدى البنك والعكس صحيح، وأهمية هذه النسبة تكمن في كونها اشارة تحذير لإدارة البنك لمراجعة سياسته الخاصة بتنويع الأصول لصالح السيولة[2].

وبالتالي نلاحظ ان جميع نسب السيولة المذكورة سابقا مرتبطة بعلاقة طردية مع السيولة باستثناء النسب الاخيرة(نسبة التوظيف)، المرتبطة بعلاقة عكسية مع السيولة، فسيولة البنك تزيد رصيد النقدي والاحتياطي القانوني والسيولة القانونية وانخفاض نسبة التوظيف

ثانيا: العوامل المؤثرة على السيولة البنكية

تعرف السيولة لدى تغييرا مستمرا؛ وهذا راجع الى مجموعة من العوامل التي تؤثر على حجمها؛ ومن اهم هذه العوامل ما يلي:

1- عملية الإيداع وسحب الودائع:[3]

تؤدي عملية سحب الودائع الى تخفيض نقدية صندوق، وكذلك الى تخفيض احتياطات البنك التجاري لدى البنك المركزي وبالتالي تقرير السيولة، في حين تؤدي عملية الايداع الى تحسين سيولة البنك التجاري.

2- رصيد عملية المقاصة بين البنوك:

تزداد سيولة البنك التجاري اذا ظهر ان رصيد حسابة الجاري دائما لدى البنك المركزي نتيجة تسوية حساباته مع البنوك الاخرى، وفي هذه الحالة تضاف موارد نقدية جديدة الى احتياطاتها النقدية التي يحتفظ بها لدى البنك المركزي، ويتعزز البنك المركزي عندما يكون عدد وقيمة الشيكات المسحوبة لصالح زبائن البنك اكبر من عدد وقيمة الشيكات المسحوبة من زبائن البنك. لذلك يمكن القول ان المقترضين وقدرتهم على السداد بالمبالغ المطلوبة وبجداول السداد يساعد كثيرا في تعزيز سيولة البنك.[4]

---

[1] زهرة قويني و اسيا توتاي ،مرجع سبق ذكره ،ص50 - 51

[2] زهرة قويني و اسيا توتاي ، مرجع سبق ذكره ،ص50

[3] م حمد جبار الصائغ ،رضا صاحب أبو أحمد ،**دراسة تحليلية للسيولة المصرفية لعينة من المصارف التجارية الأردنية** ، كلية الإدارة الاقتصادية ،جامعة كوفة الأردن ص10

[4] حاكم محمد الربيعي ،حمد عبد الحسين راضي ،**حكومة البنوك وأثرها في الأداء والمخاطر** ،الطبعة الأولى ،دار النشر والتوزيع ، عما الأردن 2011ص27

3ـ معاملات الزبائن مع الخزينة العامة [1]:

سيولات البنك التجاري تتاثر من خلال علاقه الجمهور بالخزينه العامه؛ وعموما تتحسن السيولة البنكية في حالة كون عملاء البنك التجاري دائما للخزينة، ودائما ودائنية الزبائن بالنسبة للخزينة تتحقق من عدة حالات أهمها:

-استرداد مبالغ السندات الحكوميه التي تاعتها الزبائن في فتره سابقة.

- عقد صفقه توريد سلاح وخدمات الى الدولة.

- تسديد الضرائب الى الحكومة.

- شراء الاوراق الماليه اذونات الخزينه وسندات الخزينة.

- سحب الزبائن لجزء من ودائعهم وايداعها لدى صناديق توفير الأخرى.

4ـ موقف البنك المركزي بالنسبه للبنوك:

البنك المركزي كسلطه نقديه تاخير في سيول البنكيه من خلال تزويد البنوك التجارية بالنقد المطلوب من النقود الورقية والمعدنية، وتزداد سيولات البنك التجاري اذا ظهر رصيد حسابه الجاري دائن لدى البنك المركزي نتيجة تسوية حساباته مع البنوك التجارية الأخرى العاملة في البلد، موارد نقدية جديدة الى احتياطاتها النقدية التي يحتفظ بها لدى البنك المركزي مما يزيد من ارصدته النقديه. في عملية المقاصة التي تجري على مستوى الجهاز البنكي التجاري، تؤدي الى أحداث تغير في توزيع السيولة المتاحة بين البنوك دون أن يصاحب ذلك أي تغيير في الكمية الاجمالية للسيولة البنكية؛ أما على مستوى البنك التجاري الواحد فان حجم السيولة المتوفرة سيتاثر نتيجة عملية المقاصة؛ في البنك الذي يحقق رصيدا دائما إتجاه البنوك الأخرى سيشهد تحسنا في سيولته؛ والعكس صحيح[2].

المطلب الرابع : أهداف ووظائف السيولة البنكية .

أولا: أهداف السيولة البنكية :

الناس يقول لها عدة وظائف، فهي تمكن من مواجهة سحب الودائع غير المستوقفة وأيضا المقابلات الطلبات غير متوقعة لسحب الودائع تحت الطلب.

[1] نصر رمضان احلاسة ،دور المحاسبة والمالية فى إدارة مخاطر السيولة ، دراسة تطبيقية على البنوك التجارية العاملة في غزة ،مذكرة ماجيستير،كلية التجارة ،الجامعة الإسلامية غزة ،2013،ص46

[2] براضية حكيم،**التصكيك ودوره بالبنوك الإسلامية** ، مذكرة ماجيستير في علوم التسيير تخصص محاسبة ومالية ، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف،الجزائر،2010-2011 ص46.

ويحدد حجم هذا النوع وفقا للخبرة(تحت الطلب التي تقع تحت بند السحب الغير متوقعة تساوي حجم هل ودائع تحت الطلب ناقص ذلك الجزء من الودائع تحت الطلب غير المستقلة) لهذا توافر قدر ملائم من السيولة لمواجهة هذا النوع بصفة خاصة.

وهي تعمل على مواجهة احتمال السحب من ودائع التوفير والودائع لا جل، فقد يتم سحب من هذا النوع بدون مقدمات او دلائل او مؤشرات تعطي الادارة فرصة لتدبير السيولة الكافية لمواجهة طلبات السحب.

وهذا الاخير تمكن السيولة من تلبية طلبات السحب من المودعين لظروف استثنائية ويتوقف حجم الرصيد النقد الذي يخصص لمواجهة مثل هذه الظروف على مدى امكانية البنك في تدبير موارد اخرى لمواجهة هذه السحوبات[1].

اذ يمكن القول ان اهداف السيولة البنكية تتمثل في النقاط التالية:

-السيولة هي عنصر الامن والحماية الذي يعمل على تجنب خطر عدم السداد وبالتالي الافلاس.

-السيولة البحث عن أفضل استثمار مما يؤدي الى مرونة في الاختيار.

-السيولة مؤشر ايجابي للبنوك ووكالات التصنيف.

تؤكد بسهولة قدرات البنك على الوفاء بهذه الالتزامات اتجاة الموضعين مبدعين الاخرين وبالتالي بناء ثقة البنك

-تمكن البنك من مواجهة الأزمات والمتطلبات النمو والعمالة.

ثانيا : وظائف السيولة البنكية.

إن للسيولة البنكية عدة وظائف يمكن ذكرها فيما يلي

أ- السيولة لمقابلة سحب الودائع: تتوقف متطلبات السيولة الى حد كبير ملوك الودائع لدى البنك فهي تمثل الالتزامات من قبل المودعين، والتي تتفاوت من حيث السيولة، فليس المهم تصنيف الودائع الى ودائعه تحت الطلب، توفير، آجلة،.... الخ، وفقا لمصادرها الى ودائع افراد، ودائع حكومية،.... الخ، ولكن الأهم هو معرفة درجة او احتمال سحب كل نوع من هذه الودائع خلال الفترة القصيرة.

اذ توصلنا في الودائع الى ثلاث انواع:

- ودائع مؤكدة السحب.

[1] محمد سويلم؛ **إدارة المصارف التقليدية والمصارف الإسلامية**؛ مكتبه مطبعه الاشعاع الفنية؛ الاسكندريه؛1998ص224.

- ودائع محتملة السحب.

- ودائع غير مؤكدة السحب، ولكن يحتمل سحبها في ظروف خاصة.

وبصفة عامة كلما زاد احتمال سحب الوديعة، طلع على ذلك ذلك سيولة أكبر ومن أمثلة الودائع المؤكدة السحب، المرتبات المحولة على البنك، لقد يتم سحبها خلال الاسبوع وكذلك الحال ايضا بالنسبة للزيادة الموسمية في بعض الودائع فهي مؤقتة ويعاد سحبها فيما بعد.

تسعى الودائع التي يتم سحبها خلال سنة بالودائع غير المستقرة لذلك من الانسب استثمارها في أصول أكثر سيولة تتناسب مع تواريخ استحقاقها مع أزمنة سحب هذه الودائع[1].

ب- السيولة لأغراض تلبية القروض والسلفيات: تزيد الحاجة للسيولة نتيجة لزيادة الطلب على القروض بدرجة أكبر من الانخفاض في الودائع ونتجنب هذا الوضع، يحتفظ البنك بأصول سائلة لتلبية احتياجات العملاء المؤكدة السادات، لذلك يجب تلبية الاحتياجات المحلية من القروض والسلفيات، تسمى هذه بالسيولة لمقابلة الزيادة في القروض وسلفيات وقد تكون هذه المتطلبات من السيولة موسمية أو مؤكد أو مؤقتة والتي تماثل الودائع غير المستقرة.[2]

المبحث الثاني: إدارة السيولة المصرفية

يعمل مدراء السيولة في البنوك التجارية على ايجاد استراتيجيات وسياسات تسمح لهم بتطوير عمل البنك وتحقيق الأهداف المسطرة، دون الوقوع في أزمة السيولة التي تعتبر من أكبر الأزمات المالية للبنوك، وذلك من خلال حسن إدارة السيولة المتواجدة عنده وتحديد الاحتياجات من السيولة مطلوبة الوفاء بالالتزامات وهذا بالاعتماد على طرق احصائية جديدة؛ حيث سنقوم بتوضيح إدارة سيولة في البنوك من خلال ما يتضمن هذا المبحث.

المطلب الأول: مفهوم إدارة سيولة البنكية وأهدافها.

يتناول هذا المطلب أهم التعاريف الواردة في موضوع إدارة السيولة؛ إلى جانب ذكر أهم النظريات التي ظهرت تفسير هذه المشكلة البنكية

أولا: مفهوم إدارة السيولة في البنوك التقليدية:

-تعرف إدارة السيولة على أنها قدرة البنك في التنبؤ بحجم وتوقيت تدفقات النقدية مستقبلا، والكشف المبكر عن احتمال حدوث عجز او بعائد في السيولة، بهدف التخطيط المستقبلي لتجنب هذا العجز او الفائض، لان لهما ليس من مصلحة البنك، في العجز في السيولة يضيع الفرصة

[1] تمارا القاضي؛ **استراتيجية إدارة السيولة في المصارف التجارية**؛ مذكرات تدخل ضمن متطلبات الحصول على شهاده الماجستير في المصارف والتامين؛ اسم المصارف والتامين؛ كليه الاقتصاد جامعه دمشق؛2011ص72

[2] سعيد انور سلطان؛ **إدارة البنوك**؛ دار الجامعة الجديدة؛ الإسكندرية2005ص158

على البنك مثل ما يضيع الفائض من السيولة، بحيث يفقد المصري في القدرة على استثمار الفائض من السيولة في اصول الدخل[1].

- كما تعرف على انها هي احتفاظ البنك بجزء من الأصول بأشكال سائلة أو شبه سائلة بما يتلائم مع احتياجات عملاء البنك والتزاماته.[2]

-وقد ميزت ليراسان فوسيه وآخررون إدارة النقد(السيولة) بين مستويين من الادارة إدارة أولية وإدارة متقدمة فالإدارة الأولية للسيولة التي تتعامل مع النقد الحقيقي المتوفر لدى المؤسسة، وبذلك تكون واحدة من أهم الوظائف الرئيسية تحديد المستوى الأمثل للنقد، بطريقة التي تتمكن المؤسسة فيه من دفع واستلام المبالغ الضرورية لتشغيل المؤسسة بشكل سليم[3]، أما الإدارة المتقدمة للسيولة هي الإدارة الأولية بالإضافة إلى مهام أخرى.

ويمكننا ان نعرف إدارة السيولة بأنها:" مجموعة المهام التي يقوم بها البنك والمتمثلة في التعاملات الحقيقية مع النقد المتوفر لديه، التنبؤ بحجم توقيت التدفقات النقدية الى التخطيط المستقبلي لتجنب العجز أو الفائض".

ثانيا: النظريات المفسرة لإدارة السيولة البنكية

هناك العديد من النظريات، التي تطرقت لإدارة السيولة البنكية، الا أن أبرزها هي نظرية القبضة التجارية والنظريات الحديثة: نظرية امكانية التحول، نظرية الدخل المتوقع، ونظرية الخصوم والأصول.

1- نظرية القرض التجاري

نفترض هذه النظرية أن، سيولة البنك التجاري تتحقق تلقائيا من خلال التصفية الذاتية لقروضها؛ التي ينبغي أن تتراوح لمدة قصيرة، أو لغاية تمويل رأس المال العامل، حيث يقوم المقترضون من اموال بعد إكمالهم لدوراتهم التجارية بنجاح. وعلى وفق هذه النظرية، فان البنوك لا تقرض لغاية العقارات او السلع الاستهلاكية او الاستثمارات في بعض الأسهم والسندات، وذلك لطول مدة الاسترداد المتوقعة في هذه المجالات، وتناسب هذه النظرية في السيولة المجتمعات التجارية، حيث تكون الغالبية العظمى من زبائن البنك هم التجار، المحتاجون الى تمويل صفقات محددة ولمدة قصيرة، ويؤخذ على هذه النظرية:
1- امتناعها تسهيلات البنكية اللازمة لتوسيع المشاريع الصناعية، وزيادة خطوط الانتاج،

[1] هيل عجمي جميل الجنابي؛ **إدارة البنوك التجارية والاعمال المصرفية**؛ط1؛ دار وائل للنشر؛ عمان؛2015ص245.
[2] محمد سعيد أنور سلطان ،إدارة البنوك ط1،دار الجامعة ،مصر 2005ص245
[3] أسامة العاني ومحمود السويات؛ **إدارة السيولة في المصارف الإسلامية مقارنة ناظرتها التقليدية**؛ الى اعمال الدولي الثاني للمالية المصرفية الإسلامية؛ جامعة عجلون؛؛ الأردن؛2015ص8

واعداد تجهيزات بالآلات الحديثة، وذلك لطول مدة هذه القروض، وبالتالي عدم امكانية تشغيلها خلال مدة قصيرة[1].

2- لم تاخذ هذه النظرية بنظر الاعتبار الثبات النسابي للودائع بمختلف أنواعها، الودائع الجارية لا يتم سحبها جميعا في وقت واحد، عملية الايداع والسحب لهذا النوع من الودائع يكون بصورة مستمرة، أما بالنسبة لودائع التوفير، فكثرت عدد تلك الحسابات وطبيعتها من حيث أنها في الوضع الطبيعي تنمو وتكبر، هل تتمتع بالثبات النسبي.

أما الودائع الثابتة، فتواريخ استحقاقها معروفة للبنك، ولا يحق لصاحبها السحب منها إلا في مواعيد استحقاقها.

3- افتراضها إمكانية إكمال الدورة التجارية بنجاح، وهو أمر لا يتحقق دائما، خاصة في أوقات الكساد والأزمات الاقتصادية.

2- : النظريات الحديثة

نظرا للانتقادات الشديدة التي واجهت النظرية الكلاسيكية فقد ظهرت عدة نظريات تحاول سد الثغرات التي من بينها:[2]

1-2 : نظرية اكمال التحويل:

تنطلق هذه النظرية أن سيولة البنك تعتبر جيدة لدية موجودات يمكن تحويلها الى نقد بأسرع وقت ممكن، وبأقل خسارة ممكنة فإذا لم يتقدم المقترض على سداد بذمته من التزامات مالية مستحقة؛ فإن البنك يقوم بتحويل بعض من احتياجاته الثانوية؛ كان الأوراق التجارية والمالية الى نقد؛ او يقوم ببيع جزء من الضمان المصاحب للقرض، سواء كان عقارا أو أوراق المالية، أو غيرها أثر ذلك يمكن أن تتوفر سيولة النقدية كافية لدى البنك تمكنه من الوفاء بالتزاماته المالية.

2 -2: نظرية الدخل المتوقع:

البنك في تخطيطها للسيولة- وفق هذه النظرية- على الدخل المتوقع للمقترض، وبالتالي فانما تدخل في اعتبارها الدخول المتوقع للمقترضين في المستقبل، وهذا يمكن البنك من منح قروض متوسطة وطويلة الاجل، اضافة الى منح للقروض قصيرة الأجل ما دامت عملية سادت هذه القروض تكون من الدخول المتوقعة على المقترضين بشكل اقساط دورية منظمة

(كل شهر أو شهرين)، الأمر الذي يجعل البنك يتمتع بسهولة عالية، وذلك بسبب الانتظام النسب للتدفقات النقدية، وامكانية توقعها.

[1] م أسامة العاني ومحمود السويات ، مرجع سبق ذكره ص15

[2] عبد المعطي رضا ارشدي؛ احمد جودة؛ **إدارة الائتمان**؛ دار وائل النشر؛ عمان؛ص1999؛ص100-101

4- نموذج الكمبيوتر:

تقوم هذه النظرية على تمثيل العلاقات المتداخلة بين بنود الميزانية وقائمة الدخل مع مرور الوقت على وفق معادلات في برنامج الكمبيوتر على شكل تحليل احصائي، وتتميز هذه النظرية عن النظرية السابقة بالاتي:

1- يمكن التنبؤ بواسطة البرنامج عن حاجة السيولة المستقبلية وكيفية مواجهتها.
2- البرنامج مارن؛ ويضع حلا لكل مشكلة على حدة وليس حلا دائما لجميع المشكلات، وتتوقف في السيولات موجودات محفظة البنوك على عوامل مستمدة من طبيعة النظام الاقتصادي والمالي لكل بلد، وعلى خصائص هيكل الودائع البنكية[1].

3- نظرية إدارة الخصوم:

وتدعى نظرية ادارة الخصوم وهي احدث النظريات التي سنتطرق اليها، وتختلف عن نظرية الاخرى بكونها ركزت اهتماما على جانب الخصوم او العمليات وهي تتعلق بادارة السيولة في البنك التجاري

وتقتدي هذه النظرية بأن السيولة لا تتوقف فقط على فترة استحقاق القروض او على ما يمتلكه البنك من أوراق مالية سهلة التحويل الى نقدية، كما راينا في نظرية امكانية التبديل، بل تعتمد ايضا على امكانية البنك للحصول على موارد مالية من مصادر خارجية، مثل اصدار سندات، هذه النظرية هو كون مفردات الخصوم (الودائع ورأس المال والاحتياطات والارباح المحتجزة والقروض التي يحصل عليها البنك) تمثل في الواقع مصادر الاموال التي يستخدمها البنك في تمويل استثماراته، اي في تمويل الاصول(بما فيها القروض الممنوحة) وتهدف ادارة الخصوم الى تحقيق الزيادة في موعد البنك تمكنه من الاستجابة الى المزيد من الطلبات الاقتراض.[2]

ثالثا : أهداف إدارة السيولة البنكية . تهدف ادارة البنوك من خلال القيام بادارة السيولة الى تحقيق ما يلي[3]:

1- توفيق نسبة الاحتياطي القانوني ونسبة السيولة القانونية وذلك استجابة لقانون التنظيم البنوك والائتمان والا تعرض للعقوبات من جانب البنك المركزي، والتي تصل الى حد منع البنك من التوسع في توظيف بمنح قروض جديدة حتى تستوفي مطلوبة.

[1] أسامة العاني ومحمود السويات؛ مرجع سبق ذكره؛ص15-16

[2] رشدي شيحة ، **النقود والمصارف والائتمان** ،دار الجامعة الجديدة ،الإسكندرية ،1999ص132

[3] عبد الغني قواسي؛ **تجديد السيولة في البنوك التجارية**؛ مذكرات ماستر في العلوم الاقتصادية؛ تخصص نقود وماليه؛ جامعه محمد خيضر؛ الجزائر؛2014؛ص40.

2- أشبع حاجات الاقراض وتذبذبات الودائع وذلك سواء كانت حالة لاقراض موسمية او غير متوقعة او كانت غير مستقرة ومتقابلة.

3- إستغلال الفرص المربحة غير المتوقعة والتي تسمح بشكل فجائي ودون توقعات مسبقة، وهذا راجع كون ان هذه الفرص تستدعي توفر سيولة كافية لاستغلاله سواء كان ذلك من خلال حاجة العميل الى القروض، أو من خلال فرص إستثمارية مواتية تحتاج الى تمويل فوري.

4- مواجهة الظروف الطارئة غير المتوقعة وغير الواردة في الخطة؛ رغم وجود خطة السيولةإلا أن البنك قد يواجه بظروف طارئة تدعو الى وجود تدفقات نقدية خارجية، مثل ما هو الحال عند إضطراب أو تصفية نشاط هام في المنطقة التي يعمل فيها البنك.
5- تحويل النمو في الأصول في ظل الحالات المتوقعة دون قيود أو عوائق ناتجة عن بعض الآخر لإدارة السيولة في ما يلي[1]:

هدف التعامل: تحرس كل مؤسسة على استمرار في أعمالها؛ وهو ما لا يمكن ان يتحقق بدون توفر ادنى من السيولة النقدية لشراء الموارد الخام والتعامل مع الموردين

هدف الأمان: ترغب كل مؤسسة في تجنب المشكلات والمخاطر التي تترتب على العجز المالي والفشل في تسديد الالتزامات في اوقاتها.

هدف المنافسة : تحتفظ كل المؤسسة بقدر معين من السيولة النقدية؛ مكان من استغلال تقلبات السوق والمنافسة لصالحها وذلك بانتهاز الفرص متاحة المخاطر الطارئة في الأجل القصير.

وتمكن أهمية إدارة السيولة في كونها تنخفض من المخاطر التي تحدث جراء حدوث فائض أو عجز في السيولة، وازدادت أهمية إدارة السيولة في سنوات الأخيرة نتيجة تطور الحاصل في شتى المعاملات التي تستوجب الإيفاء بالإلتزامات المتعلقة بها، وغيرها من الأمور التي تستوجب- وعلى الدوام- أن تداع السيولة بكفاءة عالية، مخاطر السيولة الى أقل ما يمكن[2].

المطلب الثاني: تحديد إحتياجات السيولة.

حدث سيولة من خلال تشريعات القانونية؛ بالإضافة الى ما يضيفه البنك من مقادير إضافية من السيولة لمواجهة الطلب على القروض؛ والطلب غير المتوقع على الودائع وايضا الودائع المستحقة الدفع ويقوم البنك بالموائمة بين المتطلبات وبين النقدية السائلة عن عملية الايداع وسيلة القروض إرادة الأخرى للبنك.

[1] لادي حكيمة؛ مصطفى وي فاطمة الزهراء؛ **إدارة السيولة في البنوك وأثرها على العائد**؛ مذكره ماستر في العلوم الاقتصادية؛ تخصص مالية وبنوك؛ جامعة يحيى فارس المدية؛ الجزائر؛2017ص20؛21

[2] عز الدين مصطفى الكرور؛ **آثار السيولة على كفاءات التكلفة والاداء**؛ مؤتمر الخدمات المالية الإسلامية الثاني؛؛ المركز العالي للمهن المالية الإدارية والأكاديمية الدراسات العليا؛ في27و28 ابريل2010- طرابلس؛ لبنان؛2010ص6

وتجدر الإشارة إلى أن البنك لا يستطيع أن يقدم على وجه الدقة إحتياجات السيولة؛ إذ أن ذلك يرتبط بالدرجة الأولى بتنبؤ الدقيق بالطلب على القروض والدراسة تدفق الودائع؛ تحديد السيولة في الأجل القصير الطويل يحتاج الى تحليل التجربة السابقة وأرقام الماضي ومدى إمكانيه إستمرار ذلك في المستقبل.

وصول الى تقدير حجم السيولة والتنبؤ بها من خلال الخطوات التالية:

1- إعداد سلسلة زمنية شهرية لإجمالي الودائع وإجمالي القروض لمدة زمنية معينة؛ ويتم تعديل الودائع وفقا لنسبة الاحتياطات المطلوبة احتجازها وفقا للقانون.

2- رسم خريطة لحركة الودائع والقروض خلال فترة زمنية ماضية.

3- الودائع من اجل القروض في كل شهر خلال الفترة؛ لإيجاد سلسلة زمنية لإختلافات بين الودائع والقروض وليس بالفرق المستخرج لإجمال الودائع.

4- استخراج درجة الموسمية في الودائع والقروض بإستخدام الأساليب الإحصائية والحاسب الآلي.

5- حساب حركة الودائع والقروض المتوقعة خلال العام بشكل شهري؛ ثم حساب الفرق بينها خلال تلك الفترة يكون في الشكل نسبة مئوية.

بعد اجراء هذه الدراسات يستطيع البنك تقدير احتياجاته من السيولة بشكل دقيق نسبيا؛ بحيث يحتفظ بالمبالغ المطلوبة؛ ويقوم بتوظيف المبالغ الاخرى في المجالات التي يحددها في خطته؛ حيث يؤدي ذلك لزيادة الربحية من جهة، وتحقيق نهضة الأمين من جهة أخرى الأمر الذي يؤدي الى نجاح البنوك وإدارتها.[1]

المطلب الثالث: نظريات ادارة السيولة

حتى تتمكن البنوك من إدارة سيولتها فأنها تعتمد في ذلك على العديد من الطرق والاليات التي تعد بمثابة المفتاح لسيولتها ومن بينها نظرية هامة، مقابلة السيولة لاحتياجاتها والتزاماتها مع عملائها، حيث سنتطرق في هذا المطلب الى ذكر أهم النظريات لإدارة السيولة في البنوك.

- نظرية إدارة السيولة:

النظرية التي تتعلق بإدراة السيولة في البنوك، وأهمها" نظرية القرض التجاري، نظرية امكانية التحول، نظرية الدخل المتوقع ونظرية إدارة الالتزامات" وهي كما يلي:

[1] غانم مرهج؛ **دور الاوراق المالية الحكومية في امتصاص السيولة الفائضة لدى المصارف التجارية**؛ رسالة ماجستير في العلوم المالية والمصرفية؛ جامعة دمشق؛ سوريا؛2014ص82 .

1- نظريات القرض التجاري: ترى هذه النظرية ان سيولة البنك جيدة ما دامت أمواله يتم استغلالها في قروض قصيرة الاجل مما يتناسب مع طبيعة الودائع التي لديه، التي تتكون معظمها من ودائع جارية يمكن سحبها في اي وقت، في ظل هذه النظرية تقوم البنوك بمنح قروض للأجل القصيرة فقط، مما يعزز مركز السيولة لدى البنك، هذه القروض يجب ان تكون مواعيد استحقاقها ملائمة او متماثلة مع مواعيد استحقاق الودائع لدى البنك، أي أن سيلات البنك حسب النظرية تتحقق تلقائيا من خلال التصفية الذاتية لقروض والتي يجب ان تكون لفترات قصيرة ولغايات تمول رأس المال العامل، حيث يقوم المقترضون ما اقترضه من أموال بعد اكمالهم لدوراتهم التجارية بنجاح.

إلا أن العيب الأساسي في هذه النظرية هو فشلها في سد احتياجات التنمية الاقتصادية خاصة في البلدان النامية، فالناقل التام بهذه النظرية يمنع البنوك من تمويل التوسعات في المصانع، وزياده خطوط الانتاج، وشراء الات جديدة وغير ذلك من المجالات الضرورية لعمليه التنمية الاقتصادية والتي تمتد لمدة زمنيه طويلة.

2- نظرية امكانية التحول: امتداد للنظرية السابقة من حيث الإدارة انه يمكن استخدام اي اصل قريب من السيولة لمقابلة سحوبات الودائع، اي ان هذه النظرية تعمل على اساس تدعيم الاحتياطات الأولية بموجب قابلية تتحول الى النقد عند الحاجة الى الأموال، وذلك من خلال توسيع قاعدة التوظيف الى اختناق اوراق مالية واستثمارها، او اي موجودات اخرى التي تتميز بقابليتها العالية وامكانية تحويلها الى نقد سائل بفترة وأجهزة وبدون خسائر.

3- نظرية الدخل المتوقع: تقوم هذه النظرية على اساس ان إدارة البنك يمكن ان تعتمد في تخطيطها للسيولة على الدخل المتوقع للمخترع، وبالتالي فأنها تدخل في اعتبارها الدخول المتوقعة المستقبل، وهذا يمكن للبنوك وطويلة الاجل اضافة الى منح القروض قصيرة الاجل، ما دامت عمليه سدد هذه القروض تكون من خلال الدخل المتوقع على المقترضين بشكل اقصى الدورية منظمه(كل شهر، او كل شهرين او كل أربعة اشهر.....).

4- نظرية إدارة الإلتزامات: ركزت هذه النظرية الحديثة: على عكس سابقتها على جانب الخصوم الذي يعده هو الامر مصدر التغذية الأساسية للسيولة؛ وهو ان البنك يمكن تلبية احتياجات السيولة لديه من خلال الاقتراض من اسواق المال اي سياده الالتزامات التي عليه، فعندما يحتاج البنك الى الاموال بشكل فوري فبإمكانه استخدام ادوات معينة كإصدار شهادة الايداع والاوراق التجارية وغير ذلك، باغي ان تكون إدارة البنك قادرة على إدارة هذه الالتزامات بكفاءة.

يتبين ان هذه النظرية تستند الى الأموال البنوك بشكل عام في مختلف الأنشطة المالية والبنكية والآجال المختلفة وذلك اعتمادا على الدخل المحقق للمؤسسة المقترضة، نظرية تساهم

في زياده حجم الارباح المحققة للبنوك، وذلك لا نها تستخدم الاموال المتاحة بإستثناء الاحتياطات القانونية في انشطة استثمارية مختلفة[1] .

المطلب الرابع : دواعي الاحتفاظ بالسيولة

احتفاظ البنوك بالسيولة يعد أمرا مهما فيعني ذلك أن ربحية البنك وتحقيق الأهداف المسطرة يعتمد على مقدار هذه السيولة التي يحتفظ بها البنك، التي يمكن أن يتحصل عليها خلال فترة وجيزة ودون خسائر، لذا يمكن التعرف على تغييرات في حركة كل من الودائع والقروض. وبالتالي تقدير حجم السيولة المطلوب الحاجة في الحالتين الاتيتين:

1ـ سلفيات بدرجة اكبر من الزيادة في الودائع.

2ـ تناقص الودائع بدرجة اكبر من تناقص القروض والسلفيات.

وبذلك يتضح أن متطلبات السيولة تتوقف على كل من الودائع والقروض.

السيولة لمقابلة سحب الودائع: تتوقف متطلبات السيولة الى حد كبير على نوع وحجم وسلوك الودائع لدى البنك؛ فهي تمثل الإلتزامات من قبل المودعين، والتي تتفاوت من حيث السيولة، فليس المهم تصنيف الودائع الى(تحت الطلب؛ إدخارية ولأجل). مصادرها الى ودائع أفراد، ودائع حكومية.....الخ.

ولكن الأهم معرفة درجة إو احتمال سحب كل نوع من هذه الودائع لأغراض السيولة الى ثلاث انواع هي:

1ـودائع مؤكدة السحب.

2ـ ودائع محتملة السحب.

3ـ ودائع مؤكدة السحب، ولكن يحتمل سحبها في ظروف خاصة.

وبصفة عامة كلما زاد احتمال سحب الوديعة كلما تطلب ذلك سيولة اكبر، ومن أمثلة الودائع المؤكدة السحب المرتبات المحولة على البنك، صاحبها خلال أسبوع الحال بالنسبة لزيادة الموسمية في بعض الودائع فهي مؤقتة ويعاد سحبها فيما بعد.
بصفة عامة ودائعه التي يتم سحبها خلال سنة بالودائع غير المستقرة، لذلك من الانسب استثمار هذه الودائع في اصول اكثر سيوله تتناسب استحقاقها مع اثمنه سحب هذه الودائع، ويمكن التعرف على الودائع المتقلبة، باستخدام الرسوم البيانية الودائع على مدار عده سنوات او شهور؛ حيث يمكن التواصل الى ما يسمى بخط الاتجاه او الاساسي، وهو الخطر الذي يمر

[1] زهرة قويني و اسيا توتاي ، مرجع سبق ذكره ،ص58،59،60

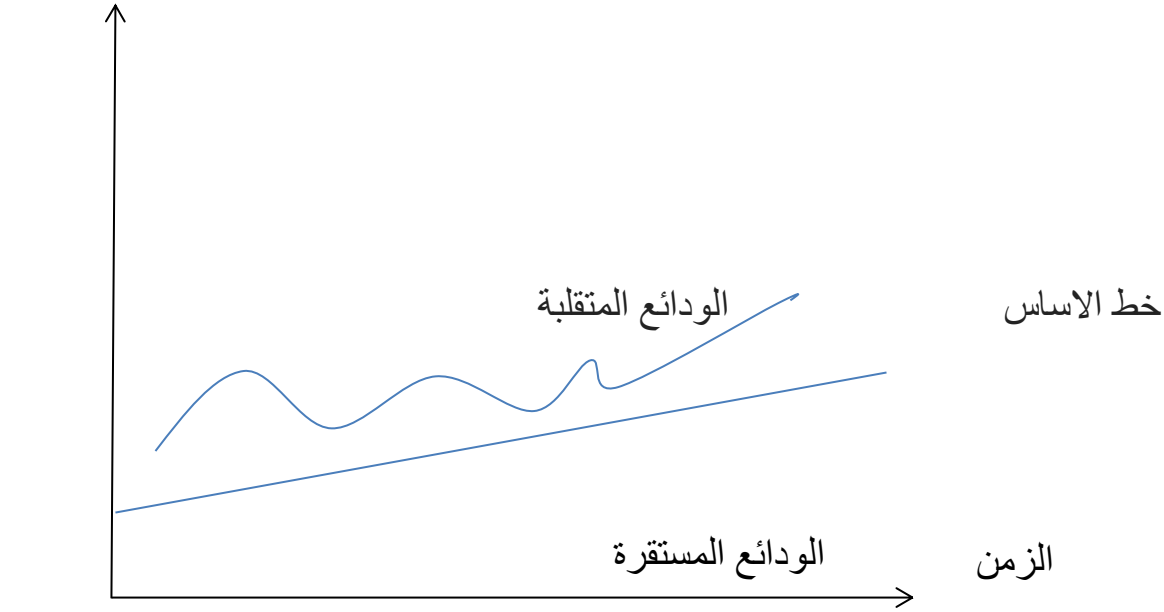
بالقرب من النقاط الدنيا للودائع وبذلك تتحدد الودائع المستقرة فهي التي تقع اسفل هذا الخط، اما الودائع غير المستقرة فهي تقع أعلى خط الاساس كما تبرز الرسوم البيانية الأربعة الأتية :

الشكل رقم 1-1: خط الاتجاه للودائع تحت الطلب .



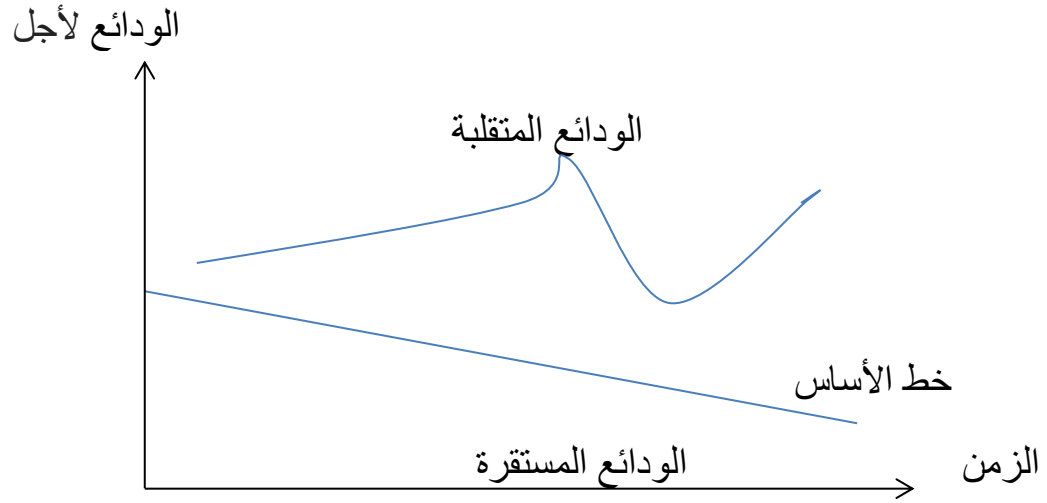
المصدر . محمد سعيد أنور سلطان ، إدارة البنوك ، دار الجامعة الجديدة للنشر ، مصر 2005ص155

الشكل رقم 2-1: خط اتجاه ودائع التوفير



المصدر : عبد الغفار حنفي عبد السلام أبو فحف ، الإدارة الحديثة في البنوك التجارية الأساسيات المصرفي ، تحليل القوائم المالية ، الجوانب التطبيقية والتنظيمية ، الدار الجامعية للنشر ، مصر 2004 ص111.

الشكل 3-1 : خط الاتجاه الودائع لأجل



المصدر : محمد سعيد أنور سلطان إدارة البنوك ، دار الجامعة الجديدة للنشر ، مصر ، 2005 ص156

تبين الرسوم السابقة خط الاساس وهو عبارة عن الخط الفاصل بين الودائع المستقرة وغير المستقرة(الودائع المتقلبة) لكل من" الودائع تحت الطلب، ودائع توفير والودائع لأجل" ولا شك أن ذلك يساعد في رسم سياسة السيولة والاستثمار للودائع. ويساعد أيضا في تحديد درجة الأمان وفي حالة الإرتفاع في أسعار الفائدة فإن ذلك يعني زيادة الطلبات الخاصة بتصفية شهادة الإدخار بطريقة غير منتظرة مما يوجب على البنك الاحتفاظ برصيد نقدي أكبر لمواجهة مثل هذه الظروف.

ويشير الرسم الآخر الى الاحتياجات من السيولة لمقابلة طلبات السحب لكل أنواع الودائع، فقط تقول الحاجة الى السيولة اذا كانت التقلبات لكل من الودائع تتطلب والودائع لأجل متضادة.

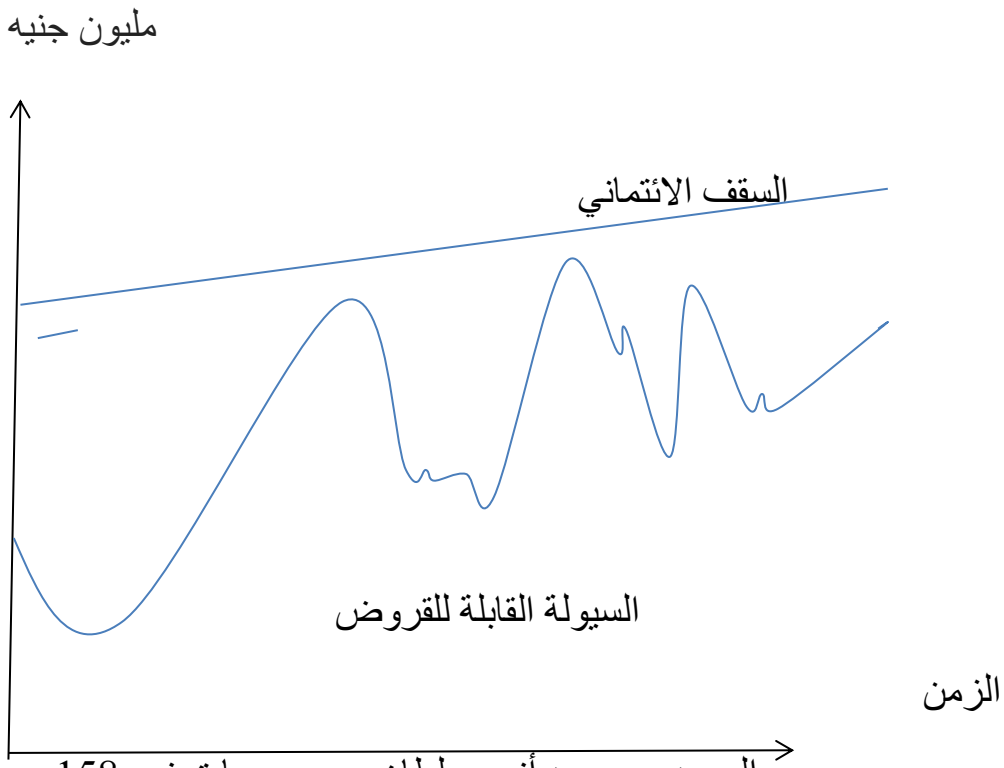
يعني ما سبق أن السيول لها عدة ادوار أو وظائف، فهي تمكن من مواجهات سحب الودائع غير المستقرة، وايضا مقابلة الطلبات غير متوقعة لسحب الودائع تحت الطلب، ويحدد حجم هذا النوع وفقا لخبرة،(الودائع تحت الطلب التي تقع تحت بندر السحب غير المتوقع تساوي حجم الودائع تحت الطلب ناقص ذلك الجزء من الودائع تحت الطلب غير المستقرة)، ويعني هذا توافر قدر ملائم من السيولة لمواجهة هذا النوع بصفة خاصة الوظيفة الثالثة هي مواجهة احتمال السحب من ودائع توفير والودائع لأجل، فقد يتم السحب من هذا النوع بدون مقدمات او دلائل او مؤشرات تعطى الإدارة فرصة لتدبير السيولة الكافية لمواجهة الطلبات السحب.

وأخيرا، تمكن السيولة من تلبية طلبات السحب من المودعين لظروف استثنائية، ويتوقف اجمل رصيد النقدي الذي يخصص لمواجهة مثل هذه الاحوال على مدى امكانية البنك في تدبير موارد اخرى لمواجهة هذه المسحوبات.

2- السيولة لأغراض تلبية القروض والسلفيات:

تزيد الحاجة للسهولة نتيجة لزيادة طلب على القروض بدرجة اكبر من الزيادة في الودائع، ونتجنب هذا الوضع يحتفظ البنك بعناصر سائلة لتلبية احتياجات العملاء مؤكدة السداد، لذلك يجب تلبية الاحتياجات المحلية من القروض والسلفيات، وتسمى هذه بالسيولة لمقابلة الزيادة في القروض والسلفيات وقد تكون هذه المتطلبات من السيولة موسمية او مؤقتة والتي تمثل الودائع غير المستقرة حيث يمكن ابرازها بالرسم البياني التالي.

الشكل رقم4-1 : السيولة لأغراض تلبية القروض والسلفيات



المصدر : محمد أنور سلطان ، مرجع سابق نص158

فالخط الذي يمر بالنقاط القصوى يسمى بالسقف الائتماني، فالزيادة في القروض تعني المزيد من السيولة، نقط اسفل الخط او السقف الائتماني تمثل الأصول السائلة في الأجل القصير التي يجب أن تكون في حوزة البنك لمقابلة هذه الاحتياجات الموسمية.

اذا زادت القروض بدرجة أكبر من الودائع وكالة الإدارة تتوقع ذلك، لابد من تطبيق موارد إضافية لمقابلة الزيادة في القروض والسلفيات، وتعويض النقص في الودائع التمويل، لذلك فان إمكانية الاقتراض المستقبلي للبنك تتوقف على موارده المالية سواء بطريقة مباشرة عن طريق

زيادة الودائع، أو بطريقة غير مباشرة وذلك بمشاركة بنوك أخرى في تلبية القروض والسلفيات أو بيع الأصول التي يمتلكها البنك.

اذا كانت نسبة القروض/ الودائع مرتفعة استلزم الأمر البحث عن حل ملائم لتوفير السيولة لتمويل القروض المحلية من خلال حملة لتنشيط وتنمية حجم الودائع او التكامل مع مؤسسة مالية اخرى .[1]

[1] زهرة قويني و اسيا توتاي ،مرجع سبق ذكره ، ص66،65،64،63،62،61

خلاصة الفصل

ان للسيولة دورا هاما في عمل المصارف التجارية إذ اتسع كل البنوك إلى تحقيق أرباح مع تجنبها المخاطر وتوفير السيولة بصفة مستمرة ينشط الحركة المالية ويساهم في تحقيق جودة الخدمات المصرفية ويمكن تعريف السيولة بشكل عام بانها القدرة على تحويل الاصول الى نقود بشكل سريع ودون تحقيق خسائر وبالتالي يمكن القول ان السيولة تبين المؤسسة على تحقيق أصولها.

وللسيولة أهداف منها تمكن البنك من مواجهة الأزمات والمتطلبات النمو والعمالة ؛ تقييم نتائج قرارات الاستثمار والتمويل، وللسيولة مصادر داخلية وخارجية؛ ومن اهم المصادر (نظرية التحويل) يقوم على تحويل أصوله السائلة الى نقد لمواجهة احتياجاته سواء دفع الودائع او القيام بعملية الإقتراض وللمصادر الداخلية احتياطات اولية؛ مثلا النقد في الصندوق، لقد لدى البنك المركزي او المصارف الاخرى، والاحتياطات الثانوية وتتمثل في الاوراق التجارية المخصومة والتي يكون تحويلها الى نقد سائل عند الحاجة.

وتعتمد المصادر الخارجية للسيولة عن قوات المصرف المقترض وسلامة مركزه المالي ومن أبرز النسب المالية المستخدمة في إطار تقويم كفاية السيولة وتحتوي على نسبة الرصيد النقدي، الاحتياطي القانوني، نسبة التوظيف، وهذه النسب تعتمد عليها غالب المؤسسات المالية خاصة البنكية لأ نها توفر جانب ضمان لوفاء بالتزاماتها المالية وتعتبر السيولة سيف ذو حدين إذا ازداد حجم السيولة عن الحد الاقتصادي لها، أي الاحتفاظ بكمية كبيرة يزيد عدل حد المطلوب سوف يؤثر سلبا في ربحية المصرف ومن جهة اخرى إذا انخفضت سيولة على الحد المطلوب سوف يؤدي الى حالة العشب المالي وينتج الضعف في كفايات المصرف على الوفاء بالتزاماته حتى يتمكن البنك من دار السيولة بكفاءة لابد ان يحدد مصادر الأموال ومصادر الطلب عليها، وتحديد التدفقات النقدية، ومعرفة مواطن التعارض بين السيولة والأهداف الأخرى، ولهذا يحاول البنك التوفيق بين دافع الربح من ناحية ودافع السيولة من ناحية أخرى، وبمعنى اخر توظيف أموال المودعين(المدخرين) بصفة أمانة ويجب المحافظة عليها و تنميتها وتشغيلها وبالتالي تتعامل الإدارة العليا للبنك مع السيولة بحذر شديد مع مراقبة دقيقة ومستمرة كمية كانت او نوعية لمالها، بما لهذه العملية من دور كبير وإيجابي في تحقيق أهداف البنك.

الفصل الثاني:

إدارة مخاطر السيولة في البنوك التجارية

مقدمة الفصل:

تلعب البنوك دورهاما في النشاط الإقتصادي ، يستعمل على تجميع وتعبئة الموارد المالية من الوحدات الاقتصادية ذات الفائض المالي، الذي يترتب عليه السيولة، فموضوع السيولة في البنوك التجارية من أهم وأكبر تحديات التي تواجهها، وهذا راجع إلى صعوبة التوفيق بين متطلبات الى واجب الإحتفاظ بها واختبارات الربحية التي يسعى البنك الى تحقيقها، وهذا ناجم على طلبات السحب غير متوقعة من قبل المودعين، وهو ما يجعل البنك يبحث عن السيولة لتلبية هذه الحاجات للحفاظ على مكانته وعلى ثقة عملائه، كل هذا يتحقق عن طريق التعامل مع هذه الطلبات بسرعة كبيرة وإلا تنجر عليها عدة آثار تعود بالسلب على البنك بسبب عدم قدرة البنك على مقابلة التزاماته بشكل فوري.

ومنه يتوجب على البنك الاهتمام بعنصر السيولة وإدارة المخاطر الناجمة عن عدم توفر هذه السيولة، والإعتماد على طرق وأساليب لإدارة خطر السيولة البنكية، وذلك من خلال احكام الرقابة على عمله واحتفاظه بأصول متفاوتة درجات في سيولة كالأصول النقدية وشبه النقدية، وهذا من اجل ان يتمكن من الوفاء بالتزاماته سواء للمودعين او العملاء عند السحب او طلب القروض، وهكذا يكون البنك قد أمن نفسه من الوقوع في أزمات مليئة او الافلاس.

وبناء على ما تم ذكره فقط تطرقنا في هذا الفصل الى اساليب ادارة مخاطر السيولة في البنوك التجارية حيث قسمنا بتقسيمه الى مبحثين وهي كالاتي:

المبحث الأول: استراتيجيات إدارة السيولة البنكية .

المطلب الأول :إدارة السيولة بالبنوك التقليدية.

المطلب الثاني : أدوات إدارة السيولة في البنوك التقليدية.

المطلب الثالث: مبادئ إدارة السيولة البنكية حسب إتفاقية بازل .

المطلب الرابع : إشكالية السيولة البنكية في البنوك .

المبحث الثاني : إدارة مخاطر السيولة في البنوك التجارية.

المطلب الأول :ماهية المخاطر البنكية .

المطلب الثاني : مفهوم إدارة مخاطر السيولة البنكية.

المطلب الثالث :مبادئ تقنيات إدارة مخاطر السيولة البنكية .

المطلب الرابع: دور وأطراف وقواعد إدارة مخاطر السيولة .

المبحث الأول : استراتيجيات إدارة السيولة البنكية .

تعتبر البنوك المؤسسة الأكثر حيوية والركيزة الأساسية ، حيث تعمل على تجميع وتعبئة الموارد المالية من الوحدات الاقتصادية ذات فائض مالي ، وتوجيهها في شكل قروض وسلفيات إلى الوحدات الاقتصادية ذات العجز المالي في النشاط الاقتصادي ، الأمر الذي يترتب عليه تأمين السيولة المناسبة بالمبلغ المطلوب وفي الوقت اللازم من أجل القيام بمهام الوساطة المالية

المطلب الأول: إدارة السيولةالبنكية بالمصارف التقليدية

تعتمد إدارة السيولة في تحديد حجم السحوبات النقدية المتوقعة وغير المتوقعة على التنبؤ؛ ولما كانت تنبؤ لا يصفى النتائج دقيقة. فالسحوبات النقدية معرضة للارتفاع او الإنخفاض على مستوى النقدية الموجودة في المصرف على الرغم من احتفاظه يعطي قانوني واستفائة للسلم القانونية، وتوضيبة للأموال بقي في مجالات مخطط لها كالإستثمار في الأوراق التجارية والمالية والقروض القاصرات الأجل، الا أن المصرف التجاري قد يتعرض الى عجز أو فائض نقدي، ونتيجة لذلك يصبح من الضروري وضع إجراءات محددة يمكن للمصرف اتخاذها أثناء وجود عجز أو فائض في السيولة. وتستخدم البنوك التقليدية تشكيلة متنوعة من الأدوات والاستراتيجيات والتقنيات لإدارة سيولة والتعامل مع مخارطها. وفيما يلي عرض لأهم تلك الإستراتيجيات والتقنية والأدوات

أولا : استراتيجيات إدارة السيولة البنكية

وصولا يمكن بيعها فورا بسعر يترتب من القيمة الأساسية وذلك لتلبية احتياجات السيولة. وكذلك التزامات قد تكون سائلة هل ممكن لإصدار ديون بسهولة للحصول على النقد بتكلفة معقولة. ولهذا فحينما يحتاج البنك الى النقود فإنه يمكنه بيع الأصول او زيادة القروض. وتابعة لذلك توجد ثلاثة استراتيجيات لإدارة السيولة وهي: إدارة سيولة الأصول وإدارة سيولة الخصوم والإدارة المتوازنة للسي

1- إدارة سيولة الأصول: تقوم هذه الاستراتيجية على أساس أن الأصول السائلة تعتبر مصدرا بديلا للنقد؛ وأما الأصول السائلة فهي التي تتميز بإمكانية التحويل الى سيولة بسرعة، طاقم نسبيا كما أنها قابلة للمناقلة(التحول من نقد إلى أصل أو العكس) بدون خسارة او مع خسارة منخفضة؛ رغم المزايا التي تتمتع بها ادارة الاصول إلا انها مكلفة لكون الاصول السائلة ذات عوائد متدنية، تقسيم المؤسسة الأرباح المستقبلية على الأصول التي يتم تصفيتها(تسييلها). كما تتحمل تكاليف المعاملات على الاصول التي تتم تصفيتها، فضلا عن الجانب المحتملة في رأس المال في حالة ارتفاع اسعار الفائدة. هناك مشكلة اخرى تتمثل في ان ظهور الأسود ذات الطبيعة السائلة بصورة كبيرة في الميزانية العمومية للمصرف قد يرق انه ضعف في الإدارة.
2- إدارة سيولة الخصوم: تعتمد على لجوء المصرف الى السوق النقدي(للشراء او الاقتراض)

لتغطية احتياجاته للسيولة؛ وتلجأ الى هذه الاستراتيجية الكبيرة والراسخة في السوق المصرفية؛ اي أن هذه الاستراتيجية تعتمد على سمعة المصرف ووضعه المالي، ومن أدواتها إتفاقيات إعادة الشراء، المؤسسات المالية الأخرى، قد تكون هذه الاستراتيجية خطيرة بسبب تقلبات أسعار الفائدة، وارتفاع حالة عدم اليقين بما يتعلق بالدخل الصافي للمصرف.

3- الإدارة المتوازنة: تقع الاستراتيجية المتوازنة لإدارة السيولة في الوسط بين إدارة سيولة الاصول وادارة سيولة الالتزامات، بمعنى آخر ان على تصريف الإحتفاظ بأصول سائلة

(دون إفراط) مع لجوء إلى الإقتراض(من السوق النقدي)، ويمكن إعتبار الإدارة المتوازنة للسيولة الشكل من أشكال إداره الأصول والخصوم؛ وهي بحسب تعرفها فن وعلم إختيار أفضل مزيد من الأصول لمحفظة أصول المنشأة، وأفضل مزيج من الأصول لمحفظة الخصوم لكنها تهتم فقط بجانب السيولة(دون بقية الجوانب الربحية والنشاط والمديونية).[1]

ثانيا : استراتيجيات وتقنية إدارة السيولة البنكية بالمصارف الإسلامية.

من أسهل السبل التي تقدمها الكثير من المؤسسات(مؤسسة مالية أو مؤسسة أعمال) هو الاحتفاظ بالنقدية للتمكن من توفير السيولة عند الطلب، لكن في الحقيقة فإن هذه الطريقة تعتبر مكلفة، التالي لتلبية الحاجة الى السيولة، أساليب بديلة أهمها إدارة الأصول والخصوم التوريق وغيرهما.

- إدارة الأصول والخصوم واستراتيجية إدارة السيولة البنكية :

لتجنب المؤسسة حالة الإعسار. فإنها تعمل على إدارة أصولها من خلال الإحتفاظ بأصوله السائلةأو السهلة التسييل، وهذا ما يسمى إدارة الأصول. وإما انتقترض أو تبحث عن مصادر تمويل تغطيه الحاجة الى السيولة، وهذا ما يسمى إدارة الخصوم، وعلى هذا يمكن تعرف ادارة الأصول والخصوم على انها:" فن وعلم افضل اختيار افضل مزيج من الأصول لمحفظة أصول المنشاة، وأفضل مزيج من الخصوم لمحفظة الخصوم". ومنذ زمن طويل كان هناك إعتقاد أن محفظة الخصوم خارج سيطرة المنشأة. ركزت إدارة المنشاة على إختيار مزيج محفظة الأصول. إلا أن ذلك تغير تماما في الوقت الحاضر، حيث اعطت الادوات المالية الجديدة والاستراتيجيات الحديثة بدأ تعليقه للمنشأة على خصومها، ويمكننا توضيح من خلالها منشئات الاعمال والمؤسسات المالية بإدارة أصولها وخصومها.

1 . عبد الكريم أحمد قندوس ، **إدارة السيولة بالبنوك الإسلامية** ، دراسة اقتصادية ، العدد 121-2023، صندوق النقد الدولي ، ص8

جدول رقم 1-2 : يوضح إدارة الأصول والخصوم في المصارف الإسلامية

السنة الحالية	المستقبل
إدارة الأصول	
إدارة الأصول المتداولة	إدارة الصفقات المالية القادمة إدارة الخيارات المالية إدارة التسويات المالية إدارة السيولة
إدارة الأصول الثابتة	
إدارة الخصوم	
إدارة الخصوم المتداولة	إدارة االئتمان والقروض إدارة محفظة الأسعار إدارة أسعار الفائدة إدارة الربحية إدارة المشتقات المالية
إدارة حقوق الملكية	
إدارة الخصوم الطويلة	

المصدر :عبد الكريم أحمد قندوس ن إدارة السيولة بالبنوك الإسلامية ، دراسة اقتصادية ،صندوق النقد الدولي ، 2023، ص12

بالنسبة للمؤسسات المالية، وبشكل خاص المصارف تزداد أهمية إدارة الأصول والخصوم لإرتباطها بإدارة السيولة؛ من جانب أصول المصرف؛ فإن ترتيبها يبين علاقة عكسية بين السيولة والربحية، فكلما زادت السيولة قلة الربحية والعكس. ولاكن هناك خطر أساسيا بالنسبة لإدارة الأصول في المصارف التقليدية ، فأصول المصرف فيها قروض ذات اجل وسندات آجال بفائدة، فإذا ارتفعت أسعار الفائدة قصيرة الأجل التي تمثل تكلفة الموارد الممثلة للإيداعات، تعرض المصرف لخطر الخسارة، التي هي الفرق بين الفائدة المدينة والمرتفعة في سوق الإيداع قصير الأجل على خصومه، والفائدة الدائنة للقروض العاجلة والسندات على أصوله أما بالنسبة لإدارة الخصوم، فإن المصرف يفاضل بين شروط اقتراضه ويتحكم في مدى الثقة في المصرف، التي تحدد قدراته على الاقراض، واستمرار المحافظة على هذه الثقة، حيث أغلب اختبار غير مؤمن عليه ولا ضمان له، ويشكك في قدرة يعرضه لمصاعب كبيرة سواء في القدرة على الإقتراض او في فائدته كما تعتبر آجال القروض أيضا ذات أهمية كبيرة في جانب الخصوم؛ الى الأجل الطويل في الاقتراض، والعكس صحيح اذا توقع انخفاضه ولما كانت هذه مجرد توقعات فإن تحركت أسعار الفائدة جده على تماسك المصرف وتعتبر إدارة الخصوم أكثر مخاطرة من إدارة الأصول الفشل في إدارة الأصول قد يكبد المؤسسة خسائر في حين قد يعني الإخفاق في إدارة الخصوم الإفلاس .[1]

[1] عبد الكريم أحمد قندوس، مرجع سابق ص13،12،11،10

المطلب الثاني : مشكلة السيولة المصرفة (عجز السيولة ـ فائض ـ السيولة) ومؤشراتها :

فيما يلي أهم الادوات المتبعة في إدارة السيولة بالبنوك التقليدية:

1 -اللجوء إلى البنك المركزي:

تجانب التقليدية للبنك المركزي في حالة العجز لتوفير السيولة اللازمة إما عن طريق استدعاء جزء من إحتياط الفائض المودع لدى البنك المركزي، واما عن طريق الاقتراض منها، كما تلجأ اليها في حالة الفائض لإ يداعه لديها.

1-1 **.في حالة العجز**:

1-2 يتيم اللجوء الى البنك المركزي في حالة العجز في السيولة بإحدى الطرق التالية:

أـ إستدعاء الإحتياط في الفائض من البنك المركزي:

إذا احتاج البنك التقليدي لتغطية احتياجاته من السيولة لمواجهة أي ظروف تكون قد طلعت فإنه يمكن إستدعاء جزء من إحتياط الفائض لديه الذي يكون مودعة لدى البنك المركزي، حيث أن الاحتياطي التقليدي المودع لدى البنك المركزي ينقسم الى قسمين: إحتياطي نقدي قانوني ويمثل نسبة الودائع يحددها البنك المركزي، يسمى بالاحتياط الإلزامي، وما يزيد عن هذا المبلغ فإنه يسمى بالإحتياط الفائض، والذي يستطيع البنك إستدعائه أو المطالبة به عند الحاجة وخاصة أنه لا يدر الفائدة. [1]

ب- الإئتمان قصير الأجل:

يتم اللجوء الى البنك المركزي بإعتبار بنك البنوك الذي يقوم بوظيفة المقرض الأخير، إما في صورة إعادة خصم الأوراق التجارية التي توجد في محافظ البنوك التقليدية، والإقتراض بضمان تلك الأوراقن كذلك قد يأخذ الاقتراض صورة أخرى تتمثل في خصم القروض لدى البنك المركزين غير ان البنك التجاري قد يتردد في استخدام هذا الأسلوب الخوف من تصرفات المقترض إذا علم بذلك وعدم رضاه، فخصم القبض يعني أن العلاقة أصبحت بين الزبون وبين البنك المركزي وهو ما قد لا يرضى عنه الزبون كما قد يعتبره مؤشرا لضعف المركز المالي للبنك.

2-1. في حالة الفائض:

قد يفكر البنك في إضافة الفائض الى رصيده لدى البنك المركزي، وإن كان هذا الأخير لا يدفع فوائد على هذا الرصيد حتى ولو زاد عن احتياطي القانوني، فإن البنك قد يلجأ لإ جراء تعويض النقص في الاحتياط القانوني عن الفترة السابقة او يلجأ إليه تحسبا لحجز نقدي مرتقب في فترة لاحقة، كذلك يلجأ البنك الى هذا الإجراء على أمل استخدام هذا الفائض في اقراض بنوك أخرى

1 عن عبد الكريم قندوس وحكيم براضية، **إدارة السيولة في البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية** ، مجلة البحوث الاقتصادية والنضالية ، جامعة أم البواقي ،2014،ص17.

تعاني من نقص في إحتياط القانوني وبعد هذا الإجراء مرغوب فيه خاصه إذا لم يستطيع البنك التجاري استثمار ذلك الفائض في اوراق مالية.

2- الاقتراض من المؤسسات المالية:

ظهرت خلال الستينات من القرن العشرين مراكز مالية في دول مختلفة تحتفظ بودائع ضخمة بالعملات الرئيسية، وهي ما عرفت بسوق الدولار الاوروبي للإشارة الى الدولارات الأمريكية التي تحتفظ بها بنوك في خارج الولايات المتحدة وعلى الأخص البنوك الأوروبية. هذا ولم يعد الأمر قاصرا على الدولار، إذ أصبح هناك سوق للعملات الأوروبية موازيا لسوق الدولار الأوروبي؛ يمكن ان تلجأ اليه البنوك وغيرها من المؤسسات المالية بهدف الاقتراض؛ البنوك بضخامة قيمتها وقصر تاريخ استحقاقهان وقد ادى وجود مثل هذه البنوك التي عرفت بإسم مركز النقد الى توفير مصدر بديل للسيولة.

3- الإقتراض من الاسواق المالية:

قد تلجا البنوك الى الاقتراض من سوق رأس المال عن طريق اصدار سندات بلا ضمان تطرح للاكتتاب العام وتباعد المستثمرين لتوفير السيولة لدعم طاقتها الاستثمارية، طرح سندات للبيع يعني اختيارا طويل الأجل.

4- تخفيض أو زيادة حجم الإستثمار في القروض:

يقصد بذلك قيام البنك بمواجهة العجز في تدفقات النقدية، عن طريق تصفيات محفظة القروض، وذلك ببيع جزء منها الى طرف آخر(فرد، شركة، بنك،.....) غير أن هذا الإستثمار من شأنه ان يعرض " . البنك اللي خسارة رأسمالية،إذ سيباع القرض قيمة اقل من قيمته المبنية في العقد، والتي سبق ان قدمها البنك للزبون. اما في حالة وجود فائض فيمكن البنك استخدامه في تمويل قرض جديد، ويكون هذا الإجراء ملائما فقط اذا كان العجز او الفائض لفترة طويلة[1].

5- بيع او شراء الاوراق المالية:

عادة ما يحتفظ البنك التقليدي بأوراق مالية قصيرة الأجل بدافع الحيطة ، وعندما يواجه سحوبات نقدية غير متوقعة، فإنه يلجأ الى بيع جزء من هذه الأوراق واستخدام حصيلتها في تغطية تلك السحوبات، وإذا لم يوقف الإحتياط السنوي، قد يلجأ البنك الى تصفية جزء من محفظات الأوراق المالية، وهو إجراء غير مرغوب فيه لثلاث أساليب:

أ- احتمال تعوض البنك لخسارة كبيرة.

[1] عبد الكريم قندوس وحكيم براضية ، مرجع سبق ذكره ص24-25

ب - قد لا يناسب البنوك صغيرة بسبب ارتفاع تكلفة بيع الأوراق المالية؛ نظرا لعدم الاستفادة من الاقتصاديات الحجم الكبير.

ج - جزء كبير من هذه الأوراق مثل في وهنات لوديع حكومية؛ ومن ثم يصعب التصرف فيها بالبيع.

أما في حالة الفائض فيمكن البنك استثماره في شراء أوراق تجارية ومالية التي هي اضافة الى أنها تحقق عائد للبنك فإنها تدعم إحتياطاته الأولية.

6- إتفاقية إعادة الشراء:

هي عقد بين طرفين للبيع ومن ثم إعادة الشراء لأدوات مالية غالبا ما تكون أذونات خزينة ولذلك فهي تعتبر إقتراضا قصير الأجل باستخدام أذونات الخزينة كضمان، ومن خلال هذه الإتفاقية تستطيع البنوك التقليدية أو منشئات الأعمال سد العجز الطارئ في السيولة لديها؛ فإذا كانت إحدى الشركات على سبيل المثال لديها رصيد في البنوك بحاجة إليه لمدة قصيرة فإنها تستطيع استخدام هذا الفائض النقدي في شراء أذونات الخزينة من البنك لحاجته للسيولة وفي الوقت نفسه يتم الإتفاق على أن يقوم بإعادة شرائها بسعر أعلى بقليل من سعر الشراء في موعد مستقبل محدد.

7- التوريق المصرفي:

يقصد به تحويل الأصول المالية غير السائلة والمتماثلة عادة في القروض المصرفية الى أوراق مالية قابلة للتداول في أسواق المال، بهدف التقليل من مخاطر العجز عن الوفاء بهذه الديون وضمنت تدفق المستعمل للسيولة النقدية للبنك[1].

المطلب الثالث: مبادئ إدارة السيولة المصرفية حسب اتفاقة "بازل":

بهدف تطوير الأنظمة المصرفية قوية وسليمة وضعت اللجنة العليا للرقابة المتفرعة عن بنك التسوية الدولي"bis"، ومقرة مدينة بازل السويسرية، اتفاقيات بازل 1 ثم اعقبتها اتفاقية بازل2 في اتفاقية بازل3، وتعتبر معايير بازل الخطوة في اتجاه تحسين سياسات الوقاية من المخاطر لدى المصارف وتحسين ادارة رأس المالن وتعزيز ركائز الاستقرار المصرفي وتطوير استخدام أدوات مالية جديدة في هذا القطاع وعرفت بمقررات لجنة بازل وتعرف بالقواعد الاحترازية او معايير وقواعد الحذرن والتي حدثت في التعليم74-94 الصادرة في29 نوفمبر1994، وفيما يلينا نعترف على مضمون المعايير وقواعد الحذر المنظمة للنشاط المصرفي الدورة الرقابية لبنك الجزائر وأهم المبادئ التي أصدرتها لجنة بازل لإدارة السيولة.

[1] عبد الكريم قندوس وحكيم براضية ، مرجع سبق ذكره ،ص26.

1- القواعد والمعايير الإحترازية المطبقة على البنوك:

لقد خول القانون90-10 المتعلق بالنقد والقرض مجلس النقد والقرض صلاحياته كسلطة نقدية إصدار مختلف الأحكام والتنظيمات المصرفية تتعلق بنسب ومعايير الواجب احترامها من قبل البنوك والمؤسسات المالية والمستوحات من اتفاق لجنة بازل. حيث قدمت هذه اللجنة الاولى توصيتها بشأن كفاية رأس المال، والذي عرف باتفاق بازل1 في يوليو1988 حيث وضعت نسبة تربه رأس المال البنك الى اجمالي أصوله حسب درجات مخارطها بطريقة مرجحة. ونصت على ان تكون هذه النسبة أكبر أو تساوي8% مع إعطاء فترة مرحلية للتطبيق نهايتها في اخر عام1992 ليصبح بعد ذلك اتفاقنا عالميا. أما بالنسبة لاتفاق بازل2 والذي حافظ على نسبة كيفاة رأس المال(معدل الملاءمة المصرفي) مع احترام مخاطر التشغيل والسوق والائتمان؛ فقط اخر تطبيقه الى نهاية سنه2005. اما اتفاق بازل(3) فتتضمن ادخال تعديلات في معيار كبايه رأس المال، الى جانب معي السيولة ومعيار جديد لنسب لنسبه الرفع المالي، عن اخرى تتعلق بتعزيز إدارة المخاطر ومعايير الحكومة حيث تم رفع نسبة الكفاية لرأس المال الى10.5% على أن يتم تطبيقه في الفترة 2013-2019.[1]

- مبادئ لجنة بازل لإدارة السيولة:

تقومالمعايير الجديدة على الدعائم الثلاثة: كيفية رأس المال؛ مراجعة الإشراف وانضباط السوق، والالتزام بهذه المعايير أو المقررات يتطلب إصلاح التسيير والإحتراز لقطاع البنوك بما في ذلك تطوير الأنظمة الرقابة الداخلية بالبنوك وإدارة المخاطر، ومحاولة تكييفها مع مبادئ الأساسية للرقابة المصرية الفعالة لتعزيز الآليات الرقابية ولإشرافية على القطاع المصرفي ككل. ولقد اصدرت لجنة بازل مبادئ وأفضل ممارسات لإدارة السيولة هي:
أ - تطوير هيكل إدارة السيولة من خلال وجود استراتيجية لدى البنك لمتابعة السيولة، وإطلاع العلاقة بهذه الاستراتيجية.

ب - يقوم مراقبة الحاجات التمويلية الصافية من خلال تحليل سيولة البنك عن طريق وضع سيناريوهات مختلفة(اختبارات الاوضاع الضاغطة).

ج - الوصول الى السوق من خلال مراجعة الجهود المتبادلة وبشكل منتظم للمحافظة على استمرارية العلاقة مع اصحاب الحسابات؛ وذلك من أجل التنويع المرغوب في مصادر الحصول على الأموال والقدرة على بيع الأصول.

د - للطوارئ من خلال وضع خطة لمواجهة الأزمات المتعلقة بسيولة البنك ووضع الإجراءات اللازمة للتعامل مع أي عجز في الظروف غير العادية الطارئة.

[1] بعزوز بن علي: **محاضرات في النظريات والسياسات النقدية**؛ ديوان مطبوعات الجامعية- الجزائر الطبعة(2)2006 (ص:112).

ه ـ إدارة سيولة العملات الأجنبية من خلال وضع نظام لقياس ومراقبة مراكز السيولة للعملات الأجنبية الرئيسية.

و- وضع ضوابط رقابية على إدارة مخاطر السيولة من خلال وضع نظام الرقابة فعال لمراقبة نظام إدارة مخاطر السيولة.

ي ـ دور الافصاح في تحسين السلم من خلال التأكد من الافصاح عن السيولة ومدى تأثيرها على الرأي العام وملائمتها المالية.[1]

المطلب الرابع: إشكالية السيولة في البنوك:

ـ مشكلة السيولة عموما:

ان مشكلة السيولة عموما تأتي من كون المصرف أو أي منشأة اقتصادية أخرى تهدف لتحقيق الربح، ويكون ذلك من خلال زيادة الاستثمار في حدود معينة؛إن تجاوزها المصارف فإن ذلك سيهدد كيانها المالي وقدرتها على السداد، لزيادة حجم الإلتزامات التي عليها وتجميد الكثير من أموالها.
أو بعبارة أخرى فإن احتفاظ المصارف بنسب من السيولة فوق حاجتها يمثل عدم الإستغلال الجيد للموارد المالية المتاحة، ولهذا العجز في توظيف الفائض من السيولة المتوفرة أثار سلبية على الربحية وسمعة المصارف. رغم انه يحقق لها درجة جيدة من الأمان والقدرة على الوفاء بالإلتزامات، واذا ارادت المسار تجنب الآثار السلبية الناتجة عن الاحتفاظ بنساب عالية من السيولة، وقام بتوظيفها بغية تحقيق اقصى ربح ممكن فإن ذلك يزيد من درجة الخطر عجز السيولة لديها.

فيجب على المصارف ان تتحكم في السيولة والربحية في آن واحد، فتكون على استعداد لتلبية طلبات السحب من قبل العملاء أصحاب الودائع، وفي نفس الوقت وظيفة هذه الودائع

لأ نها تمثل مصدر عائدات لديها. وهذا ما يسمى بإدراة الأهداف المتناقضة للمصرف التجارية[2].

[1] رجاج وهيبة . **إدارة السيولة المصرفية في البنوك التجارية ودور البنك المركزي في تنظيمها**. المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية. العدد05-2014ص273-274.

[2] بن عامر زين و معاندي أمينة **: إشكالية إدارة السيولة في المصارف الإسلامية** . دراسة تحليلية مقارنة . نوران للنشر والتوزيع الطبعة الأولى ص 18 - 19

المبحث الثاني : إدارة مخاطر السيولة البنكية

لقد اختلفت وتعددت المفاهيم المرتبطة بإدارة المخاطر نظرا لإختلاف الزوايا التي ينظر منها , بالإضافة إلى التطورات التي طرأت على التعريف نتيجة ما مر به من مراحل تاريخية ساهمت في بلورته عدة أشكال وأصناف متعددة .

المطلب الأول : ماهية المخاطرة البنكية .

أولا : مفهوم المخاطرة

ان طبيعة العمل البنكي تجعل من احتمال المخاطرة أمرا مؤكدا، خاصة في ظل حالة عدم التأكد القيام وخضوعه لظروف المستقبل غير الأكيد بما يؤدي الى تباين في عوائده، ولا تخاف قرارات في ظل الظروف بعدم كيفية المعلومات وعدم وجود رؤية واضحة المشتقة بلتان لابد من تحديد المخاطر التي يمكن ان تتعرض العمل البنكي من حيث مصادرها، انواعها ومن ثم البحث في كيفية إدارتها والحد منها وليس تجنبها.

تعريف المخاطر البنكية

تعددت التعاريف التي تناولت مفهوم المخاطرة، بتعدد انتماءات الباحثين واختلاف توجهاتهم واهدافهم التي يسعون الى تحقيقها، وفيما يلي نستعرض بعضا منها:
.المخاطرة هي:" ظاهرة أو حالة معنوية او نفسية تلازم الشخص عند اتخاذ القرارات اثناء حياته اليومية، وما يترتب عليها من ظهور حالة الشك او الخوف او عدم التأكد من نتائج تلك القرارات التي يتخذها هذا الشخص بالنسبة لموضوع معين."
بهذا الإتجاه ينظر الى المخاطرة بأنها حالة معنوية او نفسية من الإحساس او الشكل الداخلي وعدم التأكد يترتب عليها صعوبة في التنبؤ بنتائج القرارات التي تتخذ مسبقا.
ويعرفها (WEBSTER)على انها" فرصة تكبد أذى أو ضرر أو خسارة."
الظاهرة المخاطرة هي فرصه التي يمكن من خلالها تفادي الخسارة الناتجة عن عدم التأكد الذي يحيط بنتائج القرارات المستقبلية.[1]

كما عرفها كما (BETTY)علما انها" مقياس نسبي لماذا تقلب عائد التدفقات النقدية الذي سيتم الحصول عليه مستقبل.

معنى أن المخاطرة أداة لقياس حجم الخسائر التي تعرض لها المشروع في ظل ظروف المستقبل غير الأكيد.

ويعرفها آخر على أنها" درجة الإختلاف في تدفق النقدي للاقتراح الاستثماري عن التدفق النقدي المقدر أو المتوقع له."

[1] بوعمامة علي وزايد مراد ،المخاطرة البنكية وإدارتها في الأنظمة المحلية والدولية ،مجلة الاقتصاد الجديد العدد15،المجلد02-2016 ص246-247.

ومن خلال تعريف السابقة أن نعرف المخاطرة البنكية بأنها:(يتعرض البنك الى خسائر غير متوقعة وغير مخطط لها أو تعد العائد المتوقع على الاستثمار معين، ان هذا التعريف يشير الى وجهة نظر المراجعين والمدراء للتعبير عن قلقهم ازاء الاثار البنكية الناجمة عن احداث مستقبلية محتمله الوقوع لها قدرة على التأطير على تحقيق أهداف البنك المعتمدة وتنفيذ استراتيجياته[1].

ثانيا : تصنيفات المخاطر البنكية.

هناك العديد من المقاييس التي يتم الاعتماد عليها لتصنيف المخاطر التي تتعرض لها البنوك، فطبقا للتقسيم الكلاسيكي تصنف المخاطر البنكية الى اربع تصنيفات رئيسية: المخاطر المالية، مخاطر التشغيل، مخاطر الأعمال ومخاطر الأحداث. حيث كل تصنيف له مجموعة من المخاطر وهذا ما يوضحه الشكل

المخاطرة الكلية =المخاطرة النظامية +المخاطرة غير النظامية

1- تصنيف على أساس إرتباط الخطر بالمؤسسة المصرفية: وفقا لهذا المعيار تصنف المخاطر الى نوعين هما" المخاطر النظامية العامة، والمخاطر غير النظامية الخاصة"

1-1: **المخاطر النظامية:** تعرف المخاطر النظامية على أنها" تلك المخاطر التي تؤدي الى تقلب العائد المتوقع لكافة الاستثمارات القائمة والمقترحة في كافة المؤسسات." وتعتبر التغيرات التي تطرأ على البيئة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية مصدر المخاطر النظامية، حيث يصعب التحكم فيها أو السيطرة عليها بالتنوع لأن تمس إقتصاد الدولة ككل مثل: زياده تضخم، توجه البنوك نحو العولمة البنكية وكذا زيادة المنافسة بين البنوك وغيرها. وهي تعني ان البنوك تتعرض الى أنواع من المخاطر بسبب مجموعة متغيرات اهمها أدت الى زيادة المخاطر التي تتعرض لها البنوك بشكل عام، بحيث أن لا يمكن من أن تتجنبها

لأ نها ولدت عوامل يصعب التحكم فيها أو تنبأ باحتمالية حصولها.

2-1- المخاطر غير النظامية: وهي عبارة عن المخاطر البقية التي تنقرض بها مؤسسة بنكية او صناعية ما، أو هي ذلك الجزء من المخاطر الكلية التي تنقرض بها مؤسسة مالية معينة. وهي تنشأ عادة نتيجة ظروف معينة مثل: ضعف إدارة البنك؛ الإضرابات العملية، الأخطاء الإدارية وتغير أذواق العملاء نتيجة ظهور منتجات جديدة مما يؤثر على عوائد البنك، وبالتالي فإن المخاطر النظامية هي ذلك الجزء من المخاطر الكلية التي تكون فردية أو خاصة بشركة أو بصناعة ما وهذه المخاطر المستقلة لكل مؤسسة على حدة.

[1] بوعمامة علي وزايد مراد ، مرجع سبق ذكره ص247

1-3 لذا فان المخاطر غير نظامية يمكن التنبؤ بها والتخطيط لكيفية مواجهتها، ويمكن صياغة معادلة المخاطر الكلية على النحو التالي[1]:

في المخاطر الكلية هي المخاطر النظامية، لأن هذه الأخيرة تمس حركة السوق ككل وهي صعبة التنبؤ بها ومواجهتها، على عكس المخاطر غير النظامية التي يمكن التنبؤ بها والتقليل من حدتها على عمل بنك من خلال التوزيع.

2- التصنيف على أساس مصدر المخاطر: وفقا لي هذا المعيار تم تصنيف المخاطر الى المخاطر التي تتعرض لها البنوك الى نوعين رئيسيان هما: المخاطر المالية والمخاطر التشغيلية.

1-2- المخاطر المالية: هي مقياس نسبة لمدى تقلب العائد المنتظر مستقبلا، او هي مقدار الخسارة الناتجة عن تغييرات مؤكدة. بمعنى ان الخطر المالي هو المحتمل في النواتج بما يختلف خسائر قابلة للقياس الكمي، ويتميز بخاصيتين هما:

- قيمة في المستقبل غير معلومة على وجه اليقين.
- على إحدى النواتج المحتملة التالية:

. **نتيجة موجبة:** القيمة الفعلية للخطر افضل من القيمة المتوقعة

. **نتيجة محايدة:** حينما تكون القيمة الفعلية للخطر مساوية تمام للقيمة المتوقعة.

. **نتيجة سالبة:** حينما تكون قيمة الخطأ الفعلية اسوء من القيمة المتوقعة.

المالية البنكية نجد(المخاطر الائتمانية، مخاطر سعر الفائدة، مخاطر السيولةن مخاطر سعر الصرف، مخاطر السوق، مخاطر تضخم ومخاطر محفظات الأوراق المالية.....إلخ.

-2-2المخاطر التشغيلية: هي المخاطر تنجم من إختلال في الأنظمة الداخلية للبنك نظام المعلومات ونظام المحاسبي والأنظمة المعلوماتية. كما انا يمكن ان تنشأ نتيجة إرتكاب الأخطاء والغش من طرف العاملين بالبنك. او عدم إحترامهم لآداب واخلاقيات العمل[2] .

ثالثا : أسباب المخاطر البنكية.

مسببات المخاطر تعرف بانها مجموعة من العوامل والظواهر الطبيعية العامة التي تؤثر مباشرة على غير مباشر في نتيجة القرارات التي تؤدي الى الزيادة او خفض احتمالات تحقق الخطر وحدوث الخسارة. ومصدر الخطر نقصد به المسبب الاساسي في وقوع الخسارة

[1] زهرة قويني ، أسيا توتاي ، مرجع سبق ذكره ص4.5.6
[2] زهرة قويني ، أسيا توتاي ،مرجع سبق ذكره ص7.

المادية؛ وفي الواقع عاده ما نربط الخطر بمسبباته، وتقسم مسببات الخطر الى" مسببات خطر الموضوعية، اختلاقيه، طبيعية وشخصية" حيث سنتطرق كما يلي:

1- مسببات الخطر الموضوعية: ويقصد بخصائص الشيء المعرض للخطر والتي تزيد عن احتمال وقوع خطر وزيادة شدة الخسارة المالية الناتجة عن تحقق الخطر او الاثنين معا. وتتميز هذه المسببات بسهولة التعرف عليها وتحديدها بدقة عن طريق دراسة النواحي الفنية والمادية لشيء المعرض للخطر، ويمكن القول ان درجة التحكم في هذه العوامل الموضوعية محددة لا نها من المكونات الطبيعية للشيء او الشخص المعرض للخطر؛ الامر الذي يصعب معه تفادي النتائج الضارة مثل: الاحتفاظ بالمبالغ الكبيرة في الخزائن غير متطورة يعد من العوامل الموضوعية التي تساعد على السرقة وبالتالي كبار حجم الخسارة المادية المحتملة.
2- الأخطاء الأخلاقية: هي المسببات المتماثلة أساسا في الصفقات الأخلاقية التي يتحلى بها الشخص مثل: التعاون والإهمال أو التلاعب مما يؤدي إلى وقوع خطر المسؤولية المدنية إتجاه الاخرين.
3- مسببات الخطر الطبيعية: هي العوامل التي تساعد على زيادة احتمال وقوع الخطأ وبالتالي الخسارة المادية نتيجة لظواهر طبيعية مثل الفيضانات والزلازل.

4- الخطر الشخصية: يقصد بها مجموعة من المسببات العوامل المساعدة التي يكون العنصر البشري له تأثيرا فيهان او تنتج بسبب تدخله في مجريات الأمور أو تأثيره او مشاركته سواء كانت هذه المشاركة او ذلك سلبا ام ايجابا، ويفترض عادة أن يكون تدخل البشري في الظواهر الطبيعية بقصد الحصول على منفعة، إلا ان تدخل هذا قد يزيد من درجة الخطورة أو من فرص وقوعها، وبالتالي يكون ناتج تدخل وتحقق الخطر ويمكن التفرقة بين نوعين من مسببات الخطر الشخصية وهما:
4-1- مسببات الخطر الشخصية الإرادية: هي مسببات الخطر التي تكون في صورة عوامل مساعده تؤدي الى زيادة درجة الخطورة او زيادة حجم الخسارة المترتبة على تحقق الخطأ والنتيجة فعل الارادي متعمد، مقصود منه أحداث الضرر او زيادة حجمه مثل: قيادة السيارة بسرعة هزئت عن الحدود القسوة تزيد من احتمال وقوع الحوادث، أو الغش والاحتيال الحصول على أكبر تعويض من شركة التأمين.

4-2- مسببات الخطر الشخصية الإرادية: ويقصد بها مجموعة من العوامل المساعدة التي تؤدي بشكل عفوي وبدون قصد إلى زيادة تحقق الخطر أو زيادة شده الخسارة الناتجة عن تحقق الخطر[1] .

[1] زهرة قويني ، أسيا توتاي، مرجع سبق ذكره ص8.9

رابعا : أنواع المخاطر البنكية.

هناك أنواع عديدة من المخاطر التي تتعرض لها البنوك، فهناك مخاطر تعد تقليدية فهي جزء يتماشى مع طبيعة عمل البنك، متطورة وحديثه نتيجة من تنوع نشاط البنك ومواكبته للتطورات التكنولوجية الخاصة في مجال البنكي وإقتصاديات الدول، ومن بين المخاطر البنكية نذكر ما يلي:

1- المخاطر الائتمانية(مخاطر القروض).

تعد مخاطر الائتمان من أهم المخاطر التي تعرض لها البنوك بالرغم من وجود مخاطر اخرى مهمة كما خطر السوق ما خطر تشغيلية، مع العلم أن في العديد من الدراسات البنكية أشارت الى أن معظم الأزمات التي تعرضت لها البنوك والمؤسسات المالية في الدول المتقدمة أو الدول النامية كان من أهم أسبابها هو التعاطف الإئتماني، الذي جعل ذلك في أساسيات اهتمام المسؤولين في الدول التي حدثت فيها الأزمات فقط ولكن على المستوى المصرفي الدولي، وخصوصا المؤسسات المالية والدولية كبنك التسوية الدولي وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي.[1] والمخاطر الائتمانية هي المخاطرة المالية المحتملة الناتجة عن عدم قدرة العميل بالوفاء بالتزاماته اتجاه البنك في الوقت المحدد. وسبب هذه المخاطر يرجع الى العامل ذاته أو إلى نشاطه او بسبب العملية التي منحها من أجلها الائتمان او نتيجة الظروف العامة التي تحيط بالعميل والبنك او بسبب البنك الذي منح الائتمان.

لذا فان عملية منح الائتمان تقف عند تصنيف العملاء؛ وهذا ما نص عليه اتفاق بازل2؛ اذ يكون البنك اختبار البدائل الثلاثة والتي تستخدم في تصنيف الائتمان وهي:

اتصلي بالائتمان الخارج من قبل مؤسسه تصنيف الائتمان المحترف به.

- التصنيف الائتمان الداخلي الأساسي.

- التصنيف الائتماني الداخلي المتقدم.

وعلما أن التزام البنك بأي من هذه البدائل سيقبل بدرجة الأساس من المخاطر؛ وبالتالي فان البنك يستطيع لفظ منح الائتمان إلى العملاء الذين يمتازون بدرجة مخاطر ائتمانية عالية.
وعموما يمكن تحديد نوعين من المخاطر الائتمانية[2]:

- مخاطر عدم السداد: وهي تلك المخاطر الناجمة عن عدم قدرة المدين على الوفاء بالتزاماته، وخطر عدم السداد يعني" كل تأخر في دفع أصل الغرض او الفوائد او الاثنين معا."

---

[1] صادق راشد الشمري ، **استراتيجية المخاطر المصرفية وأثرها في الأداء المالي للمصارف التجارية** ، الطبعة العربية ، دار اليازور للنشر والتوزيع ،الأردن ، 2013،ص61.

[2] أحمد قارون ، **مدى التزام البنوك الجزائرية بتطبيق كفاية رأس المال وفقا لتوصية لجنة بازل** ،رسالة ماجستير في العلوم التجارية ،تخصص دراسات مالية ومحاسبة معمقة ،جامعة فرحات عباس ،سطيف الجزائر ،2013، ص8

ـ خاطر تراجع جودة القرض: يتمثل هذا الخطر في أن القيمة السوقية لهذا القرض لان علاوة المخاطر لهذا القرض مرتفعة .

2- مخاطر السيولة :

تعني متى امتلاك البنك لأموال متاحة لمواجهة ومقابلة طلبات النقد من قبل المقترضين وسحوبات الودائع من قبل المودعين،[1] وهذا راجع الى أسباب خاصة بهم ولابد للبنوك ان تحافظ سحوبات إما الإحتفاظ بإحتياطي في شكل نقد في خزائنها، او ودائع لدى بنوك ومؤسسة مالية أخرى، أول احتفاظ موجودات عالية السيولة والتي يمكن تحويلها بسرعة الى نقد.

أما مخاطر السيولة فتعني" صافي الدخل والقيمة السوقية لرأس المال البنك الناتج عن صعوبات البنك في حصول على الأموال المتحركة بشكل موازي، وكذلك عن طريق اقتراض او بيع موجوداته"، وتنشأ المخاطر عن عدم قدرة البنك على مواجهة النقص في الالتزامات او على تمويل الزيادة في الموجودات، وعندما تكون سيولة البنك غير كافية يتعرف على الحصول على أموال كافية لتسديد التزاماته قصيرة الأجل عند موعد استحقاقها بسبب سوء تفسير الموارد المتوفرة لديه.

3- المخاطر التشغيلية:

مخاطر عرفتها لجنة باز للرقابة المصرفية على انها:" مخاطر تعرض الخصائص التي تنجم عن عدم كفاية او انخفاض العملية الداخلية او الاشخاص أو الأنظمة او التي تنجم عن أحداث خارجية."

وتنشأ أحيانا قرارات استراتيجية غير مناسبة مثل فشل قرار الاندماج مع بنك آخر أو الدخول في صفقة كبيرة تتضمن تحولا جذريا في سياسة البنك.

ويمكن تحديد أنواع المخاطر التشغيلية المتعلقة بأحداث معينة والتي على احتمال التسبب في خسارة كبيرة منها:

3-1- الإحتيال الداخلي: تلك الأفعال من النوع الذي يهدف الى الغش أو اساءة استعمال ممتلكات او التحايل على القانون واللوائح التنظيمية من طرف المسؤولين عن البنك او العاملين فيه.

3-2- الاحتيال الخارجي: هي الافعال التي تهدف الى الغش او إساءة استعمال الممتلكات او التحايل عن القانون واللوائح من طرف عملاء البنك.

3-3- ممارسة العمل والأمان في مكان العمل: وهي الأعمال التي لا تتفق مع طبيعة الوظيفة واشتراطات قوانين الصحة والسلامة.

[1] صادق راشد ،مرجع سبق ذكره ص 69

3-4 الاضرار في الموجودات المادية: وهذا بسبب كارثة طبيعية او أي أحداث أخرى[1].

3-5- توقف العمل أو خلل في الأنظمة بما في ذلك أنظمة الكمبيوتر.

3-6- التنفيذ وإدارة المعاملات: الاخفاق في تنفيذ المعاملات وإدارة العملات والعلاقات مع العملاء؛ لعدم توافق العنصر البشري والمتتبع لتكنولوجيا المعاصرة في تسيير وإدارة موارد البنك.

4- سعر الفائدة:

ان تقلب أسعار الفائدة السوقية يمكن ان تؤثر على جانب الودائع التي يتحصل عليها البنك من جهة وعلى جانب التكاليف التي تتحملها ويدفعها البنك من جهة اخرى، فعلى سبيل المثال عندما ترتفع اسعار الفائدة السوقية فان ذلك قد يؤثر على تخفيضها مش الفائدة الصافي وخصوصا عندما يكون تركيب فقرة الميزانية المتعلقة بالموجودات والمطلوبات مرتبة بطريقة يتحمل فيها البنك تكاليف على مصادر الاموال المختار اكثر من الايرادات في حالة ارتفاع أسعار الفائدة وتحديدا على القروض الممنوحة للزبائن.

تقلب في أسعار الفائدة السوقية على هامش الفائدة الصافية لدى البنك التجاري يطلق عليها مخاطر اسعار الفائدة، ومن أهم المقاييس المستخدمة لقياس ماذا تعرض البنوك التجارية لكذا نوع من المخاطر هو نسبة الفجوات الميزانية بقسمة الموجودات الحساسة لأسعار الفائدة على المطلوبات الحساسة لتقلبات اسعار الفائدة، فاذا كانت الموجودات الحساسة لأسعار الفائدة أكبر من المطلوبة الحساسة لا سعار الفائدة فإن هذا البنك سيكون أفضل الخصائص عندما تنخفض أسعار الفائدة السوقية. والسبب في ذلك ان إنخفاض أسعار الفائدة سوف يؤثر على تخفيض الإيرادات التي يتحصل عليها البنك من توظيف موجوداته التي منها موجوداتها الحساسة لأ سعار الفائدة، وبالمقابل فإن البنك يستفيد بشكل نسبي من انخفاض أسعار الفائدة بسبب وجود فقرات في جانب المطلوبات بميزانية البنك التجاري سوف يدفع عنها البنك تكاليف اقل بعد انخفاض أسعار الفائدة، ولكن ذلك الانخفاض في التكاليف لا يوازي الايرادات التي فقدتها في جانب الموجودات. ومنها يظهر هذا النوع من المخاطر المتعلقة بتقلب اسعار الفائدة السوقية[2].

4- مخاطر السوق:

يعرف سوق البنكي" مجموعة من المستهلكين الحاليين والمحليين لسلعة او خدمة ما، وهو يتألف مما لديهم القدرة على التبادل لا وضاع حاجة ولديهم القدرة المالية. ومخاطرة السوق هي مخاطرة الانحرافات السلبية لقيمة مراقبة تحركات سوق لمحفظة التداول اثناء المطلوبة لتصفية المعاملات؛ وتوجد مخاطر السوق فيما يتصل بأي فترة من الزمن،

1 زهرة قويني وسيا توتاي مرجع سبق ذكره،10-11
2 زهرة قويني وسيا توتاي مرجع سبق ذكره ، ًص12

وتكون مخاطر السوق عاده في عدم استقلال المؤشرات السوق كأسعار الفائدة وأسعار الصرف وتغيير قيمة النقد.

5- مخاطر أسعار الصرف:

هذا الخطأ الى الخسارة المحتملة من جراء التغيرات في سعر الصرف للمعاملات سواء المكون الأصدة البنك او التي تم بواسطتها تقديم القروض، مما يؤدي الى تذبذب القيمة الحقيقية للقرض عند حلول آجلة، كما يمكن ان ينتج هذا الخطر عن بعض السياسات او تدابير النقدية التي تتخذها السلطة النقدية كإجرام تخفيف في قيمة العملة.

ومخاطر أسعار الصرف هي مخاطر تقلب أسعار البيع او شراء العملات الأجنبية مقابل العملة الوطنية، في حاله امتلاك المصرف الموجودات مقاومة بالعملات الأجنبية، خاصة وانا سوق العملات الأجنبية اخذت تشهد تقلبات حادة في فترة أخيرة ويمكن ان نميز وضعية البنك زياء مخاطر أسعار الصرف والتي يمكن ان تكون وضعية قصيرة او وضعية طويلة:
- وضعية قصيرة: عندما تكون الاصول التي يملكها البنك بمعدل ثابتة أقل من الخصوم بالمعادلة الثابتة وفي هذه الحالة فان للبنك وضعيتين هما.

- وضعية ملائمة: عند ارتفاع معدل الفائدة.

- ملائمة غير ملائمة: عند انخفاض معدل الفائدة.

- وضعية طويلة: عندما تكون الاصول التي يملكها البنك في معدلات ثابتة اكبر من الخصوم بمعدلات ثابتة وفي هذه الحالة فإن للبنك وضعيتين هما:

-وضعية ملائمة: عند انخفاض معدلات الفائدة.

-وضعية غير ملائمة: عند ارتفاع معدل الفائدة.

6- المخاطر السعرية:

من أهم فقرات ميزانية البنك التجاري التي تتعرض للتقلبات السعرية هي محفظة السندات(في جانب الموجودات وهي مجموعة من السندات التي يشتريها البنك التجاري للاستفادة من العائد الثابت الذي تدره او من إرتفاع قيمة أسعارها السوقية)؛ أهم المؤشرات التي تستخدم في التعرف على المخاطر السعرية نجد:

- نسبة القيمة الدفترية الموجودة في البنك في القيمة السوقية لتلك الموجودات.
- لحقوق الملكية على القيمة السوقية لحقوق الملكية.

- الموجودات العائد الثابت على القيمة الدفترية لتلك الموجودات.

وتنشأ المخاطر السعرية عن التغيرات في أسعار الأصول وبوجه خاص محفظة الاستثمارات المالية؛ وهناك عده عوامل تؤثر في مخاطر التسعير كظروف الإقتصادية المحلية ومناخ الأعمال السائد في السوق.

7- مخاطر تضخم:

وهي المخاطر الناتجة عن إحتمال حدوث إنخفاض في القوى الشرائية المبلغ المستثمر نتيجة وجود تضخم في الاقتصاد، الاستثمار تعرضا لهذه المخاطر هي الأوراق المالية طاولة الاجل، بالإضافة الى أن هذا الخطر يمكن ان يشمل القروض إذا كانت معادلة تضخم مرتفعة بنسب تزيد عن معادلات الفائدة على القروض ممنوحة

8- المخاطر الاستراتيجية:

تعرف المخاطر الاستراتيجية على أنها تلك المخاطر الحالية والمستقبلية التي يمكن ان يكون لها تأثر على إرادة البنك، وعلى رأس مال نتيجة لاتخاذه قرارات خاطئة أو التنفيذ الخاطئ للقرارات؛ وعدم التجاوب المناسب مع التغييرات في القطاع البنكي[1] .

المطلب الثاني: مفهوم إدارة مخاطر السيولة البنكية

اولا: تعريف إدارة مخاطر السيولة.

ويمكن التفريق بين إدارة المخاطر وإدارة مخاطر السيولة

إدارة المخاطر:

تعرف عملية ادارة المخاطر بأنها عملية تحديد وقياس ومراقبة وضبط المخاطر والتقليل من حدتها او الخسائر ناجي معنا، ويضاف الى ذلك فان التعامل مع المخاطر وحسن إدارتها بما يضمن تجنب المصرف أو ناجمة عن أشكال المخاطر المختلفة التي يواجها المصرف أثناء ممارسة نشاطه، وبشكل عام فالمخاطر لها جانبين:

-احتمالات التعرض لخطر ما.

-الخسائر المحتملة الناجمة على التعرض لهذه المخاطر[2].

التعريف الأول : "هي إدارة المخاطر المتعلقة باحتمال عدم توفر الأموال الكافية لدى البنك لمواجهة التزاماته القائمة اتجاه الغير وللاستفادة من الفرص المتوقعة ".

[1] زهرة قويني وسيا توتاي ،مرجع سبق ذكره ص15،14،13،12،11.

[2] عبد الله بن عمر وأخرون ، **أثر السيولة المصرفية على العائد والمخاطرة** ،مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي ن جامعة الشهيد لخضر ن الواد ، الجزائر ،ص30

تعريف الثاني: كما تعرف ايضا بانها "معالجة المخاطر عن طريق تلك الممارسات التي تقوم بها إدارة البنك من أجل ربط احتياط إحتياجات السيولة بالبنك مع مصادرها الفعلية او المحتملة لتفادي وقوع البنك في مخاطر السيولة، حيث ان يدير مخاطر السهولة بشكل سليم".
تعريف الثالث: عرفتها لجنة بازل على أنها" قدرة البنك على تمويل الزيادة في الموجودات والوفاء بالتزامات في مواعيدها وبتكلفة معقولة، كما تعني الملائمة بين الاحتياجات المالية من أجل المتوسط والقصير، وبين التوظيف في الاصول المختلفة، مما يستلزم دراسة طبيعية للودائع في البنك ونمطها من ناحية تكلفة الحصول عليها والعائد المحقق من استخدام هذه الودائع في التوظيفات الأخرى، وماذا كيفية هذا العائد لمقابلة تكلفة الودائع من ناحية، وتحقيق فائض للتوزيع من ناحية أخرى، بمعنى ان توفير السيولة في البنوك يجب ان يكون في إطار حدود معينة تؤخذ في الحسبان المخاطر والربحية البنك لان عدم استثمار تلك الودائع سيؤدي الى تدهور ربحية البنك ومن ثم يكون عرضة لمخاطر حقيقية كالإفلاس.

كما أن إدارة البنك عند إدارة السيولة تهدف الى الاستجابة للقوانين والقواعد والقرارات الصادرة فيما يتعلق بالحدود الدنيا لنسبة الاحتياط والسيولة حتى لا تقع على البنوك عقوبات البنك المركزي بالإضافة الى إشباع حاجات الإقراض خاصة الاحتياجات الموسمية ومواجهة الظرف الطارئة".

ثانيا: أهمية وأهداف إدارة مخاطر السيولة البنكية

1- أهداف إدارة المخاطر البنكية

هناك فريق بين قياس المخاطر واداراتها؛ فبينما يعالج قياس المخاطر الحجم التعرض لهذه المخاطر، وبينما إدارة المخاطر فهي العملية الإجمالية التي تتبعها البنوك لتعرف استراتيجية العمل، ولتحديد المخاطر التي تتعرض لها وإعطاء قيم لهذه المخاطر.

كما أن إدارة المخاطر لا تعمل على إزالة الخطر كليا، وانما تعمل على جعل المخاطر بنسبة معقولة دون أن تؤثر على العوائد، من خلال وضع خطة ملائمة للموازنة بين العائد والمخاطرة، من هذه العملية يكون من خلال ضمان أن خطر معين يؤدي إلى مخاطر أخرى بسبب ارتباط المخاطر، ويعتبر القياس مراقبة المخاطر أهم هدف لإدارة المخاطر اضافة الى:
- الخطر وتحديده، ويمكن فعل ذلك عن طريق استخدام التقنيات المتوفرة في البنك واستخدام بيانات وسجلات دقيقة لكافة جوانب المؤسسة.

- قياس المخاطر من أجل مواكبتها والتحكم بها، ويمكن أن يكون هذا القياس كميا او بيانيا او طريقة خاصة بكل بنك.

- فوائد أصول البنك

-الاقتصاد: أول الأهداف الفرعية او الثانوية لإدارة المخاطر؛ وهنا يكون الهدف هو خفض تكلفة التعامل مع المخاطر الى أدنى مستوى ممكن.

-**تقليل الخطر:** هو هدف" النوم الهادئ ليلا" اي راحة البال التي تأتي مناسبة قد يتم اتخاذها للتصدي للظروف المعاكسة.

-**استمرارية النمو:** لا يكون تعظيم الأرباح الهدف الغالب في المنظمة في القدرة على مواصلة النمو قد تكون أحد أهم الاهداف.

المسؤولية الاجتماعية: هي هدف سابق للخسارة وهدف لاحق للخسارة، وهذا بسبب علاقتها بموظفيها والمجتمع، وباقي المؤسسات المرتبطة مع البنك[1].

2- أهمية إدارة المخاطر السيولة البنكية

تتجلى هذه الأهمية فيما يلي:

أ- **أداة تنفيذ استراتيجية:** تزود إدارة المخاطر بنظرة أفضل المستقبل، فبدون إدارة المخاطر لا يمكن رؤية النتائج المحتملة أو تقلبات المحتملة للربحية؛ ولن يكون بالإمكان السيطرة على حالة عدم التأكد المحيطة بالمكاسب المتوقعة، وتتبع أهمية إدارة المخاطر من حقيقة مفادها أنه بدونها ستكون عملية تنفيذ الغستراتيجية مقصورة على القواعد الإرشادية التجارية دون النظر لتأثيرها على مفاضلة مخاطر العائد الخاصة بالبنك.

ب-**تنمية الميزة التنافسية:** التعرف على المخاطر مدخل الضروري لمعرفة الأسعار الواجب تفاضي تقاضيها من الزبائن، وهي الأداة الوحيدة التي تسمح بالتمايز السعر بين العملاء ذوي المخاطرة المتباينة.

ت-**قياس مدى كفاية رأس المال والقدرة على الوفاء بالالتزامات:** ان الخسائر هي نتيجة لكل مخاطرة، ومخاطرة القدرة على الوفاء هي النتيجة النهائية لكل المخاطر والمختار أنه برأس المال المتاح الذي يحدد الخسائر القصوى التي تتجاوزها حالة العجز عن الدفع، ان هذا الدور مبني على انه يجب أن يغطي رأس المال الإنحرافات السلبية للخسائر في كل حالات تقريبا.

ث-أداة لإتخاذ القرار: ان البنوك التي تقوم بإدارة المخاطر بشكل جيد لديها القدرة على اتخاذ قرارات سليمة ومعرفة المخاطر العنصر الاساسي في عملية إتخاذ القرار.

ج- **المساهمة في اتخاذ قرارات التغيير:** ان العلم بالمخاطر يسمح بتغييرها، ويكون بإمكان البنك مقارنة الهوامش من معاملة الى أخرى ومن عميل لأخر.

ح- **رفع التقارير عن المخاطر ومراقبتها:** يصبح من غير ممكن مقارنة المكاسب عبر المنتجات او العملاء او وحدات الأعمال، ومن السهل زيادة الهوامش عن طريق تحمل

[1] بركات سميرة، **واقع إدارة مخاطر السيولة في البنوك التجارية مذكرة ماستر أكاديمي** ، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي ، جامعة محمد بوضياف المسيلة ن الجزائر،ص54،53،52

المخاطرن ان مراقبة المخاطر يمكن ان يشجع على تحمل عن طريق معلومات واضحة ومباشرة عن المخاطر، ومع المخاطر غير المعلومة يسود الحذر ويحاول دون اتخاذ قرار بتحمل المخاطرة رغم ان ربحتها يمكن ان تكون متماشية مع مخارطها، واذا لم يستطع موظف الائتمان على الهوامش والرسوم المتوقعة تغطي بالفعل المخاطر، فان إدارة الائتمان سوف تحجم عن الأقدام على تلك المخاطر.

ثالثا: خطوات إدارة مخاطر السيولة.

تقوم عملية إدارة المخاطر بفعل فحص وتحليل شامل ومنفصل لكل انواع المخاطر التي قد يتعرض لها ويتم ذلك بتطبيق خمس خطوات أساسية:

- تعريف المخاطرة: وهي الخطوة الاولى للتعرف على المخاطر المحيطة بالعمل.
- تحليل المخاطر: ويتم بها تصنيف الخطأ والوقوف على مصادرة الأصلية.

تقييم المخاطر: هو:

- تحديد عناصر الخطر.

- الاثار التي يحدثها كل خطر.

- احتمال حدوث الخطأ.

- التحكم في المخاطر: وبما يتم تحديد اي الطرق تستخدم لتقليل احتمال حدوث الخطر واثاره.

- المراقبة والمتابعة الدورية: وتتم الاكتشاف اي مصادر خطر جديدة؛ او فشل التحكم في مخاطر سابقة؛ اي ما هي الاستعدادات المتوفرة لدى البنك للتعامل مع هذه المتغيرات[1].

[1] بركات سميرة ،نفس المرجع السابق ،ص56

المطلب الثالث : مبادئ تقنيات إدارة مخاطر السيولة البنكية.

أولا: إدارة السيولة البنكية

يمكن اجمال هذه المبادئ والتي يطلق عليها المبادئ السبعة فيما يلي:

1- مسؤولية مجلس الإدارة والإدارة العليا: يتم وضع سياسات اداره المخاطر من قبل الإدارة العليا بالبنك ويجب ان يقوم مجلس الإدارة بمراجعتها والموافقة عليها، ويجب ان تتضمن سياسة إدارة المخاطر تعريف او تحديد المخاطر وأساليب او منهجية قياس وإدارة الرقابة على المخاطر.

2- إطار إدارة المخاطر: يجب ان يكون لدى البنك اطار لإدارة المخاطر يتصف بالفعالية والشمول والاتساق؛ ويجب على الإدارة ان تخصص موارد تمويلية كافية.

3- تكامل إدارة المخاطر: حتى يكون التحقق من تحديده الداخل بين المخاطر المختلفة وفهمها واداراتها بصورة سليمة، فان يجب ان لا يتم تقييم المخاطر بصورة عن بعضها البعض، لان التحرير السالم يتطلب تحليل المخاطر بصورة كل يوم متكاملة.

4- محاسبة خطوط الأعمال: البنك يمكن تقسيمها الى خطوط اعمال مثل نشاط تجزئة ونشاط الشركات لذا فان المسؤولين عن كل خط من خطوط الأعمال يجب ان يكونوا مسؤولين عن إدارة المخاطر المصاحبة لخطر الأعمال المناط بهم.

5- تقييم وقياس المخاطر: جميع المخاطر يجب ان تقيم بطريقة وصفية بصورة منتظمة، وان أمكن يكون التقييم بطريقة كمية، كما يجب ان يأخذ تقييم المخاطر في الحسبان تأثير الاحداث المتوقعة وغير متوقعة.

6- المراجعة المستقلة: تقييم المخاطر يجب ان يتم من جهة مستقله يتوافق لا السلطة والخبرة الكافية لتقييم المخاطر واختيار فعالية انشطه إدارة المخاطر وتقديم التوصيات اللازمة لضمان إدارة فعالة.

7- التخطيط للطوارئ: يجب ان تكون هناك سياسات وعمليات لإدارة المخاطر في حالة الأزمات المحتملة الحدود والظروف الطبيعة او غير العادية ويجب ان تختبر الجودة هذه السياسات.

هذه المبادئ والأسس تطبق على جميع المؤسسات المصرفية ويجب ان تستخدم هذه الأسس للحكم على قوة وسلامة ممارسة البنك في إدارة المخاطر ذكر انه لا توجد بعض الاختلافات في تطبيقات معينة لإدارة المخاطر بين البنوك وخلال مراحل الزمنية مختلفة

على العوامل التالية:

- حجم انشطه البنك.

- طبيعة الأنشطة التي يقوم بها البنك.

- درجة تعقيد الاعمال وانشطه البنك.

- أو الأساليب والأدوات المتاحة للبنك

ثانيا: مبادئ إدارة المخاطر السيولة الصادرة على لجنة بازل

تتمثل هذه المبادئ فيما يلي:

1- يتوجب على كومباك اعتماد إطارا شاملا لإدارة مخاطر السيولة بما يكفل المحافظة على توفير السيولة الكافية للسيارة العمل المصرفي بالإضافة الى هوامش اضافية يتكون من مجموعة من الأصوليات الجودة العالية والسيولة مرتفعة، وعلى المراقبين اتخاذ الإجراءات المناسبة واللازمة في حالة وجود العجز في السيولة أو ضعف إدارة مخارطها، وذلك من اجل حماية المودعين وحماية النظام المصرفي في الدولة من اي سلبية قد تؤثر عليه مستقبلا.

2- يجب على البنك ان يحدد بوضوح مستوى المخاطر المرغوب به والذي يتناسب مع استراتيجية عمل البنك ودوره في النظام المالي للدولة، وعلى الإدارة التنفيذية للبنك ان تطور الاستراتيجية والسياسات وممارسة إدارة مخاطر السيولة بما يتفق مع مستوى المخاطر المرغوب به الاحتفاظ البنك بمستوى كافي من السيولة استراتيجية عمل البنك في النظام المالي للدولة، وعلى الإدارة التنفيذية البنك ان تطور استراتيجية وسيلة لإدارة مخاطر بما يتفق مع مستوى المخاطر المرغوب به في البنك وضمان احتفاظ البنك بمستوى كافي من السيولة على الإدارة المراجعة المستمرة للمعلومات المتعلقة بالتطور المستوى السيولة البنك.
3- يجب توفر هيكل الإداري لكل بنك لتنفيذ استراتيجية السيولة بكفاءة[1]، على ان يشترك اعضاء الإدارة العليا في هذا الهيكل بصفة مستمرة؛ مع وضع سياسات واجراءات مناسبة للسيطرة والحد من مخاطر السيولة.

4- يجب أن يتوفى من البنك الأنظمة مع أنظمة معلومات، من أجل قياس مراقبة والسيطرة على مخاطر السيولة، ويجب تقديم تقارير بصفة منتظمة لمجلس الإدارة والإدارة العليا والاشخاص المعنيين الاخرين، التي تمكنه من التعامل مع كافة الأمور الطارئة التي قد تنشئ.

[1] خميسي قائدي ، أمينة بن خزناي ، **قياس وتحليل مخاطر السيولة في البنوك التجارية** ،مجلة الابتكار والتسويق ، العدد،3،جامعة برج بوعريريج ، الجزائر،2016ص86.

5- يجب ان يضع كل بنك نظاما لقياس مراقبة صرف احتياجات التمويل التجارية، لان وجود عمل القياس ومراقبة فعالة يعتبر أمرا ضروريا لإدارة مخاطر السيولة بكفاءة، وتتضمن عملية قياس السيولة اساسا معرفة تدفقات البنك النقدية الداخلة مقابل تدفقات النقدية الخارجة لتحديد صافي أي قصور محتمل مستقبلي، وهذا يشمل الاحتياجات التمويلية للالتزامات خارج الميزانية.

6- يجب ان يقوم البنك بتحليل السيولة باستخدام عدد من السيناريوهات" ماذا لو" ويجب على البنك ان يحاول شرح اي تغيير سلبي او إيجابي ممكن ان يحدث مع الأخذ بعين الاعتبار العوامل الداخلية(خاصة بالبنك) والخارجية(مرتبطة بالسوق)، في ظل الظروف العادية، ويحتاج البنك الى تحديد توقيت التدفقات النقدية لكل نوع من أنواع الأصول والإلتزامات

ثالثا: تقنية إدارة مخاطر السيولة.

ان مؤشرات ادارة مخاطر السيولة هي في الأصل المستوحاة من المبادئ العامة التي تضمنها توصيات لجنة بازل وتتمثل في المحاور التالية:

1- وضعية مالية سليمة: ان ضرورات البنك بوضعية مالية صلبة اشهر الرئيس لضمان وتفادي أزمة السيولة؛ لان ادارة سينما مردودية معقولة واتصال مالي ملائم(الافصاح المالي) كفيل بتوليد الثقة لدى المودعين والمستثمرين.

2- تنويع الموارد: كما هو الحال بالنسبة للقروض، يجب على البنك ان يعمل على تنويع مصادر التمويل، فلا يجب التركيز على مودع او مجموعة محدودة من العملاء كحصيلة هامة في مجموعة ودائعه، ولذلك يتبادل ضعف قوة التفاوض وما يترتب عليه من شح مصادر تمويل.

3- وضع حد تحويل: ان تحويل الودائع الجوية الى القروض طاولة الاجل هو النشاط الرئيسي [1]البنوك التجارية، الى ان هذه العملية يجب ان تكون محدودة وتخضع لرقابة محكمة من طرف الإدارة العليا وذلك تفاديا الفجوات التي يمكن ان تحدث بين فترات التحصيل وآجال السحب عليه.

4- إعداد سيناريوهات الطوارئ: اي البحث عن الحلول الملائمة لتفادي الاثار السلبية، كما ان الحلول يمكن استنباطها من السيناريوهات اللازمة الأزمة التي تم إعدادها سابقا. إعداد خطة استعجالية: أي تخطيط للحالة الطارئة لمواجهة هذه الازمات من شأن أن يقف عند نتائج مختلفة الفرضيات الممكنة؛ ويتم اعداد هذه السيناريوهات في الخلية المختصرة بإدراة الاصول/ الخصوم؛ اما القرارات فتتخذ في اطار لجنة (ALM)ولجنة المخاطر.

5- المعامل القانوني للسيولة: اصبح معامل يشكل احد أهم معايير التسيير وقد تفضلت أغلب الدول الى أهمية لضمان الحد الأدنى من السيولة.

وعموما فإن معرفة اوقية درجة السيولة المتوفرة في البنك وإدارة مخاطر السيولة المترتبة تتم من خلال النصوص عدة سيناريوهات:

- سيناريو الأول: ويتعلق بسهولة البنك في الوضعية العادية للنشاط، ويطبق عادة في التسيير الودائع.

- السيناريو الثاني: ويتعلق بسهولة البنك في وضعية الأزمة، وذلك لما يكون جزء هام من الديون البنك ليس موضوع تغيير أو تمديد، مما يستلزم تقليص ميزانيه البنك.

[1] حياة النجار ، مرجع سبق ذكره ،ص172

ـ سيناريو الثالث: الأزمات العامة في الأسواق وهذا عندما يكون النظام البنكي ككل او جزء منه متأثرا بهذه الازمات[1] .

المطلب الرابع : دور و أطراف وقواعد إدارة المخاطر البنكية

أولا : أدوار إدارة المخاطر البنكية .

1ـ أداة لتنفيذ الاستراتيجية: تزود ادارة المخاطر والبنوك بنظرة افضل المستقبل وبالقدرة على تحديث سياسة الأعمال وفقا لذلك؛ وبدونها لا يكون بالإمكان رؤية النتائج المحتملة او التقلبات المحتملة الربحية، الأمكان ايضا السيطرة على عدم التأكد المحيط بالمكاسب المتوقعة؛ وبدونها سوف يقتصر تنفيذ الاستراتيجي على القواعد الإرشادية التجارية دون النظر لتأثيرها على مفضالات المخاطرة للعائد الخاصة بالبنك.

2ـ الميزة التنافسية: العين بالمخاطرة هو مدخل ضروري لمعرفة الأسعار المناسبة الواجب تقاضيها من العملاء وهو الأداة الوحيدة التي تسمح بالتميز السعري عبر العملاء ذوي المخاطرة المتباينة.

3ـ المخاطبة والقدرة على الدفع: لكل مؤسسة بنكية القدرة على ضبط وتسوية الفرق بين المخاطرة ورأس المال خارج النطاق المتطلبات الدنيا، ورأس المال القائم على المخاطرة هو ذلك المستوى في رأس المال المشتق من تقييم الخسائر المحتملة ومقاييس المخاطرة.

4ـ اتخاذ القرار: ان تحمل مخاطرة عملية تنطوي على الاجتهاد وإصدار الاحكام وليس من السهل او البسيط قياس كل ابعاد المخاطرة، ورغم ان المخاطرة يتم قياسها إلا أن القرار يجب ان يتخذ مع ذلك بشان فرص معاملة ما، وبالنظر لارتباطها مع السياسات التجارية للبنك فان ادارة المخاطر وليس القصد منها ان تكون نموذجا لعملية اتخاذ القرار بالكامل بل المساعدة في هذه العملية.

5ـ مخاطر التسعير: ان العلم بالمخاطر يسمح للبنوك بتسعيرها، لا تكون الهوامش قابلة المقاومة بعملية اخرى؛ ومن عامل لأخر او عبر وحدات الاعمال، يضاف الى ذلك المخاطر لم يتم تسعيرها لا تدفع الحماية من التكاليف المستقبلية وهذه التكاليف لا توجد لها ايرادات مناظرة.

6ـ رفع التقارير عن المخاطر ومراقبتها: يمكن ان تشجع على تحمل مخاطر عن طريق توفير معلومات واضحة ومباشرة عن المخاطر، ومع المخاطر غير المعلومة يسود الحظر وتعقل في العادة، ويحاول دون اتخاذ قرار يتحمل المخاطرة رغم ان ربحيتها يمكن ان تكون متماشية مع مخارطها.

[1] بركات أمينة ، مرجع سبق ذكره صً63

7- إدارة المحافظ: يعد تطور إدارة المحافظ قيمة ليتصل بالمعاملات البنكية احدث مجالات إدارة المخاطر، العدد كبير من العوامل الجديدة الى تغيير طبيعة وتأثر إدارة المخاطر، ومن اهم العوامل:

- ماذا الاستعداد لجعل تأثيرات التنويع(المحفظة) اكثر وضوحا وأكثر خضوعا المقاييس الكمية.
- الاعتقاد بأن هناك إمكانية كبيرة لتحسين مفاضلة المخاطرة- العائد من خلال إدارة المحفظة البنكية ككل بدلا من التركيز فقط على المعاملات البنكية الفردية.
- بروز أدوات جديدة لإ دارة المخاطر (المشتقات المالية).[1]

ثانيا : أطراف إدارة مخاطر السيولة البنكية :

1- المراقبون/ المشرفون: لا يستطيع المراقبون ان يمنعوا انهيار او افلاس البنك، ولكن دورهم الرئيسي هو تسهيل عملية إدارة المخاطر، وتشجيع وجود بيئة ملائمة لإدارة المخاطر في البنك، ان الوظيفة الأساسية للأشراف البنكي تتمثل في الرقابة وتقييم ودعم عمليه إدارة المخاطر بما يساعد على تعزيز الاستقرار النظام البنكي.
2- المساهمون: يلعب المساهمون دورا أساسيا في الاشراف البنكي ولهم القدرة على تحديد توجه البنك، كما تقع على عاتقهم مسؤولية اختيار مجلس إدارة كفؤ يتكون من أعضاء ذوي خبرة مؤهلة لتصدير توجهات البنك.

3- مجلس الإدارة: تقع مسؤولية إدارة البنك على عاتق مجلس الإدارة فهو الذي يقوم بإعداد استراتيجيات وتعيين الموظفين، خصوصا الإدارة العليا ووضع سياسات التشغيل، كما تقع على عائد على عاتقه مسؤولية تعزيز قوة البنك ورفع مستوى أدائه.
4- الإدارة التنفيذية: هي الإدارة المسؤولة عن تطبيق السياسات التي يضعها مجلس الإدارة، ويجب ان يكون لدى التنفيذيين الخبرة والقدرة على المنافسة والدراية الكافية بإدراة المخاطر التي يتعرض لها البنك.

5- تدقيق والمدقق الداخلي: لجنة التدقيق بمثابة امتداد لوظيفة مجلس الإدارة، هل تتولى هذه اللجنة مهمه التأكد من الالتزام البنك بناظمه تلعب دورا هاما في مساعدة الإدارة على تحديد وادراك المخاطر بصورة جيدة، إلا أن المسؤولية تقع على عاتق جميع مستويات الإدارة بالبنك.
6- المدققون الخارجيون: يلعب المدققون الخارجيون دورا تقييميا عملية تحليل المعلومات الخاصة بادراة المخاطر، فاهتمامهم يا كل منصبا ليس على التحليل التقليد الميزانية والارباح

[1] زهرة قويني وأسيا توتاي ، مرجع سابق ص26،27

والخسائر، ولكن يجب ان يكون تلفيقه مركزا على المخاطر، وان يكون هناك تنسيق بينها وبين المراقبين في السلطة الرقابية.

7- الجمهور العام المتعاملون مع البنك: كذلك الشأن بالنسبة للمتعاملين مع البنك وخصوصا المودعين فهم معنيون بادراة المخاطر التي يتعرض لها البنك، وذلك من خلال الحرصة على تقييم البنك بدقة على ضوء المعلومات المالية ونتائج التحليل المالي المصرح بها من قبل هذا الاخير، ونظرا لأهمية الإفصاح في عملية الانضباط السوق وشفافيته، فقد ركزت اتفاقية بازل2 على أهمية الإفصاح من معظم المعلومات الخاصة بالبنك الكمية منها والوصفية.

ثالثا: قواعد إدارة مخاطر السيولة البنكية .

مع تطور ادارة المخاطر كما جاء الوظيفي خاص الإدارة تم توجيه الاهتمام متزايد لصياغة مبادئها؛ وذلك بهذا التوفير قواعد ارشادية متصلة بعملية اتخاذ القرارات المتصلة بإدراة المخاطر؛ وقد كان من اوائل الاسهامات المقدمة لمجال إدارة المخاطر تطوير مجموعة من قواعد ادارة المخاطر، وهذه القواعد هي ببساطة مبادئ تحتكم إلى حسن الإدراك والفترة السليمة وتطبيق على مواقف المخاطرة:

- لا تجازف بأكثر ما تستطيع تحمل خسارته.

- فكر في الاحتمالات.

- لا تجازف بالكثير مقابل الحصول على القليل.

1- لا تجازف بأكثر ما تستطيع تحمل خسارته[1]:

الأولى والاهم في القواعد الثلاثة هي" لا تجازف بأكثر ما تستطيع تحمل خسارته"، وما ان هذه القاعدة لا تقول لنا ما ينبغي علينا عمله بشأن مخاطرة معينة؛ إلا أنها تقول لنا اي المخاطر يجب القيام بشيء حيالها.

ان العامل الاهم في تقرير اي المخاطر تتطلب عملا محددا، ما هي الخسارة المحتملة القصوى التي قد تنتج من المخاطرة وبعض الخصائص التي يمكن ان تكون مدمرة اقتصاديا هل تأتي بالكامل من أصول المؤسسة، في حين يتضمن البعض الآخر عواقب مالية ثانوية فقط، وغذا كانت الخاصة والمعتلة القصوى من تعرض معين المخاطر الكبيرة لذا رجاء ينتج عنها خسارة غير محتملة فإن الاحتفاظ لا يكون واقعيا، والشدة المحتملة يجب تقليلها الى مستوى مقابل الإدارة او يجب تحول مخاطرة، اما اذا تعذر تقليل الشدة وتحويل المخاطرة فانه يجب تفاديها، ومن منظور نظرية القرار فإن قاعدة" لا تجازف بأكثر ما تستطيع تحمل

[1] زايدي صبرين ، **إدارة وتسيير المخاطر القروض البنكية** ، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية ، تخصص اقتصاديات مالية وبنوك ، جامعة أكلي أولحاج البويرة ، الجزائر،2015،ص47

خسارته" تتعرف على القرارات التي تكون استراتيجية او مناسبه لها. ومسالة حجم المخاطرة التي يمكن الاحتفاظ بها بأمان مسألة فنية ومعقدة حيث يرتبط مستوى الاحتفاظ بالمخاطرة الفردية ارتباطا مباشرا بالقدرة الكلية على احتمال الخسارة.

2- فكر في الاحتمالات[1]:

ان الفرد الذي يمكنه ان يقرر احتمالية حدوث خسارة ما يكون في وضع افضل يمكنه من التعامل مع المخاطرة كما لو كان مفتقدا مثل هذه المعلومات، اهمية غير ضرورية او في غير محلها يمكن ان تعطي مثل هذه الاحتمالات احتمال حدوث او عدم حدوث الخسارة اقل اهمية من الشدة المحتملة اذا حدثت الخسارة، وحتى عندما يكون احتمال الخسارة ضعيفا فان الاعتبار الأساسي يكون الشدة المحتملة.

ولا يعني ذلك القول بان الاحتمالية المرتبطة يتعرض معين ليست احد الاعتبارات عند تقرير ما يجب عمله بشأن تلك المخاطرة على العكس،(فمثل ما تشير الشدة المحتملة للخسارة الى المخاطرة التي يجب عمل شيء بشأنها اي المخاطبة التي لا يمكن الاحتفاظ بها اي معرفة ما اذا كان احتمال حدوث الخسارة ضعيفا ام مرتفعا ام معتدلا جدا، يمكن ان تساعد مدير المخاطر في تقرير ما يجب عمله بشان المخاطرة معينة وان لم يكن بطريقة التي يفكر بها معظم الناس.

ان هذه القاعدة" فكر في الاحتمالات" تشير الى ان احتمال حدوث الخسارة قد يكون عاملا هاما في تقرير ما يجب عمله حياة المخاطرة معينة؛ ولكن اي المخاطر؟ منطقيا استخدام الاحتمالية في اتخاذ قرارات ادارة المخاطر المقصورة على تلك المواقف التي لا تتعارض بها القرارات المراد دراستها مع القاعدة الأولى لإدارة المخاطر وهي" لا تجازف بأكثر ما تستطيع تحمل خسارته"؛ وفيما يتعلق بالقرارات التي تكون احدى حالات الطبيعية هي الدمار تكون مناسبة، وبعد ان قصونا تطبيقنا للاحتمالية على المواقف التي لا يكون الافلاس أحد النواتج المحتملة او إحدى حالات الطبيعة فيها، يصبح واضحا انه حتى في هذه المجموعة المحددة من القرارات، فان المواقف والاحوال التي تكون نظرية الاحتمالات مفيدة فيها وفيرة، ومن بين المجالات الاكثر خصوبة للتحليل اختيار المبالغ المقابلة للاستقطاع ؛ اختيار خطط التقدير وقرارات التأمين او الاحتفاظ بخسارة الضرر المادي

[1] عبدلي لطيفة ، **دور ومكانة إدارة المخاطر في المؤسسة الاقتصادية** ، رسالة ماجستير ، جامعة أبي بكر بلقاي تلمسان ، الجزائر،2012،ص37

3- لا تجازف بالكثير مقابل القليل[1]:

القاعدة الاولى توجيها فيما يتصل بالمخاطر التي ينبغي تحويلها اما القاعدة الثانية فتقدم توجيها بشان المخاطر التي ينبغي عدم التامين ضدها وهي تلك التي تأكل احتمالية الخصائص مرتفعة جدا فيها، ومع ذلك تظن في ام متبقية من المخاطر يلزم لها قاعده اخرى، وهذه الفئه المتبقية هي موضوع القاعدة الثالثة؛ التي تقتضي في جو جوهرها اي تكون هناك علاقه معقوله بين تكلفه تحويل المخاطرة والقيمة التي تعود في المحول، وهي توفر توجيه في الاتجاهين، الاول انا المخاطر ينبغي عدم الاحتفاظ بها عندما تكون الخسارة المحتملة كبيره بالنسبة لأقساط الموفرة من خلال الاحتفاظ، اما الثاني في بعض الاحيان يكون القسط المطلوب للتامين ضد المخاطر مرتفعا بدرجة لا تتناسب مع المخاطر المخولة: في هذه الحالات تمثل الاقساط الكثير فيما تمثل المحتملة القليل.

ورغم ان قاعده" لا تخاطر بالكثير مما تستطيع الخسارة" تفرض مستوى اقصى على المخاطر التي ينبغي الاحتفاظ بها، الا ان قاعدة" لا تخاطر بالكثير مقابل القليل" تقترح ان بعض المخاطر الأدنى من مستوى الاحتفاظ الأقصى هذا ينبغي ان نتحول ايضا، ويجب ان يكون مستوى الاحتفاظ الأقصى واحدة لكل المخاطر، ولكن المستوى الاحتفاظ الفعلي لبعض تعرجات قد يكون أقل من هذا الحد الأقصى والواقع انه حيث انها هيكل تقدير تتفاوت حسب الخطوط المختلفة للتامين، ينصح بوضع او تحديد المستوى الفعلي للاحتفاظ لكل مخاطر على حده على أساس التكلفة والعائد الموجود ضمنا في القاعدة ثلاثة .

[1] طارق عبد العال ، **إدارة المخاطر (أفراد - شركات تبنوك)**،الدار الجامعية ،مصر 2007ص106-107.

خلاصة الفصل :

يتميز عالم الصيرفة بالديناميكية والتوجه نحو العولمة المالية التي تفرض تحديات مما أي إلى تعقيد العمليات البنكية أثناء تسيير الأصول والخصوم لتحقيق عوائد مرضية بتحمل أقل قدر ممكن من المخاطرة ، ولمقابلة هذا التطور والمخاطر المرتبطة به أصبح من الضروري مراقبة مستوى مخاطر السيولة التي تحيط بالبنك ، ووضع الإجراءات الرقابية للسيطرة على الاثار السلبية لها وإدارتها بطريقة سليمة بما يخدم أهدافها لذا فإنه يمكن القول بأن معرفة مخاطر السيولة وتقويمها وإدارتها من العوامل الرئيسية في نجاح البنوك ،ولذا يجب توفر سلطة نقدية تدعم الجهاز المصرفي بكميات إضافية من النقد القانوني عن طريق إقراض أو شراء جزء من موجودات البنك لغرض تحويلها إلى سيولة جاهزة .

الفصل الثالث:

دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية "BADR" وكالة السواقي

مقدمة الفصل

بعد عرضنا في الفصلين السابقين مشكلة السيولة النقدية التي تواجه جل المؤسسات وخاصة المالية منها ، وذلك لمواجهة مجموعة من المخاطر التي يترتب عنها مشكلة عجز السيولة أو فائض السيولة ، ومنه قمنا بدراسة ميدانية لدراسة إشكالية السيولة النقدية على مستوى بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة السواقي.

وبغية إسقاط الجانب النظري على التطبيقي والوصول إلى الهدف من دراسة هذا الموضوع والمتمثلة في التعرف على الآليات والطريقة المتبعة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة السواقي لإدارة إشكالية السيولة النقدية . ومن أجل معالجة هذا الموضوع تم تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين هما :

المبحث الأول : بطاقة فنية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية.

المطلب الأول : نشأة بنك الفلاحة والتنمية الريفية .

المطلب الثاني : مهام بنك الفلاحة والتنمية الريفية .

المطلب الثالث : موارد والهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية.

المطلب الرابع : نظرة عامة لبنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة السواقي.

المبحث الثاني : إشكالية إدارة السيولة بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

المطلب الأول : نسب قياس السيولة لدى بنك الفلاحة والتنمية الريفية .

المطلب الثاني : مشكلة عجز السيولة في بنك الفلاحة والتنمية الريفية .

المطلب الثالث : مشكلة فائض السيولة لبنك الفلاحة والتنمية الريفية .

المطلب الرابع: الاستراتيجية المتبعة لإشكالية إدارة السيولة وخاطرها من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

المبحث الأول : بطاقة فنية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية

سنقوم في هذا المبحث بتقديم بنك الفلاحة والتنمية الريفية من خلال اعطاء لمحة تاريخية عن نشأته وتطوره، وكذا أهم المهام التي يقوم بها والاهداف التي توصل اليها.

المطلب الأول : نشأة وتعريف بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

تناولنا في هذا المطلب نشاه بنك الفلاحة والتنمية الريفية، مراحل أساسية لتطوير البنك وموارد البنك وكذا هيكله التنظيمي.

- **نشأة بنك الفلاحة والتنمية الريفية:**

يعتبر البنك الفلاحة والتنمية الريفيةBADR، بنك عمومي انشأ بتاريخ 13 مارس1983 م موقع جديد وفقا المرسوم رقم؛82-106 القطاع الفلاحي وترقية المحيط الريفي، تكون في بداية مشواره من140 وكالة متنازل عنها من طرف البنك الوطني الجزائريBNA ؛ اصبح اليوم يتضمن 385 وكالة 39 مديرية جهوية؛ وفي ماي 1986م تحول الى مؤسسة عمومية اقتصادية في شكل شركة أسهم برأس مال يقدر(22 مليار دينار جزائري)؛ اخرى بموجب قانون 90-10 المؤرخ في 14 ابريل 1990 والذي أعطى استقلالية للبنك، بعد الغاء نظام التخصص سنة 1986م، بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكغيره من البنوك؛ توسيع نشاطه في المجال المالي، ويقدر حاليا برأس ماله بحوالي 300 مليار دينار جزائري ويبلغ مجموع تعاملاته الاقتصادية والبنكية 5.5 مليار دولار ويعطي 30% من التجارة الخارجية، ويشمل حوالي 800 موظف.

ويتميز بنك الفلاحة والتنمية الريفية بنقاط رئيسية تتمثل في:

- يعتبر البنك الأول في ترتيب البنوك التجارية.

- استعماله لنظام الاعلام الآلي" نظام سويت "SWIPT الخاص بالعمليات التجارية الدولية منذ سنة 1991.

- الشبكة الاكثر كثافة.

- بنك جزائري يطبق مبدأ المجالس مع خدمات شخصية.

هو بنك شامل وعلمي يمول مختلف القطاعات الاقتصادية.

- ترتيب القبض والوثائق في مدة 24 ساعة.

- القيام بالعمليات البنكية في الوقت الحقيقي عن بعد.

- فحص الزبائن عن بعد الحساب اتهم الشخصية .BADR CONSULT .

- **مراحل تطوير بنك الفلاحة والتنمية الريفية .**

الفلاحة والتنمية الريفية بعده مراحل من تاريخ نشأته وهي كالتالي:

-ما بين(1982- 1990): خلال هذه المرحلة كان وجود ضمن المجال الريفي بفتح العديد من الوكالات في المناطق الريفية؛ واهتم بتمويل القطاع الفلاحي والصناعة الغذائية(الاقتصاد الاشتراكي.

-مرحلة ما بين(1991- 1999): بصدر قرار 90-10 الذي ينص على نهاية تخصص كل بنك فتوسع نشاط البنك بإدخال تكنولوجيا الاعلام ليشمل مجالات اقتصادية أخرى؛ كما شاهدت هذه المرحلة العديد من الاجراءات لتطوير نشاط البنك؛ نذكر منها:

-عام 1991: تم تطبيق نظام SWIFTبغرض تسهيل معالجة وتنفيذ التجارة الخارجية.

-عام 1992: تم ادخال الاعلام الالي على جميع عمليات التجارة الخارجية؛ عمليات فتح القروض الوثائقية اصبحت في يومنا هذا لا تفوق 24 ساعة على الاكثر.

...ادخال مخطط حسابات جديده على مستوى الوكالات.

-عام 1993: تم انهاء عملية ادخال الاعلام الالي على جميع العمليات البنكية.

-عام 1994: بدأ عمل بطاقة السحب بدر.

-عام 1996: ادخال عملية الفحص السلكي فحص وانجاز العمليات البنكية عن بعد وفي الوقت الحقيقي.

-عام 1998: تشغيل بطاقة السحب ما بين البنوك.

-مرحلة ما بين(2000- 2011) هذه المرحلة بموجب التدخل الفعلي للبنوك العمومية لمسايرة التحولات الاقتصادية والاجتماعية لإرضاء تطلعات الزبائن.

-مرحلة ما بعد 2012: تم استخدام برامج تربط مختلف الوكالات ببعضها البعض وكذا مع البنوك الاخرى؛ كما تم اطلاق نظام بدر بامتياز الذي يسمح لزبائن البنك بأجراء العمليات والمعاملات المصرفية عن بعد في وقتها مع مزيد من الامن.

- **تعريف ببنك الفلاحة والتنمية الريفية :**

هو هيئة عمومية اقتصادية تتمتع بالشخصية المعنوية وكذا الاستقلال في التسيير، مهمته تطوير القطاع الفلاحي وترقية عالم الأرياف. وبما ان البنك اصبح بنكا تجاريا مثل البنوك التجارية(القرض الشعبي الجزائري- جزائري للتنمية...) فانه يمول مختلف القطاعات الاقتصادية؛ كما يعتبر البنك صاحب أكبر شبكة بنكية في الجزائر بالمقارنة مع الهيئات الاخرى، التنمية الريفية

كباقي البنوك يخضع لا حكام تشريعية وتنظيمية مطابقة للمؤسسات، والنشاط البنكي تتمثل في أحكام القانون التجاري وكذا أحكام المؤسسات العمومية الاقتصادية.

المطلب الثاني : مهام بنك الفلاحة والتنمية الريفية وأهدافه

بنك الفلاحة والتنمية الريفية كغيره من البنوك له العديد من المهام التي يقوم بها وذلك من أجل تحقيق الاهداف المسطرة في خططه الاستراتيجية لسير عمله، وسنتطرق كل من المهام والأهداف لهذا البنك.

- **أولا : مهام بنك الفلاحة والتنمية الريفية .**

لقد تم انشاء بنك الفلاحة والتنمية الريفية للاستجابة للحاجيات الاقتصادية وكذا تحقيق الاستقلال البلد وتحسين مستوى الحياة على مستوى الأرياف ومنح التمويل اللازم لتنمية مجموعة قطاعات الاعمال وتتمثل اهمها التي أسندت اليه في:

1- بنك الفلاحة والتنمية الريفية كبنك تجاري: تتمثل مهامه في:

- معالجة جميع العمليات التي يقوم بها اي بنك تجاري(قرض ،صرف ،خزينة).

- فتح حسابات لكل شخص يقدم طلبا بهذا الشأن.

- المشاركة في جميع مجالات التوفير والاحتياط.

- التعامل مع مؤسسة القبض العمومي.

- تمويل مختلف العمليات المتعلقة بالتجارة الخارجية الخاصة الاستيراد ومحاولة تقديم تسهيلات للاستثمار الوطني.

- منح قروض قصيرة او متوسطة او طويلة المدى.

2- بنك الفلاحة والتنمية الريفية كوسيلة للمراقبة : تتمثل مهامه في:

- مراقبة تطابق التدفقات المالية للمؤسسات مع المخططات والبرامج المتعلقة بها، وهذا تحت وصاية السلطات المعنية.

- تمويل العمليات الفلاحية التقليدية والزراعية والصناعية، ومساعدته لكل المؤسسات التي تساهم في تنمية العالم الريفي.

- تمويل المشاريع الخاصة بالإستثمارات(الصناعة الصغيرة، التجارة، سيارات الاسعاف، الفلاحين) في شكل القروض تدوم من سنتين الى أربع سنوات.

- تمويل قطاع الصحة: يمول البنك الاستثمارات الخاصة بهذا القطاع مثل" فتح عيادة طبية، فتح مركز تصوير طبي؛ صيدليات ومراكز التحاليل الطبية...الخ؛ على شكل قروض لمدة خمس سنوات بمعدل فائدة 3.5%

- تمويل بعض الاستثمارات الخاصة بتطور الريف: وتتمثل في تطوير قطاع النقل، هل تمنح قروض في اطار تشغيل الشباب تخص وسائل النقل المسافرين، وكذا تساهم في دعم مشروع تربية الحيوانات كالأغنام والابقار وأشغال العتاد الفلاحي لتكوين الفلاحة...الخ، الاطباء: اطباء الاسنان والبيطريين، حرفيين الصناعات التقليدية، التجار الخواص، المؤسسات الخاصة بأشكالها.

- جملة من القروض الاستغلال كقروض لتمويل الحملات الفلاحية وكاد لموازنة الوضعية المالية للمؤسسات(السحب على المكشوف، تسبيقات بنكية...الخ).

و ويحتدم بنك الفلاحة والتنمية اتمام مهامه على المبادئ التالية:

1- مبدأ الإستغلال: على البنك توفير الجو المناسب لزبون أثناء تعاملة معه فعليه توفير المعلومات وبالإضافة الى الاستقبال الجيد، توفير المعلومات تكون دقيقة وصحيحة لزبون ليكون على دراية بالمتغيرات الطارئة على السياحة الاقتصادية.

2- مبدأ القرض والمخاطرة: على البنك أن يضمن للمتعاملين معه إعادة الحق لأصحابه فهو يستغل ودائع زبائنه في منح قروض لزبائن آخرين، وهذا يدفعه للحرص على عودتها وذلك لتوفير عامل الثقة للمودع بأثبات خطي ويأخذ على المقترض ضمان على القروض الممنوحة.

3- مبدأ السيولة النقدية: يجب على البنك الاحتفاظ بسيول نقدية لديه، لمواجهة طلبات السحب في اي وقت.

4- مبدأ البنك: يلتزم البنك بترك نسبة معينة من الأموال في خزينة البنك لتغطية حسابات المتعاملين ومعاملاتهم، اما الفائض فيرسل للبنك المركزي.

5- مبدأ الأمن: يوفر البنك للعميل الأمان من خلال حماية أمواله من الضياع او السرقة ونلمس ذلك من خلال التدقيق والمراقبة الصارمة على الإمضاءات وغيرها.

- **ثانيا : أهداف بنك الفلاحة والتنمية الريفية .**

من أهم الأهداف المسطرة من طرف إدارة بنك الفلاحة والتنمية الريفية ما يلي:

- الرفع من حجم الموارد والحصول عليها بأقل تكلفة ممكنة واستثمارها في مجالات الائتمان المتنوعة والمربحة في اطار القوانين المعمول بها.

- السير الصارم لسيولة البنك بالعملة الوطنية والأجنبية.

- تطور المتجانس للبنك في مختلف مجالات النشاط التي تهمه.
- توسيع وتنويع مجالات التدخل البنك كمؤسسة مصرفية شاملة.
- التوسيع من شبكة البنك وتطوير معاملاتها النقدية.
- تحسين نوعية وجوده الخدمات وكذا العلاقات مع العملاء.
- الحصول على اكبر حصة من السوق.
- تبني نمط التسيير الديناميكي في مجال تحصيل القروض.
- تطوير العمل المصرفي في قصة تحقيق اقصى قدر من الربحية.

المطلب الثالث : موارد والهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية :

- **أولا : موارد بنك الفلاحة والتنمية الريفية :**

يعتمد البنك في نشاطها على موارد عديدة للأموال من أجل الوفاء بالتزاماته مع الزبائن، وحتى يستغل الأموال المتاحة لديه إستغلال أفضل وتحقيق الأهداف المخططة، ويكون هذا ايضا بإتباع هيكل لتنظيم عمله، هل سنتطرق الى أهم الموارد المالية للبنك وكذا الهيكل التنظيمي له.

1 - رأس مال البنك: حيث يقدر حاليا بقيمه 33 مليار دينار جزائري.

2 - **الاحتياطي والمخصصات**: حيث يقتطع البنك في نهاية كل سنة مالية مبالغ من المالكة الاحتياطي ومخصصات لمواجهات المخاطر.

3 - تمويل التجارة الخارجية: ان التجارة الخارجية تعد مصدرا هاما لإنعاش الاقتصاد الوطني من جهة وتعود بالفائدة للبنك من جهة اخرى من خلال دعم عمليات الاستيراد والتصدير والتحصيل المستندي، خصم الكمبيالات التجارية، الاعتمادات المستندي.

4 - الودائع: وهي الاموال التي توضع تحت تصرف البنك وتأخذ عدة أشكال منها.

1-**4-1- الحساب الجاري:** هذا الحساب كل عملية الدفع والسحب والعملية ذات الطابعة التجاري ويفتح للأشخاص الطبيعيين والمعنويين دون استفادة من الفوائد.

4-1-2- حساب الشيكات: تعمل به في أي وقت دون إشعار مسبق للبنك، و الحساب جاري لا يقوم بالعمليات التجارية، وبالتالي يمكن الاحتفاظ به الى جانب الحساب الجاري.

4-1-3- دفتر الإدخار البنكي: تمكن صاحب الودائع من السحب في اي وقت، وتمثل أموال زائدة عن حاجة الزبائن مما يجعل عملية السحب قليلة؛ وتخضع لسعر الفائدة متغير حسب السعر السائد في السوق.

5- الودائع لأجل: هي ودائعه لا يتم السحب منها الا بعد مرور مدة معينة متفق عليها مسبقا مع البنك، وتمنح عليها فائدة متغيرة حسب المدة(4.5% كحد ادنى سنويا).

5-1- ودائع لأجل على شكل حساب: حيث يمكن لصاحب السحب منها في اي وقت وتخضع لمعدل فائدة متغير حسب المدة.

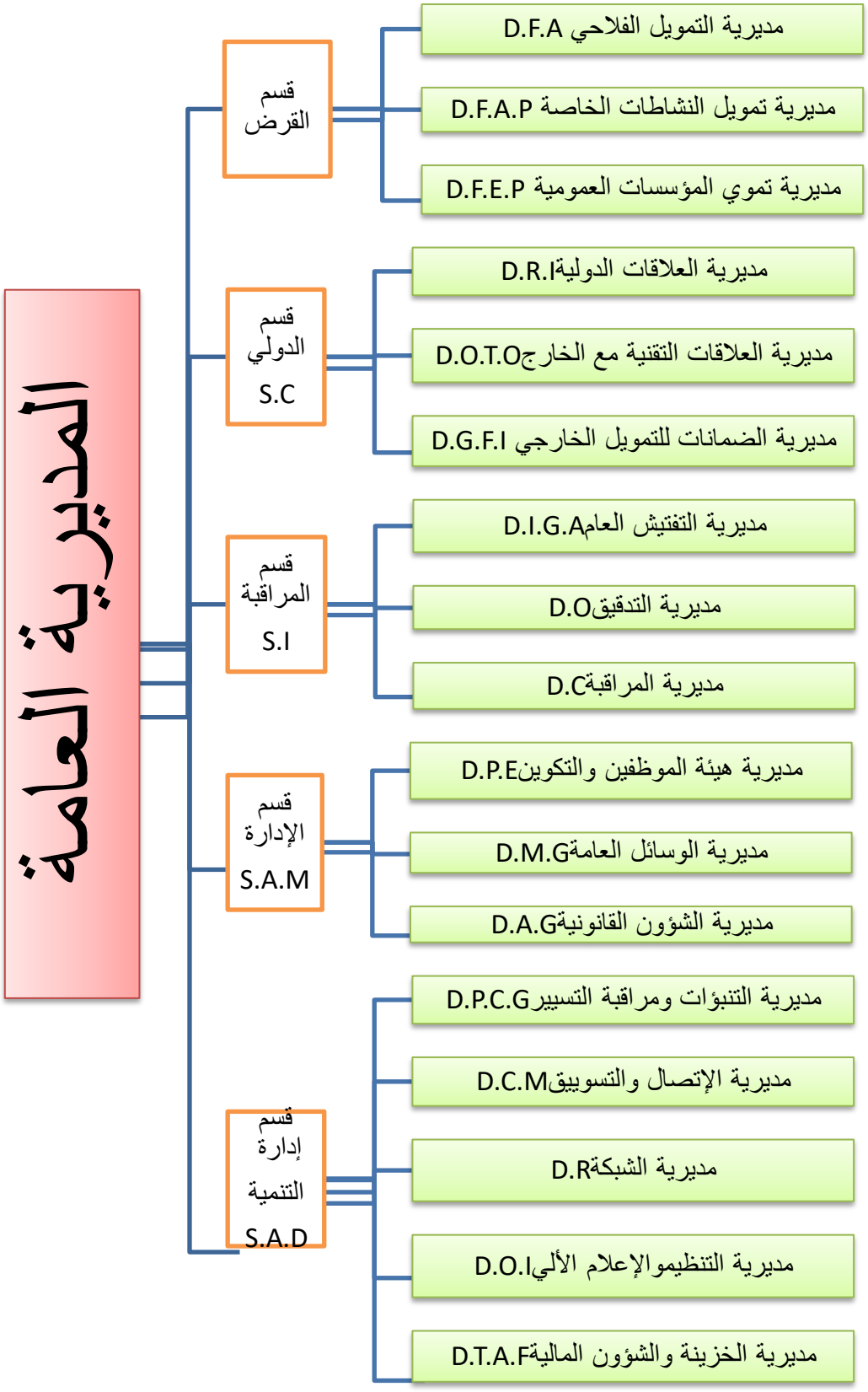
2-5- سندات الصندوق: هي مبالغ نقدية زائدة عن حاجة الأفراد والتي تودع لدى البنك بغرض الاستفادة من عوائدها، بحيث يقوم البنك بتجميد قيمة الودائع ومنح السحب منها حتى نهاية المدة المتفق عليها، وتكون في شكل سندات للتفاوض(التظهير) وتكون إما اسمية او لحاملها.

6- الخدمات الإلكترونية التي يقدمها بنك الفلاحة والتنمية الريفية: ومن بين هذه الخدمات بطاقات السحب التي تسمح لحاملها بسحب مبلغ نقد معين اسبوعيا(يحدد البنك الحد الاعلى) باستخدام الموزعات الآلية المتواجدة في عدة اماكن كما كاتب البريد ويمكن السحب من الموزعات الآلية للأوراق البنكية التي نشك فيها البنوك الأتية:

EL BARAKA.BADR.CPA.CNE

- **ثانيا : الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية**

شكل رقم 3-1 : الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR:



المطلب الرابع : نظرة عامة حول بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة السواقي

سنحاول في هذا المطلب تسليط الضوء على وكالة السواقي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية ،إذ هي من بين أهم الوكالات التابعة له حيث تمارس نشاطها كباقي الوكالات ،وسنتناول كل من تعريف الوكالة ونشاطها وهيكلها التنظيمي .

- **أولا : تعريف بوكالة السواقي**

هي واحده من 7 وكالات التابعة لولاية المدية؛ اوكلت لها مهمه توسيع نشاط البنك وخدمة زبائنه الموجودين بالولاية، انشأت بتاريخ 2020/06/24 تحت مسمى وكالة الاستغلال السواقي رقم 857 المتواجدة بشارع كباش احمد ،حيث بدأة الوكالة في النشاط والتعامل مع مختلف الزبائن بواسطة وسائل بسيطة ساعية الى التطوير وتحسين المعا ملاتها من خلال تطوير وسائلها ومواكبه التطورات الحاصلة في مجال عملها من مستخدمين واجهزه الاعلام الالي، ومهمة الوكالة تكمن الفلاحي وكذا توقيه المناطق الريفية وتطوير الاقتصاد، هل يوجد بالوكالة 12 موظف موظفة، تختلف مهام كل واحد منهم على الأخر ويشرف عليهم مديرة .

- **ثانيا : نشاطات وكالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة السواقي**

1- نشاطات التمويل :

- تمويل النشاط الفلاحي .

- تمويل المستفيدين الخواص ومختلف المساهمات الفلاحية والصناعية , تمويل تعاونية الخدمات وتقديم المساعدات لكل النشاطات والمؤسسات التي تساهم في التنمية الريفية .

2- النشاطات الاقتصادية :

- تحديد سير التخطيط المكلف من أجلها .

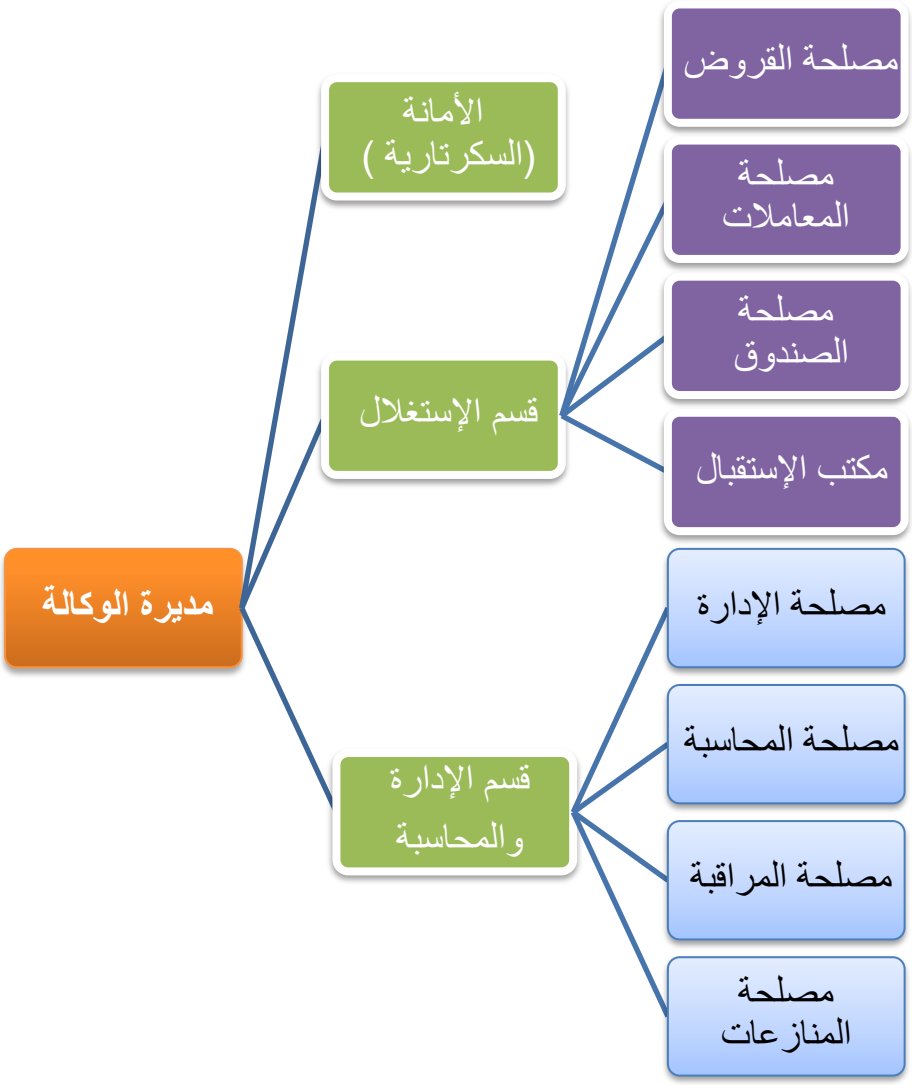
- بذل مجهودات جد مهمة من أجل تطوير الاقتصاد الوطني .

- ربط العلاقات مع الدول الخارجية .

- القيام بمفوضات واتفاقيات وكفؤات خاصة بالضبط حساباته .

- ثالثا : الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتمية الريفية وكالة السواقي .

الشكل رقم2-3: الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة السواقي :



المصدر: مكتب التوثيق بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة السواقي .

المبحث الثاني :إشكالية إدارة السيولة بنك الفلاحة والتنمية الريفية .

المطلب الأول : نسب قياس السيولة في بنك الفلاحة والتنمية الريفية .

الجدول رقم1-3: الميزانية العمومية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية2020.

الأصول	المبالغ	الخصوم	المبالغ
الصندوق ,البنك المركزي ، الخزينة العمومية ، مركز الشيكات البريدية	247114702539.79	البنك المركزي	00.00
موجودات مالية محتفظ بها لغرض المعاملات	00.00	ديون المؤسسات المالية	75954641736.34
موجودات مالية ، (أصول) متاحة للبيع	75357868256,55	ديون للزبائن	78810412213828
قروض وديون (سلف)على المؤسسات المالية	1918520688944	ديون مقدمة بشكل سندات	1396426024010
قروض وديون على الزبائن	36743518306775	الضرائب الحالية المطلوبات	8200547885.74
موجودات مالية محتفظ بها لأجل الاستحقاق	1052999225493	الضرائب المؤجلة المطلوبات	236808185.74
ضرائب جارية (حالية) الأصول	11220450921.51	مطلوبا أخرى (خصوم أخرى)	5472113111.89
ضرائب مؤجلة ـالأصول	2144932525.59	حسابات التسوية	20236203834.20
أصول أخرى	439002027.60	مؤمنات لمواجهة المخاطر والأعباء	8632476918.26
حسابات التسوية	9475230522.99	إعانات التجهيز وإعانات أخرى	00.00

		للاستثمار	
المساهمات في الشركات الفرعية المقاولات والكيانات التابعة	13508287516.81	مخصصات للمخاطر البنكية العامة	37475912236.47
سندات التوظيف	00.00	ديون واجبة الدفع	8426200000.00
استثمارات عينية (أصول ثابتة)	15528620411,01	رأس المال	54000000000.00
استثمارات معنوية .أصول غير ثابتة	152778770.57	منح مرتبطة برأس المال	00.00
شهرة محل	00.00	احتياطات	31635534901.48
/	/	فرق التقييم	626126277.56
/	/	فرق إعادة التقييم	8336333853.04
/	/	الأرباح المحتجزة	3425947250.83
/	/	نتيجة السنة	13647831384.80
مجموع الأصول	1477179231823.81	مجموع الخصوم	1477179231823.81

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على Rapport d'activité de BADR en 2020

الجدول رقم 2-3 : الميزانية العمومية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية 2021.

الأصول	المبالغ	الخصوم	المبالغ
الصندوق ,البنك المركزي ، الخزينة العمومية ، مركز الشيكات البريدية	19181180595262	البنك المركزي	00.00
موجودات مالية محتفظ بها لغرض المعاملات	00.00	ديون المؤسسات المالية	2765035123432
موجودات مالية ، (أصول) متاحة للبيع	142278240799844	ديون للزبائن	83861894181252
قروض وديون (سلف)على المؤسسات المالية	18874266667520	ديون مقدمة بشكل سندات	1305705725371
قروض وديون على الزبائن	41570816758671	الضرائب الحالية المطلوبات	256878771608
موجودات مالية محتفظ بها لأجل الاستحقاق	1004259967205	الضرائب المؤجلة المطلوبات	55826622045
ضرائب جارية (حالية) الأصول	473022062382	مطلوبات أخرى (خصوم أخرى)	670890562037
ضرائب مؤجلة ـالأصول	143841227648	حسابات التسوية	768377088869
أصول أخرى	26904630861	مؤمنات لمواجهة المخاطر والأعباء	961483000132
حسابات التسوية	507631904567	إعانات التجهيز وإعانات أخرى للاستثمار	00.00
المساهمات في	10246199076730	مخصصات	1268256685499

الشركات الفرعية المقاولات والكيانات التابعة		للمخاطر البنكية العامة	
سندات التوظيف	00.00	ديون واجبة الدفع	1493543223459
استثمارات عينية (أصول ثابتة)	1417871037253	رأس المال	3300000000000
استثمارات معنوية .أصول غير ثابتة	2225125986	منح مرتبطة برأس المال	00.00
شهرة محل	/	احتياطات	244643592190
/	/	فرق التقييم	167633320493
/	/	فرق إعادة التقييم	833633320493
/	/	الأرباح المحتجزة	(60954190257)
/	/	نتيجة السنة	563816083493
مجموع الأصول	984562631919.27	مجموع الخصوم	984562631191.27

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على Rapport d'activité de BADR en 2020

ثانيا : حساب نسبة السيولة البنكية لسنتي 2020-2021

1- نسبة الرصيد النقدي : تعبر هذه النسبة عن العلاقة بين المبالغ المحتفظ بها البنك في الصندوق وودائع الزبائن .

نسبة الرصيد النقدي= (الرصيد في الصندوق +البنك المركزي)/(الودائع +الالتزامات الأخرى)*100

الجدول 3-3 : يمثل نسبة الرصيد النقدي لدى BADR لسنتي 2020-2021

الوحدة : مليون دج

البيان	2020	2021
البسط	24711470	19181180
الصندوق ,البنك المركزي ، الخزينة العمومية ، مركز الشيكات البريدية	247114	19181180
المقام	1283679	87297419
البنك المركزي	00.00	00.00
النتيجة	%19.25	21.91%

المصدر : من إعداد الطالب .

لقد بنيت معطيات الجدول والتي تتضمن زيادة نسبة السيولة النقدية (الرصيد النقدي) لبنك BADRخلال سنة 2020 19.25 بينما قدرت بسنة 2021 ب 21.91.

وهذا يعني أن البنك يستعمل السيولة بشكل يجنبه خطر التجميد في البنك المركزي والصندوق ومراكز الصكوك البريدية .

وهذه النسبة تدل على مدى كفاءة في النقدية الحاضرة والتي تقابل معظم الاحتياجات العاجلة (مثل طلبات السحب على الودائع).

إلا أن الزيادة في نسبة الموجودات السائلة المحتفظ بها في البنك تؤثر أيضا على ربحية البنك , إذ أن ارتفاع معدل السيولة يكون له أثر عكسي على الأرباح .

ثانيا :نسبة السيولة القانونية : تعتبر هذه النسبة عن العلاقة بين الموجودات السائلة المحتفظ بها لدى البنك المركزي .

نسبة السيولة القانونية=[(النقد في الصندوق + أرصدة لدى البنك المركزي+ اوراق تجارية+ اذونات الخزينة+ شيكات للتحصيل)/(إجمالي الودائع+ مبالغ مقترضه من البنك المركزي+ مستحقات البنوك الاخرى+ شيكات وحولات مستحقات الدفع)]×100

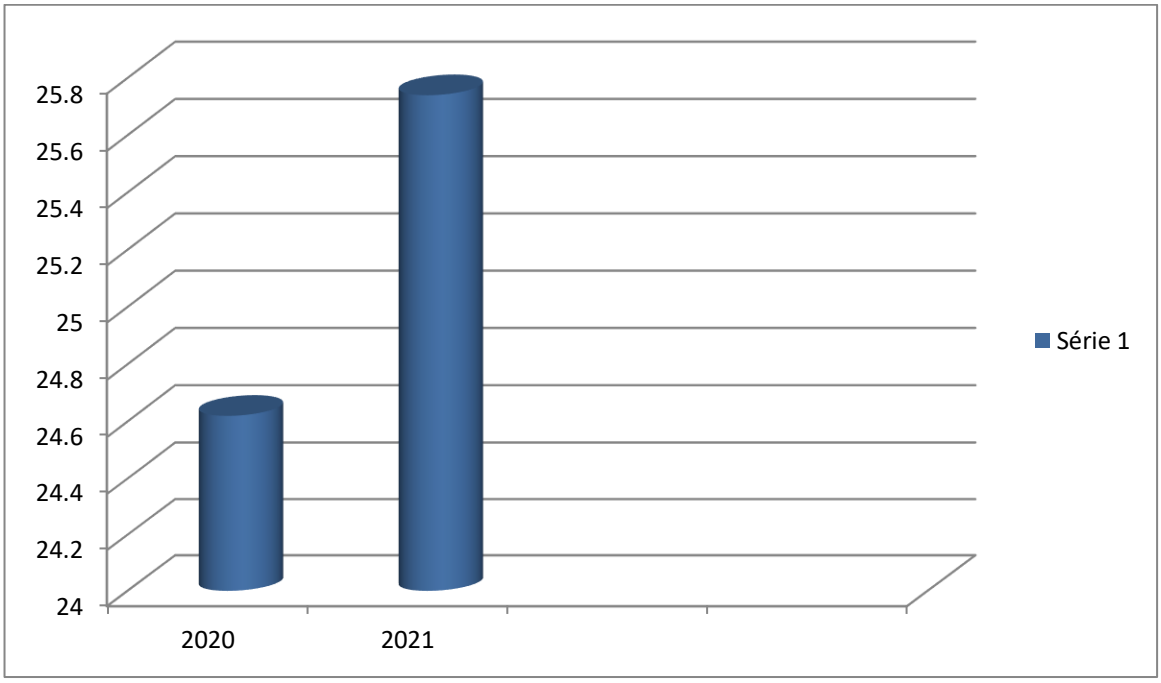
الجدول 4-3: نسبة السيولة القانونية لدى بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR 2020-2021:

الوحدة : مليون دج

البيان	2020	2021
البسط	316144.363	22631954
المقام	1283679.09	87932634
الحساب	(1283679.09/316144.363) 100*	(87932634/22631954) 100*
النتيجة	%24.62	%25.74

المصدر : من إعداد الطالب

الشكل رقم3-3: يوضح نسبة السيول القانونية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية سنة 2020-2021:



نلاحظ أن نسبة السيولة القانونية ارتفعت من 24.62% سنة 2020 إلى 25,74% سنة 2021 يفسر هذا الارتفاع إلى زيادة نسبة الموجودات السائلة للبنك مقارنة بالمطلوبات السائلة .

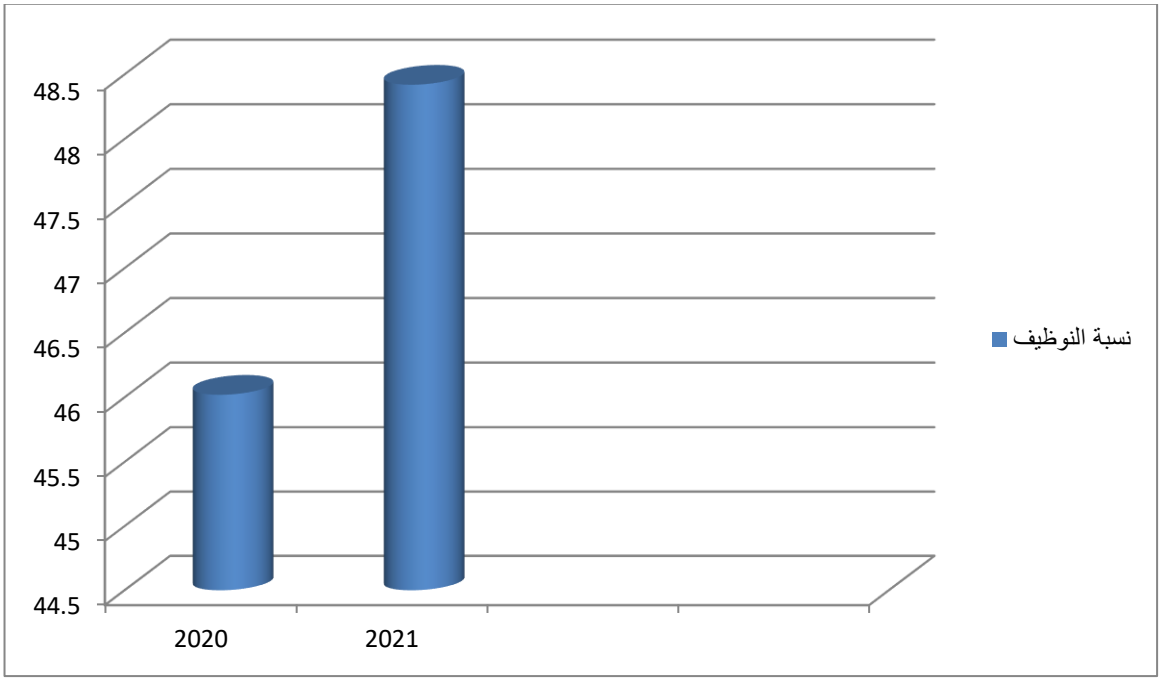
نسبة التوظيف =[التسهيلات الائتمانية/ ودائع العملاء]×100

الجدول 5-3: : نسبة التوظيف لبنك الفلاحة والتنمية الريفية لسنتي 2020-2021

الوحدة: مليون دج

البيان	2020	2021
البسط	37796517	42575076
المقام	82125358	87932634
الحساب	100*(82125358/37796517)	(87932634/42575076) 100*
النتيجة	%46.02	%48.42

المصدر : من إعداد الطالب



نلاحظ أن نسبة التوظيف لسنة 2020 كانت 46.02 %وارتفعت سنة 2021 إلى 48.42%

مما يعني أن الزيادة تعود إلى زيادة التسهيلات الائتمانية الممنوحة من طرف البنك من إجمالي الودائع التي بحوزته , وهذا ما يعزز من إمكانية البنك على تحقيق هدف الربحية ، فارتفاعها يؤثر إيجابا على الأرباح ، أما انخفاضها يؤدي إلى ارتفاع نسبة السيولة .

المطلب الثاني : مشكلة عجز السيولة في باك الفلاحة والتنمية الريفية .

بالنسبة لبنك الفلاحة والتنمية الريفية تبين لنا أن مشكلة عجز السيولة والتي تمكن في تلك المخاطر الناتجة عن عدم توافر النقد اللازم لمواجهة التزامات المصرف للدفع الفوري ، وهذا مما يجعل البنك غير جاهز لحركات السحب اليومية ، أي يصبح غير قادر على مواجهات

طلبات الدفع المقدمة من طرف المودعين ، والاقتراض من السوق وعدم القدرة على التسييل الفوري للأصول بتكلفة مقبولة .

كما أن مخاطر السيولة تنشأ من حاجة البنك إلى النقدية قبل حلول استحقاق الأصول الكافية لمواجهة هذه الحاجات ، هكذا فإن خطر السيولة ينشأ بشكل ألي في حال وجود خلل في الربط بين الصول والمطالبين لجهة أجال الاستحقاق أي قصور في التدفقات النقدية الداخلية عن مقابلة التدفقات النقدية الخارجية، أيضا كما تساهم بعض العوامل الخارجية في التعرض لمخاطر السيولة كالركود الاقتصادي والأزمات الحادة في أسواق المال .

من خلال نسب السيولة السابقة لسنتي 2020-2021 كان بنك الفلاحة والتنمية الريفية بعيدا كل البعد عن الوقوع في أزمة السيولة النقدية .

ـ نسبة الرصيد النقدي (2020-2021) : كانت نسبة الرصيد النقدي تفوق 20% وهي نسبة مقبولة تشير لي الكفاءة في السيولة الحاضرة والتي تقابل معظم الاحتياجات العاجلة خاصة التي لها علاقة بطلبات السحب من الودائع .

ـ نسبة السيولة القانونية (2020-2021): هي النسبة المرتفعة خلال تلك الفترة والتي تجاوزت 25% ، تشير إلى مقدرة بنك الفلاحة والتنمية الريفية على مواجهة التزاماته المختلفة .

نسبة التوظيف (2020-2021): كانت نسبة التوظيف مرتفعة وتجاوزت في تلك الفترة 45% وهذا يدل على مدى قدرة البنك على منح ائتمان .

- **أثار السيولة النقدية في حالة عجز لدى بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة السواقي .**

يرى بنك الفلاحة والتنمية الريفية ان العدس في حجم السيولة ينشأ نتيجة كثرة السحوبات الخارجة منه وقلة الاموال الداخلة اليه اي زيادة في تدفقات النقدية الخارجة وانخفاض في تدفقات النقدية الداخلة، او بسبب ازمات سياسية او كوارث طبيعية، مما يؤدي الى تعرض المصرف لمواجهات متتالية من سحب الودائع على مواجهات هذه السحوبات الكبيرة، وهذا العجز في النقد يؤدي الى العديد من الاثار السلبية نذكر من بينها

ـ على سمعة البنك الى تفاعلات في السوق تعود بأثار اقتصادية خطيرة تعود على قوة البنك ومكانته، وبالتالي عزوف العملاء عن الايداع و الاستثمار فيه.

ـ نقص السيولة يؤدي الى عدم قدرة البنك على تمويل المشاريع الاستثمارية وبالتالي ضياع العديد من الفرص التمويلية التي يصعب تعويضها.
ـ بيع بعض اصول البنك بأسعار غير مناسبة لتعويض نقص السيولة والوفاء بالالتزامات وتعهدات البنك مما قد يؤدي الى خساره كبيرة.

- اتخاذ القرارات الادارية والمالية غير السليمة بسبب الارتباك وسوء الحالة المعنوية لدى ادارة البنك مما يؤدي الى انهيارات متتالية للبنك.

المطلب الثالث : مشكلة فائض السيولة بنك الفلاحة والتنمية الريفية .

- **أثار السيولة النقدية في حالة العجز لدى بنك الفلاحة والتنمية الريفية .**

بنك الفلاحة والتنمية الريفية فائض السيولة ينشا من خلال زيادة رصيد النقد الفعلي على رصيد النقد الواجب الاحتفاظ به، زيادة تدفقات النقدية الداخلة او نقص تدفقات النقدية الخارجة او كليهما معا، مما ينتج عن ذلك مجموعة من الآثار السلبية نذكر من بينها.

- وجود فائض في السيولة لدى البنك يعطي انطباعا بان ادارته غير قادره على استثمار هذه الأموال وتوظيفها بشكل مناسب.

- يسبب فائض السيولة تعطيل الأموال بدون استثمارها وهذا ما يتعارض مع القواعد والأحكام حيث يؤدي عدم الاستثمار الى ضياع عائد معين كان من الممكن الحصول عليه.

-عدم استثمار المال وتشغيله قد يؤدي الى نقص قيمته بسبب التضخم المالي وتغيرات احوال السوق وما يؤثر على القيمة الحقيقية للمال .

المطلب الرابع : الاستراتيجية المتبعة لإشكالية إدارة السيولة وخاطرها من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية:

- يقوم البنك باتباع مجموعة من الاستراتيجيات والمتمثلة في:

الاستراتيجية العامة والمتماثلة في اعتبار ان الاصول السائلة مصدرا بديلا للنقد اولج الى السوق النقدي للاختراع لتغطية احتياجات السيولة بين الأصول والخصوم.

كما يتابع البنك الاستراتيجية الجزئية والمتمثلة اما عن طريق استدعاء جزء من الاحتياط الفائض المودة على هذا البنك، او عن طريق الاقتراض منه، او من خلال زيادة الايداع في محفظته فوق الودائع التي يحددها البنك المركزي، وايضا اتباع استراتيجية زيادة حجم الاستثمار من خلال الزيادة في منح القروض العملاء من حيث اهدافها وطريقة تطبيقها.

- دور البنك المركزي على بنك الفلاحة والتنمية الريفية وهو تقديم الاستراتيجية للبنك هذا الاخير هو من يتولى الاختيار الاستراتيجية التي تناسبه حسب السيولة المتوفرة لديه تفاديا لخاطرها.

- في حالة العجز فان الخيار الانسب للبنك هو اللجوء الى البنك المركزي؛ وذلك من خلال استدعاء جزء من امواله في المحفظة، اما في حالة الفائض زيادة الاستثمارات التي تعود بعوائد للبنك تمثل الاستراتيجية الانسب له.

خاتمة الفصل

من خلال ما تم انجازه من دراسة ميدانية على مستوى بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة السواقي، المتخصص في تمويل المشاريع الفلاحية ذات الطبيعة الخاصة، وحسب المعلومات المتحصل عليها من ميزانية البنك، تم حساب مختلف نسب السيولة في البنك خلال سنة 2020 2021 وتحليلها و استخلاص بعض الملاحظات حول إدارة السيولة ومشاكل السيولة يتحفظ لها البنك خلال مصار المهني إما عجز السيولة او فائض السيولة.

- البنك يتمتع بنسب سيولة مريحة خلال فترة الدراسة.

- نسبة الاحتياطات القانونية البنك بالغطاء القانوني المفروض من السلطات النقدية، بما جعله قادرا على استعمال السيولة بشكل يجنب خطر التجميد في البنك المركزي والصندوق والصكوك البريدية.

- ارتفاع نسبة التوظيف لدى البنك خلال فترة الدراسة مما يدل على ان البنك الفلاحة والتنمية الريفية يمنع حجما كبيرا من القروض من خلال اتباع استراتيجية الزيادة في الاستثمارات.
- إدارة البنك اهمية بليغة لموضوع السيولة، وتتخذ مختلف الاجراءات والتدابير لتفادي مشاكل السيولة .

الخاتمة

خاتمة

تعتبر إشكالية السيولة البنكية أمر ملازم للعمل البنكي نظرا لطبيعة عمله من جهة ، ومن جهة أخرى نظرا للتطورات العالمية المستجدة في هذا العمل والتي تضيف المزيد من المشاكل بالنسبة للمؤسسات المصرفية وجعل هذه الأخيرة يغلب عليها طابع المخاطر بأنواعها ، الأمر الذي فرض على إدارة البنوك إعطاء مسألة المخاطر العناية التي تستحقها من أجل إبقائها ضمن حدود السيطرة وأصبحت البنوك تعمل بإجتهاد على كيفية مسايرة مشكلة السيولة وإدارة المخاطر المتعلقة بالسيولة وليس تجنبها .

ولهذا لابد للبنوك التجارية أن تكون إدارتها سليمة وجيدة لمواجهة مثل هذه المشاكل وتحسين بعض الأنظمة داخل هيكلها الداخلي وخاصة نظام المعلومات الداخلي وتوفير الكفاءات ذات التكوين العالي واستعمال كل الإجراءات والوسائل والتكنلوجيا المناسبة لإدارة مشكلة السيولة النقدية داخل الجهاز المصرفي .

❖ إختبار نتائج الفرضيات :

الفرضية الأولى : صحة الفرضية الأولى حيث ان البنوك التجارية عامة وبنك التنمية الريفية محل الدراسة بصفة خاصة يطبق مجموعة من المؤشرات لحساب السيولة البنكية نسبة الرصيد النقدي ، نسبة السيولة القانونية ، ونسبة التوظيف .

الفرضية الثانية : "يعتمد البنك في ادارة مخارطها على احكام الرقابة على عمل البنك، وكذا وضع استراتيجية عمل الحد من المخاطر ومواجهات الخسائر المترتبة عنها؛ كما ان خطة العمل المعمول بها يجب ان تتماشى مع الاهداف المسطرة والإمكانية المتاحة لديه، واتباعه مجموعة من الاساليب كتحويل المخاطر او اقتسامها او تحاشيها" ، حيث تم إثبات صحت الفرضية من خلال دراستنا .

الفرضية الثالثة : " بنك التنمية الريفية له فعالية كبيرة في إدارة خطر السيولة من خلال الاحتفاظ بسيولة تمكنه من تلبية طلبات السحب من جهة، وإغتنام فرص السوق لتلبية طلبات الاقتراض ويظهر هذا من خلال أداء البنك"،حيث تم إثبات صحة الفرضية من خلال دراستنا .

❖ **النتائج الأخرى :**

- ✓ البنوك التجارية تعتمد بالدرجة الأولى على قدرتها وكفاءة هذه الإدارات في تفادي المخاطر التي يمكن أن تتعرض لها .
- ✓ إدارة السيولة البنكية تعني قدرة البنك التجاري على مواجهة التزاماته المالية .
- ✓ تعد السيولة البنكية من العناصر الحساسة في إدارة البنوك ، وهو مايفرض على الإدارة البنكية إعطائها جانبا هاما من الاهتمامات ، حيث متطلبات العمل البنكي تفرض على البنوك الاحتفاظ بجزء سائل من النقدية والأصول شبه النقدية بالإضافة إلى الاحتياطي القانوني .
- ✓ تعتبر مشكلة السيولة النقدية من أهم العوامل التي تأثر على النشاط المصرفي في البنوك التجارية .
- ✓ افتقار البنوك التجارية للأساليب الحديثة في قياس ومراقبة المخاطر حيث تنعدم فيها إدارة خاصة بالمخاطر .
- ✓ خلال فترة الدراسة والتي شملت سنتين تبين لنا أن بنك الفلاحة والتنية الريفية كانت جيدة في إدارة السيولة، حيث أن الوكالة لم تعاني من مشكلة السيولة وهذا راجع إلى حسن التسيير .

❖ **الاقتراحات :**

- ✓ على بنك الفلاحة والتمية الريفية وكالة السواقي التعامل بدرجة عالية من المرونة واليقظة مع السيولة التي لديه لتحقيق درجة عالية من الربحية والأمان .
- ✓ يجب على بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة السواقي على إنشاء إدارة المخاطر حيث تنعدم فيها إدارة خاصة بالمخاطر وذلك لمواجهة مشاكل السيولة .
- ✓ على البنوك الجزائرية تطبيق مقررات بازل المتعلقة بإدارة السيولة خاصة في ظل التحرير المالي واحترام المنافسة .
- ✓ على البنوك الاحتفاظ بالسيولة الكافية لمواجهة السحوبات المتوقعة ، لأن فقدان السيولة يؤدي إلى فقدان الثقة لدى المتعاملين مع البنك .
- ✓ وضع استراتيجيات لمعالجة أزمة السيولة بخطط موضوعة لمواجهة الطوارئ.
- ✓ العمل على استخدام المؤشرات والنسب المالية للإلمام بوضعية البنك ز
- ✓ محاولة الإستفادة من فائض السيولة الموجودة لدى البنك خلال منح القروض وأيضا زيادة استثمارها .

قائمة المراجع

قائمة المراجع

مراجع باللغة العربية :

الكتب

1- فلاح حسن الحسيني , د . مؤيد عبد الرحمان الدوري **, إدارة البنوك مدخل كمي واستراتيجي معاصر** , دار وائل للنشر , الأردن , 2000.

2- .رضا صاحب أبو حمد , **إدارة المصارف** , مدخل تحليلي كمي معاصر , دار الفكر للكباعة والنشر والتوزيع , الأردن , 2000.

3- أسعد حميد علي **, إدارة المصارف التجارية مدخل إدارة المخاطر** , الطبعة ألأولى , الذاكرة للنشر والتوزيع , الأردن عمان 2013.

4- حمزة محمودي الزبيدي **, التحليل المالي تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل** , مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع ,عمان,2004

5- طارق عبد العال حماد؛ **إدارة السيولة في الشركات والمصارف" قياس وضبط السيولة"** ،الدار الجامعية- الإسكندرية؛ مصر،2012.

6- تحليل محمد حسن الشماع ، **إدارة المصارف**؛ الطبعة الثانية؛ مطبعة الزهراء؛ بغداد؛ بدون طبعة؛1995

7- فلاح حسن الحسيني، مؤيد عبد الرحمن الدوري؛ **إدارة البنوك مدخل كمي واستراتيجي معاصر**؛ دار وائل للنشر، الاردن بدون طبعه؛2000

8- رضا صاحب ابو احمد؛ **إدارة المصارف مدخل تحليل كم معاصر**، دار الفكر الطباعة والنشر والتوزيع، الاردن، بدون طبعه2002.

9- محمد سعيد أنور سلطان ،**إدارة البنوك** ،دار الجامعة الجديدة للنشر ، مصر،2005.

10- حاكم محمد الربيعي ،حمد عبد الحسين راضي ،**حكومة البنوك وأثرها في الأداء والمخاطر** ،الطبعة الأولى ،دار النشر والتوزيع ، عما الأردن 2011.

11- محمد سويلم؛ **إدارة المصارف التقليدية والمصارف الإسلامية**؛ مكتبه مطبعه الاشعاع الفنية؛ الاسكندريه؛1998.

12- سعيد انور سلطان؛ **إدارة البنوك**؛ دار الجامعة الجديدة؛ الاسكندريه2005.

13- هيل عجمي جميل الجنابي؛ **إدارة البنوك التجارية والاعمال المصرفية**؛ط1؛ دار وائل للنشر؛ عمان؛2015ص245.

14- محمد سعيد أنور سلطان ،**إدارة البنوك** ط1،دار الجامعة ،مصر 2005.

15- اسامه العاني ومحمود السويات؛ **إدارة السيولة في المصارف الإسلامية مقارنه ناظرياتها التقليدية**؛ الى اعمال الدولي الثاني للمالية المصرفية الإسلامية؛ جامعه عجلون؛؛ الاردن؛2015.

16- عبد المعطي رضا ارشدي؛ احمد جوده؛ **إدارة الائتمان**؛ دار وائل النشر؛ عمان؛ص1999.

17- رشدي شيحة ، **النقود والمصارف والائتمان** ،دار الجامعة الجديدة ،الإسكندرية ،1999.

18- عز الدين مصطفى الكرور؛ **اثار السيولة على كفاءات التكلفة والاداء**؛ مؤتمر الخدمات المالية الإسلامية الثاني؛؛ المركز العالي للمهن المالية الإدارية والأكاديمية الدراسات العليا؛ في27و28 ابريل2010- طرابلس؛ لبنان.

19- عبد الكريم أحمد قندوس ، **إدارة السيولة بالبنوك الإسلامية** ، دراسة اقتصادية ، العدد 121-2023، صندوق النقد الدولي.

20- د. بن عامر زين و معاندي أمينة **: إشكالية إدارة السيولة في المصارف الإسلامية** . دراسة تحليلية مقارنة . نوران للنشر والتوزيع الطبعة الأولى.

21- صادق راشد الشمري ، **استراتيجية المخاطر المصرفية وأثرها في الأداء المالي للمصارف التجارية** ، الطبعة العربية ، دار اليازور للنشر والتوزيع ،الأردن ، 2013.

22- طارق عبد العال ، **إدارة المخاطر (أفراد ـ شركات ـ بنوك)**،الدار الجامعية ،مصر 2007.

المذكرات والرسائل :

1- سيرين سميح أبو رحمة، **السيولة المصرفية وأثرها في العائد والمخاطرة** ،رسالة ماجستير في إدارة الأعمال ،كلية التجارة ، الجامعة الإسلامية ،فلسطين.

2- ناجية عاشور ، **دور البنك المركزي في إدارة السيولة النقدية** ،مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية ،تخصص نقود ومالية ،جامعة محمد حيدر بسكرة ، الجزائر ،2014.

3- بودربالة فائزة ،**إشكالية فائض السيولة في الجهاز البنكي الجزائري وآلية امتصاصه خلال الفترة 2000و2007** ،رسالة ماجستير في علوم التسيير ،تخصص نقود ومالية ، جامعة الجزائر.

4- زهرة قويني و اسيا توتاي ، **إشكالية خطر السيولة في البنوك التجارية** ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم التجارية ، تخصص مالية وبنوك ، جامعة يحيى فارس المدية.

5- محمد جبار الصائغ ،رضا صاحب أبو أحمد ،**دراسة تحليلية للسيولة المصرفية لعينة من المصارف التجارية الأردنية** ، كلية الإدارة الاقتصادية ،جامعة كوفة الأردن.

6- تمارا القاضي؛ **استراتيجية إدارة السيولة في المصارف التجارية**؛ مذكرات تدخل ضمن متطلبات الحصول على شهاده الماجستير في المصارف والتامين؛ اسم المصارف والتامين؛ كليه الاقتصاد جامعه دمشق؛2011.

7- عبد الغني قواسي؛ **تجديد السيولة في البنوك التجارية**؛ مذكرات ماستر في العلوم الاقتصادية؛ تخصص نقود وماليه؛ جامعه محمد خيضر؛ الجزائر؛2014,

8- لادي حكيمة؛ مصطفاوي فاطمه الزهراء؛ **إدارة السيولة في البنوك واثرها على العائد**؛ مذكره ماستر في العلوم الاقتصادية؛ تخصص ماليه وبنوك؛ جامعه يحيى فارس المدية؛ الجزائر؛2017.

9- غانم مرهج؛ **دور الاوراق المالية الحكومية في امتصاص السيولة الفائضة لدى المصارف التجارية**؛ رساله ماجستير في العلوم المالية والمصرفية؛ جامعه دمشق؛ سوريا؛2014.

10- أحمد قارون ، **مدى التزام البنوك الجزائرية بتطبيق كفاية رأس المال وفقا لتوصية لجنة بازل** ،رسالة ماجستير في العلوم التجارية ،تخصص دراسات مالية ومحاسبة معمقة ،جامعة فرحات عباس ،سطيف الجزائر ،2013.

11- عبد الله بن عمر وأخرون ، **أثر السيولة المصرفية على العائد والمخاطرة** ،مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي ن جامعة الشهيد لخضر ن الواد ، الجزائر

12- بركات سميرة ، **واقع إدارة مخاطر السيولة في البنوك التجارية**، مذكرة ماستر أكاديمي ، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي ، جامعة محمد بوضياف المسيلة ن الجزائر.

13- زايدي صبرين ، **إدارة وتسيير المخاطر القروض البنكية** ، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية ، تخصص اقتصاديات مالية وبنوك ، جامعة أكلي أولحاج البويرة ، الجزائر،2015.

14- عبدلي لطيفة ، **دور ومكانة إدارة المخاطر في المؤسسة الاقتصادية** ، رسالة ماجستير ، جامعة أبي بكر بلقاي تلمسان ، الجزائر،2012.

15- براضية حكيم،**التصكيك ودوره بالبنوك الإسلامية** ، مذكرة ماجيستير في علوم التسيير ن تخصص محاسبة ومالية ، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف،الجزائر،2010-2011 ص46.

16- نصر رمضان احلاسة ،**دور المحاسبة والمالية في إدارة مخاطر السيولة** ، دراسة تطبيقية على البنوك التجارية العاملة في غزة ،مذكرة ماجيستير،كلية التجارة ،الجامعة الإسلامية غزة ،2013،ص46.

المجلات والمقالات والمداخلات :

1- محمد الجموع قريشي,**أزمة السيولة النقدية وأهمية القطاع المصرفي للاقتصاد** ,مجلة الباحث العدد التاسع ,جامعة ورقلة الجزائر 2011

2- نضال رؤوف احمد؛ **دراسة تحليليه لمخاطر السيولة باستخدام كشف التدقيق النقدي مع بيان اثرها على كيفية راس المال في القطاع المصرفي**؛ مجله كليه بغداد العلوم الاقتصادية الجامعية؛ العدد السادس والثلاثون جامعه بغداد؛2013.

3- عن عبد الكريم قندوس وحكيم براضية، **إدارة السيولة في البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية** ، مجلة البحوث الاقتصادية والنضالية ، جامعة أم البواقي ،2014.

4- بعزوز بن علي: **محاضرات في النظريات والسياسات النقدية؛ ديوان مطبوعات الجامعية**- الجزائر الطبعة(2)2006.

5- أ. رجاج وهيبة . **إدارة السيولة المصرفية في البنوك التجارية ودور البنك المركزي في تنظيمها**. المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية. العدد05-2014.

6- بوعمامة علي وزايد مراد ،**المخاطرة البنكية وإدارتها في الأنظمة المحلية والدولية** ،مجلة الاقتصاد الجديد العدد15،المجلد02-2016.

7- خميسي قائدي ، أمينة بن خزناي ، **قياس وتحليل مخاطر السيولة في البنوك التجارية** ،مجلة الابتكار والتسويق ، العدد،3،جامعة برج بوعريريج ، الجزائر،2016.

مراجع باللغة الفرنسية :

1 -Hemel . George h samisen . Donald G colmen.alanB .BANK 4JOHN WILEY sons in USA1994P157

المواقع الإلكترونية :

1-الموقع الإلكتروني :قتيبة عبد الرحمان العاني ، **مخاطر وتحديات السيولة في المصارف** ، تاريخ الاطلاع 16-03-2024.